

قائمة المحتوى

القسم الثانى: التنمية

- 1-2 نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية..... عام 1982
- 2-2 نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار مجلس التعاون عام 1983
- 3-2 الدواعي الإضافية لإنشاء المشروعات العامة عام 1980
- 4-2 محصلة التغيرات المصاحبة للنفط في أقطار مجلس التعاون عام 1995
- 5-2 الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن عام 2008

القسم الثاني

التمية المستدامة

نحو فهم أفضل للتنمية باعتبارها عملية حضارية**

الدكتور علي خليفة الكواري

عام 1982

يتميز عصرنا بتزايد الاهتمام بقضية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية. وعلى الرغم من تزايد هذا الاهتمام ومشروعية الغايات التي ينبثق عنها إلا أن هناك غموضاً في الوقت الحاضر حول مفهوم التنمية، أصبح يهدد بتميع قضية التنمية نفسها. وقد ساهم في تزايد هذا الغموض ما آل إليه كثير من الطموحات التنموية المعاصرة من فشل وما أدت إليه التجارب العرجاء من تشويه في بنية الكثير من دول العالم الثالث ومسح لشخصيتها القومية وتراثها الثقافي، نتيجة لتزايد تبعيتها وتطفلها على حضارة المجتمعات المتقدمة صناعياً.

ولعل السبب في هذا الفشل، وما نتج عنه من إحباط، يعود بالدرجة الأولى إلى عاملين داخليين، إضافة لما للعوامل الخارجية من تأثير. ويتمثل العامل الداخلي الأول في ضعف المرتكز الحضاري لكثير من التجارب التنموية المعاصرة، نتيجة للفصل التعسفي بين التنمية وبين التطور الحضاري. بينما يتمثل العامل الثاني في غياب إرادة مجتمعية للتنمية، مما أثر على مجتمعية غايات التنمية، كما أضعف فاعلية وسائلها.

ومساهمة في الجهود المبذولة من أجل إيجاد فهم أفضل لعملية التنمية، ستحاول هذه الورقة تحديد ماهية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، باعتبارها عملية يجب أن تكون مرتبطة ارتباطاً عضوياً بالتطور الحضاري

** أعدت هذه الدراسة في مدينة أكسفورد أثناء تفرغي الدراسي السنوي المعتاد، تحت ضغط صيف عام 1982 أثناء تواصل الغزو الإسرائيلي على بيروت وسط صمت عربي رسمي مطبق على غير العادة تعبيراً عن نذير مرحلة ما بعد اتفاقية كمب ديفيد، ونشرت الدراسة أول مرة في مجلة المستقبل العربي، العدد 49، آذار 1983. واعيد نشر الورقة في كتاب المستقبل العربي وفي كتابي هموم النفط وقضايا التنمية.

يسجل الباحث شكره وامتنانه للزملاء الذين تفضلوا بقراءة مسودة هذه الورقة عام 1982 وابدوا ملاحظات قيمة عليها، وأخص بالشكر الاساتذة د. خليفة الوقيان، ود. فتح الله خليف ود. قحطان الناصري، ود. محمد رياض، ود. محمد محمود، وأشكر كذلك الاستاذ حسن توفيق لقيامه بتحرير الورقة، والسيد/ اسماعيل احمد عبدالله الذي تحمل عناء طباعتها، وغني عن البيان انني وحدي اتحمل أي نقص أو ضعف في اطروحات الورقة وفكرتها. ولا يفوتني أن اشكر مركز دراسات الشرق الأوسط بجامعة أكسفو

ومديره الصديق روبرت مابرو (رحمه الله وغفر له) لما اتاحه لي من تسهيلات اكااديمية خلال فترة كتابة هذه الورقة خلال صيف عام 1982.

لأي مجتمع توجد فيه. وتتطلب هذه المحاولة أول ما تتطلب إعادة تعريف التنمية باعتبارها غاية إلى جانب كونها وسيلة وبالتالي فإن مؤشراتها الكمية والنوعية، يجب أن تعني بقياس مدى تحقيق الغايات بقدر عنايتها بقياس مدى بناء القدرات وتحقيق الإنجازات. كما ستحاول هذه الورقة التركيز على مناقشة مكانة إرادة التنمية وبيان الشروط التي ينبغي أن تتحقق، لكي تنمو هذه الإرادة التي تمثل - بحق - العامل الحاسم في إمكانية بدء عملية التنمية الحقيقية، باعتبارها عملية حضارية يجب أن تركز على إرادة واعية مصممة وقادرة على تحمل تبعات التغيير. وتذهب هذه الورقة إلى أن ضعف إرادة التنمية، وتمزقها في أقطار الوطن العربي عامة، يمثل سبباً رئيسياً في تعثر التجارب التنموية.

وسوف يتم تناول الموضوع في ثلاثة أقسام، القسم الأول: يتناول ماهية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة، أما الثاني فإنه يحلل الإرادة المجتمعية للتنمية ويتتبع الشروط اللازمة لتبلورها، بينما يقوم القسم الثالث: بتوصيف عملية التنمية ويبين ديناميتها بشكل موجز.

أولاً: ماهية التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة

"التنمية الاقتصادية - الاجتماعية الشاملة عملية مجتمعية واعية وموجهة لإيجاد تحولات هيكلية تؤدي إلى تكوين قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية ذاتية، يتحقق بموجبها تزايد منتظم في متوسط إنتاجية الفرد وقدرات المجتمع ضمن إطار من العلاقات الاجتماعية يؤكد على الارتباط بين المكافأة والجهد، ويعمق متطلبات المشاركة مستهدفاً توفير الاحتياجات الأساسية، وموفرًا لضمانات الأمن الفردي والاجتماعي والقومي." وعملية التنمية - بهذا المعنى - تختلف جوهرياً عن عملية النمو الاقتصادي الذي يعرف بأنه "العملية الهادفة إلى خلق طاقة، تؤدي إلى تزايد دائم في متوسط الدخل الحقيقي للفرد بشكل منتظم لفترة طويلة من الزمن(1)". فالنمو الاقتصادي جزء من مكونات عملية التنمية، يسبقه الكثير من التوجه والاستعداد المجتمعي والتحويلات الهيكلية ويصاحبه توجه اجتماعي يحرص على وجود علاقات تؤكد عدالة توزيع ثمرات التنمية وترابطها عضويًا بعملية التطور الحضاري.

إن عملية التنمية الشاملة تمثل الجهد المنتظم الذي يسخره المجتمع لإيجاد قدرات ذاتية تمكنه من العطاء وتؤكد استقلاليتها النسبية وتقلل باستمرار احتمالات سقوطه في برائن التبعية بجميع أشكالها. وذلك من أجل تأمين متطلبات وجوده الحيوي ومواصلة تطوره الحضاري وأداء رسالته الإنسانية. لذلك كله فإن عملية التنمية يجب أن تكون ذات اتجاه محدد وغايات مجتمعية واضحة. ومثل هذه الغايات ذات البعد الحضاري تتطلب وجود إرادة مجتمعية حرة وناضجة ذات أفق حضاري، متمكنة من التعرف على غايات المجتمع

وتوجيه مسيرته من خلال إدراك مؤسسات هذا المجتمع لضرورات التغيير وامتلاك وسائل قادرة على تحقيق التزام الإرادة السياسية بعملية التنمية. إن التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة هي عملية يجب أن تركز على إرادة اجتماعية ذات غايات واضحة وقدرات فعالة، تستجيب لها إرادة سياسية مسؤولة وملتزمة ومتفاعلة، تستهدف إيجاد قدرات مجتمعية متمكنة من ضمان الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وتمكين المجتمع من مواصلة تطوره الحضاري.

ولعله من المفيد أن أشير – بإيجاز – إلى العناصر التي تضمنها تعريف التنمية كما ورد في البداية:

- 1- التنمية عملية وليست حالة وبالتالي فإنها مستمرة ومتصاعدة، تعبيراً عن تجدد احتياجات المجتمع وتزايدها.
- 2- التنمية عملية مجتمعية يجب أن تساهم فيها كل الفئات والقطاعات والجماعات ولا يجوز اعتمادها على فئة قليلة أو مورد واحد.
- 3- التنمية عملية واعية وهذا يعني أنها ليست عملية عشوائية وإنما عملية محددة الغايات، ذات استراتيجية طويلة المدى وأهداف مرحلية وخطط وبرامج.
- 4- التنمية عملية موجهة بموجب إدارة للتنمية، تعي الغايات المجتمعية وتلتزم بتحقيقها وتمتلك القدرة على تحقيق الاستخدام الكفء لموارد المجتمع إنتاجاً وتوزيعاً، بموجب أسلوب حضاري يحافظ على طاقات المجتمع ويصون قدراته.
- 5- إيجاد تحولات هيكلية وهذا يمثل إحدى السمات التي تميز عملية التنمية الشاملة عن عملية النمو الاقتصادي. وهذه التحولات – بالضرورة – تحولات في الإطار السياسي والاجتماعي، مثلما هي في القدرة والتقنية والبناء المادي للقاعدة الإنتاجية. ويؤكد د. يوسف صايغ هذه الخاصية بقوله أن: "النمو يتحقق من ضمن دورة الحياة الاقتصادية والتكنولوجية القائمة ومن ضمن المؤسسات والمعطيات الاجتماعية والثقافية القائمة... إلا أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا بفضل تبدلات إيجابية واسعة، نوعية لا كمية فحسب، في هذه المعطيات والمؤسسات جميعها.(2)"
- 6- بناء قاعدة وإيجاد طاقة إنتاجية ذاتية وهذا يتطلب من عملية التنمية أن تبنى قاعدة إنتاجية صلبة وطاقة مجتمعية متجددة لم تكن موجودة قبلاً. وأن تكون مرتكزات هذا البناء محلية ذاتية متنوعة ومتشابكة ومتكاملة ونامية وقادرة على مواجهة التغييرات في ترتيب أهمية العناصر المكونة لها على أن يتوفر لهذه القاعدة التنظيم الاجتماعي السليم والقدرة المؤسسية الراسخة والموارد البشرية المدربة والحافزة والقدرة التقنية الذاتية وتراكم رأسمال: الكمي والنوعي الكافي.

- 7- تحقيق تزايد منتظم في مؤشرات التنمية، بمعنى أنه ينبغي أن يكون تزايداً منتظماً عبر فترات زمنية طويلة، قادراً على الاستمرار في المدى المنظور وذلك تعبيراً عن تراكم الإمكانيات واستمرارية تزايد القدرات وإطلاق الطاقات وتساعد معدلات الأداء المجتمعي؛ وليس تعبيراً عن تغييرات متأرجحة تلقائية المصدر غير متصلة السبب.
- 8- نمو وزيادة في متوسط إنتاجية الفرد وهذا يمكن التعبير عنه بالمؤشر الاقتصادي المعروف "تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد" إذا ما أخذ بمعناه الصحيح وإذا ما توفرت له إمكانية القياس الصحيح. ومما هو جدير بالذكر، أن هذا المؤشر لو طبق - بشكل صحيح - عبر فترة معقولة من الزمن (20 سنة) على حالة أي بلد عربي - بما فيها الأقطار المنتجة للنفط - لاتضح لنا تأرجحه وعدم انتظامه، مما يؤكد أن المسيرة الحالية للأقطار العربية ليست عملية تنمية، ولا حتى عملية نمو اقتصادي بالمعنى الاقتصادي الصحيح، وإنما هي تغييرات اقتصادية اجتماعية متأرجحة (3).
- 9- تزايد قدرات المجتمع السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتقنية هو الوسيلة لبلوغ غاياته. وهذا التزايد الذي يجب أن يكون متصاعداً، يجب في الوقت نفسه أن يكون بالقدر النسبي المقارن بالنسبة للمجتمعات الأخرى.
- 10- سلامة الإطار الاجتماعي - السياسي ويتضمن ذلك آلية التغيير وضمانات استمرار الأداء. ويتمثل ذلك في نظام الحوافز القائم على أساس الربط بين الجهد والمكافأة، إضافة إلى تأكيد انتماء الفرد لمجتمعه من خلال تطبيق مبدأ المشاركة بمعناها الواسع وكذلك سيادة جانب العدالة في توزيع ثمرات التنمية وتأكيد ضمانات الوجود الحيوي للأفراد والجماعات وللمجتمع نفسه. فهذه الجوانب، بالإضافة إلى كونها تمثل أهداف التنمية، هي في الوقت نفسه مصدر قوة وسائلها وفاعلية وكفاءة أدائها.

من خلال العرض السابق لعناصر عملية التنمية الشاملة ومقوماتها يتضح لنا الفرق بين عملية التنمية المنشودة، وما هو واقع في الوطن العربي ككل وفي كل قطر من أقطاره على حدة. إن ما يسمى بالتنمية في الأقطار العربية وما يسميه بعضنا بالنمو الاقتصادي ليس - في حقيقة الأمر - تنمية ولا حتى نمواً اقتصادياً، وإنما هو مجرد تغييرات اقتصادية متأرجحة لم يتحدد بعد اتجاهها ولم تتوفر لها إمكانيات بناء القاعدة الإنتاجية القادرة على صيانة عوامل استمرارها. ولو طبقنا المؤشرات المتعلقة بتحسين نوعية الحياة ومؤشرات التبعية

ومؤشرات التغييرات الهيكلية وحتى مؤشر تزايد الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن، لفشلت الأقطار العربية – مجتمعة أو منفردة – في أن تبرهن على وجود انتظام لعملية التنمية أو عملية نمو اقتصادي بالمعنى المتعارف عليه اقتصادياً (4). أن الواقع الحالي يشير إلى تخلف القاعدة الإنتاجية في كل بلد عربي ويشير إلى اتجاه تزايد ضعفها وعجزها عن تلبية احتياجات المجتمع وأنه لولا الأثر المباشر وغير المباشر لوجود النفط والموارد الطبيعية الناضبة الأخرى في الوطن العربي واستمرار تصديرها إلى الخارج واستخدام عائداتها من أجل تمويل الاستهلاك الجاري، لكان قد تبين لنا مدى ضعف القاعدة الإنتاجية في جميع الأقطار العربية، حيث تحطمت القاعدة الإنتاجية التقليدية ولم تستبدل بعد بغيرها.

إن هذه الحقيقة المرة تبرهن لنا مدى تردي محاولات التنمية في الوطن العربي وفي كل قطر من أقطاره، كنتيجة منطقية لعدم إدراكنا الفعال لمتطلبات هذه العملية الحضارية المعقدة وعجزنا عن خلق الطلب المجتمعي الفعال النابع من إرادة جماعية تعرف غايات التطور وتمتلك سبل تحقيقها ضمن استعدادها لدفع ثمن هذا التغيير من عرق وتضحيات (5).

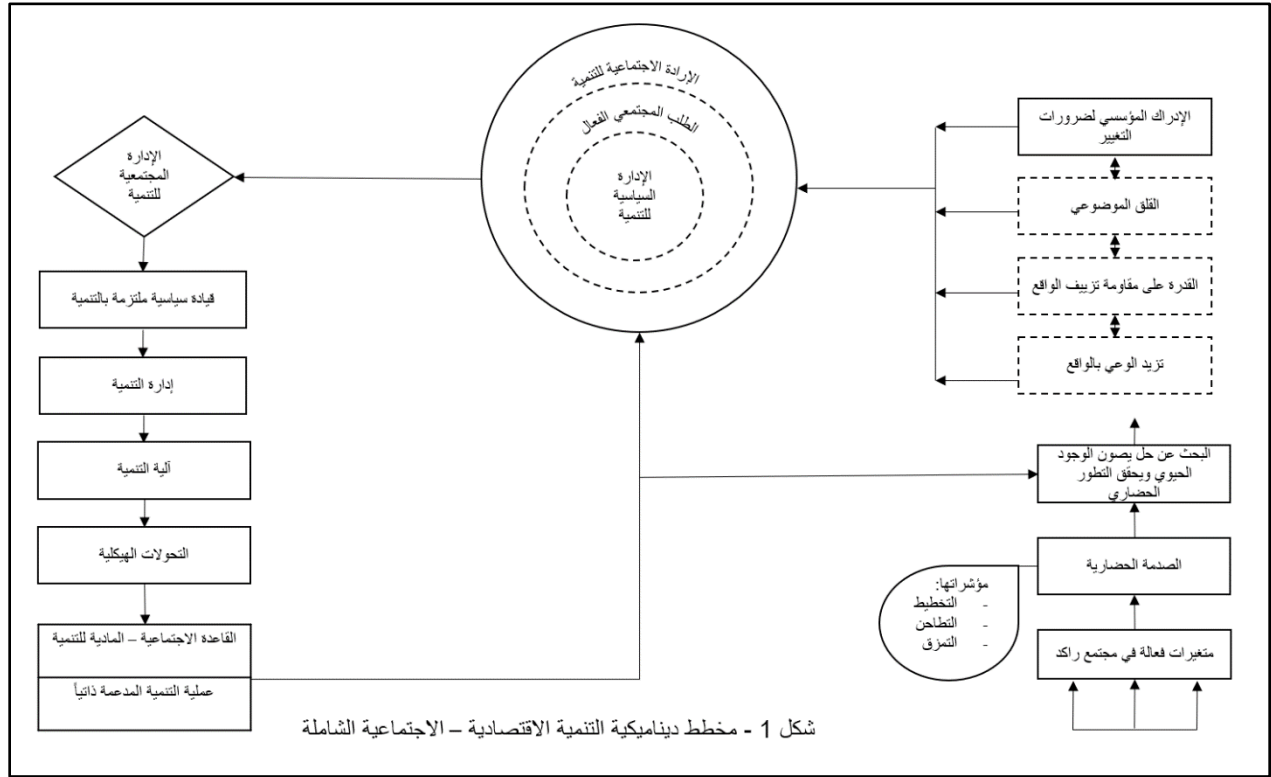
ثانياً: الإرادة المجتمعية للتنمية الشاملة

تمثل التنمية الشاملة – كما عرفناها – عملية جوهرية عضوية في مسار التطور الحضاري لأي أمة من الأمم. وهي عملية يتم بمقتضاها إعادة تشكيل هياكل البناء الاجتماعي والمادي لتلك الأمة، تمكيناً لها من تجاوز وضع التخلف وبدء مسارها السليم على درب الرقي الإنساني. وعملية التنمية بهذا المعنى تعتبر الوسيلة التي يتم بواسطتها خلق الأدوات وتفعيل الآليات وإيجاد المؤسسات والنظم المؤدية إلى بدء عملية التحولات الاقتصادية والاجتماعية واستمرارها من أجل تصاعد كفاءة الأداء في قطاعات المجتمع كافة، ولدى فئاته كافة من أجل تحقيق أهداف وغايات التطور الحضاري. لذلك فإن عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة ليست مسألة عادية، يمكن أن تبرز ضمن معطيات المجتمع المتخلف ومؤسساته، كما أنها ليست قناعاً يمكن إصاقه على وجه هذا المجتمع لتجميل مظهره، بل هي عملية جراحية إبداعية تتجه أول ما تتجه إلى أحشاء المجتمع المتخلف من أجل استئصال عوامل تخلفه. وهذا ما لا يتحقق بغير العمل المتصل من أجل بلورة إرادة جماعية تترك ضرورات التغيير وتعرف مساره، وأهم من ذلك أن تكون مستعدة لدفع ثمن هذا التغيير المنشود. لذلك فإن التنمية الشاملة بهذا المعنى هي عملية نضالية بحق، إذ لا توجد طريق مختصرة "قادومية" لبلوغ الهدف المجتمعي المنشود وأنه لا بد من المقاربة النضالية إليه (6).

والمقاربة هذه – كما يوضح مسارها الشكل رقم (1) – يجب أن تتجه أول ما تتجه بجهودها نحو بلورة إرادة مجتمعية للتنمية. وهذا يتطلب إيجاد إرادة لدى المجتمع تعي معطيات واقعها وتعاني من نتائجه وتقلق لمصير الحال وعلى وجود الوطن ومستقبل الأجيال وتدرك أسباب الخلل وتعرف سبل إصلاحه، كما تستمد فاعليتها من وضوح رؤيتها وإدراكها المؤسسي لضرورات التغيير وقدرتها على إيجاد الطلب المجتمعي الفعال الذي يستطيع تحقيق التزام الإرادة السياسية بعملية التنمية. أن الإرادة المجتمعية للتنمية تكتمل فاعليتها عندما تكون شرعية وجود القيادة السياسية مستمدة من التزامها بعملية التنمية، وعندما يصبح في مقدور الإرادة المجتمعية ضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها.

ولإيضاح المسار الحرج للعمل في سبيل إيجاد إرادة مجتمعية للتنمية مستمرة ومتجددة. فإنني سأتناول ببعض التفصيل المسالك الرئيسية في مسار تنمية الإرادة المجتمعية من خلال النقاط التالية: 1- بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد. 2- الصدمة الحضارية. 3- تزايد الوعي بالواقع. 4- مقاومة محاولات تزييف الواقع. 5- القلق الموضوعي. 6- الإدراك المؤسسي لمتطلبات التغيير. 7- الإرادة المجتمعية للتنمية: الإرادة الاجتماعية / الطلب الفعال / الإرادة السياسية (انظر الشكل) رقم 1.

وغني عن البيان أن هذه الجوانب متداخلة البدايات ومتفاعلة العناصر، يؤثر كل منها في الآخر، ويتأثر به، وما الإرادة المجتمعية للتنمية سوى محصلة تكامل هذه العناصر وقوة أثرها وتفاعلها الإيجابي.



1- بروز متغيرات جوهرية في مجتمع راكد.

أن عملية التنمية وفقاً لتصورنا الراهن لها، تعد مفهوماً حديثاً أفرزته الحضارة الانسانية المعاصرة، والمؤثرة على مقدرات العالم وأن لم يكن مضمونها مجهولاً عبر التاريخ. وقد اكتسب هذا المفهوم أبعاده منذ أن استطاع الإنسان أن يزيد من سيطرته على الطبيعة ويزيد من قدرته على تحديد مصيره ومستقبله، بعد أن تحرر من الأطر الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي سادت قبل عصر التنوير والثورة الصناعية، والاكتشافات العلمية وما صاحبها من تقدم تقني. وهكذا أصبحت المجتمعات الراكدة في عالمنا المعاصر ذات نمط الإنتاج والتقنية والتنظيم الاجتماعي التقليدي، عرضة لمتغيرات حضارية على نمط حياتها وأسلوب تنظيمها تتسم بمواجهتها بأنها فوق طاقة البناء الحضاري لتلك المجتمعات. ولقد أدى هذا الأمر إلى حدوث هزات عنيفة في بناء أي مجتمع تقليدي، مما أصاب توازنه السكوني بخلل مشعب بالتخبط والتناحر الأعمى، وبالاضطراب المهدد للوجود وفرض التبعية على ذلك المجتمع في وضعه المتحرك المضطرب الجديد.

وهذه المتغيرات متعددة في أشكالها، ومتنوعة في أثارها وأبعاد مخاطرها على هوية أي مجتمع، وتأتي الحروب والغزوات - التي قام بها الاستعمار الغربي - في مقدمة هذه المتغيرات. وما

الحملة الفرنسية على مصر واحتلال فرنسا وبريطانيا وإيطاليا لمعظم أجزاء الوطن العربي، إلا مثلاً على هذه المتغيرات، التي هزت كيان المنطقة العربية، وتعتبر الاكتشافات الفكرية والعلمية والاختراعات التقنية الحاسمة، إلى جانب اكتشاف الموارد الطبيعية النادرة والاكتشافات الجغرافية الجديدة، من بين المتغيرات الجوهرية التي أخرجت كثيراً من المجتمعات التقليدية من ركودها، وإصابتها بخلل هيكلي عبر عن نفسه اجتماعياً وسياسياً واقتصادياً وتقنياً. وتمثل في الصدمة الحضارية التي أحدثت المتغيرات الجوهرية وأثرت على بناء المجتمعات التقليدية الراكدة. والصدمة الحضارية، مثل أي صدمة تتوقف ردة الفعل تجاهها على حيوية المتلقي لها وتماسك المحيط الذي يعيش فيه، كما أن خروجه منها حياً يتوقف على مدى إصابتها منه مقتلاً.

والصدمة الحضارية التي أصابت المجتمعات التقليدية منذ أن اشتد بأس الحضارة الغربية المعاصرة، أدت إلى انقراض بعض الشعوب وأدت إلى ضياع هوية بعض آخر منها كما تسلطت على إرادة شعوب أخرى، مما جعل علامات الوهن تبدو واضحة على إرادتها فضلاً عن مسخ شخصياتها بالتشويه والتبعية. وعلى الرغم من ذلك، وبخاصة بعد أن تكتشفت مطامع الحضارة السائدة، فإن دعوات التجديد الحضاري والنهوض فيما يتعلق بكثير من الأمم بدأت تكتسب أبعادها وبدأ البحث المضني عن الذات من أجل ضمان متطلبات الوجود الحيوي وبدء مسيرة التطور الحضاري. ومما لا شك فيه أن إمكانية التجديد الحضاري القادر على انتشال أي أمة من براثن التخلف والتبعية، متوقفة على حيوية تلك الأمة وقدرتها على تأصيل نظرتها وأسلوبها في الحياة، حيث تعني الأصالة أن الأمة تعي متطلبات العصر الذي تعيش فيه وتستوعب ما حققته الإنسانية من معرفة مكنت الإنسان من السيطرة على الطبيعة وتوجيه مسار مستقبله، دون أن تعطي ظهرها لتراثها وتجربتها الحضارية في الماضي.

أن التجديد الحضاري لأي أمة يقتضي الربط العضوي بين معطيات المكان الذي توجد فيه الأمة، انطلاقاً من إدراكها لعناصر القوة التي تتيحها ثقافتها وتاريخها ومجمل مقومات تراثها الحضاري التي تتشكل معها النظرة الفلسفية لإنسانها. وفي الوقت نفسه وبالأهمية نفسها فإنه يتوجب على تلك الأمة أن تدرك متطلبات الزمان الذي تعيش فيه، وتشارك فيه غيرها من الأمم الصديقة والعدوة. إن القدرة على الربط العضوي بين معطيات المكان ومتطلبات الزمان، تمثل المخرج العملي من أزمة التخلف والمدخل السليم لعملية التجديد الحضاري. فالتجديد الحضاري ما هو إلا الأصالة كما يطرحها د. إحسان عباس، باعتبارها العملية التي يتم بواسطتها تحديد مدى صلاحية الماضي للاستمرار في تفاعله مع الحاضر وما ينجم عن هذا التفاعل من تجديد في الأشكال الثقافية بعامه،

حيث أن الأصالة هي الشكل الذي تتولد منه الأشياء. فقدرتها على التولد لا تنفصل عن كونها مرتكزاً أصيلاً له، (7) إن هذا المفهوم الصحيح للأصالة هو المفهوم الذي يجب أن يعتمد عليه في السعي من أجل صياغة المنطلقات الفكرية اللازمة لعملية التجديد الحضاري.

2- تزايد الوعي بالواقع:

ولعل تزايد وعي أفراد المجتمع وجماعاته بواقعه المتخلف الجديد يعتبر أول المؤشرات الدالة على استنفاقتهم من الصدمة الحضارية. يلي ذلك البحث المضني من أجل صياغة منطلقات فكر أصيل قادر على انتشال المجتمع من تخلفه، وأزمته الحضارية. وفي هذه الفترة، فضلاً عن وطأة السيطرة التي يفرسها المستفيدون من الوضع المتخبط، فإن الصراع العنيف يشتد بين أصحاب الفكر التقليدي، وأصحاب الفكر الحديث في المجتمع المعني. فالأولون يضربون باجتهاداتهم في أعماق الماضي من تاريخ وتراث وعقائد، للبحث عن حلول جاهزة سبق أن جربت في الماضي لواقع جديد ذي مشكلات مختلفة نوعياً عن الماضي، ويسلخ كثيرون من أصحاب الفكر الحديث أنفسهم ومنطلقات فلسفتهم عن المكان الذي يوجدون فيه والمجتمع الذي يتصدون لحل مشكلاته، رافضين معطيات تاريخه وتراثه وعقائده، مستعيرين فلسفات تأصلت لمجتمع بشري ذي تاريخ ونظرة وتراث مختلف عن مجتمعهم. وبين حدة الصراع الأعمى لهذين التيارين، وتحت وطأتها الفكرية يبرز التوفيقين باجتهاداتهم التي يعجز تأثيرها عن تأصيل الفكر في مجتمعهم، ليصبح قادراً على لمس مشاعر الإنسان وحسه التاريخي من ناحية، فضلاً عن تزويده بالوسائل وتبصيره بالآفاق التي أتاحتها المعرفة الإنسانية المتجددة لمواجهة العصر بأسلوبه وأدواته من ناحية أخرى.

وفي البلاد العربية بقيت محاولات التأصيل، محاولات فردية مبتورة يغلب عليها الطابع الخام غير الشمولي، تحول بعضها إلى محاولات توفيق غير واقعي. ولم تستطع هذه المحاولات – على الرغم من كثرتها وجديتها بعضها – أن تخلق مدرسة فكرية متفاعلة ونامية، قادرة على إيجاد فكر عربي يتمكن من تحرير العمل العربي من ضياعه وعجزه الراهن (8) .

3- القدرة على مقاومة تزييف الوعي

إن الوعي الفردي بمعطيات الواقع لا يستطيع – وحده – أن يقدم دليلاً لمسيرة المجتمع. فلا بد لمثل هذا الوعي كي يتبلور وينضج من أن يتصاعد حتى يصبح قادراً على الوصول إلى وعي وضمير قطاعات المجتمع وقواه الفاعلة. وإذا لم يتسن لهذا الوعي أن يصبح وعياً جماعياً قادراً على خلق معاناة وتؤدي إلى قلق

مجتمعي يصبح معه الواقع المتخلف همماً يجب إزاحته، لا تستلذ الحياة مع وجود أسبابه ولا يطمأن إلى المستقبل مع استمرار وجوده، فإنه لا يخلق – في مثل هذه الحالة – الضغط الكافي لعملية التغيير المنشود. ومما نود التأكيد عليه في هذا الصدد أن الوعي الفردي لا تترك البيئة المضادة لتصاعده سبيل، بل يخنق في المهدي ويسفه ويحل محله في الغالب وعي زائف بديل تتاح له الوسائل والإمكانات ويتلقى الدعم الرسمي والتعزید، فهناك من يستفيد من الواقع المتخلف وما يسببه من تخبط في المجتمع فيحاول تثبيته بل يفرضه بالوسائل المشروعة وغير المشروعة من أجل تشويه وتزييف وعي الأفراد، تمكيناً من السيطرة والسيادة عليهم.

وإذا أخذنا المنطقة العربية – على سبيل المثال – فإننا نجد أن التجزئة التي رسخت جذورها منذ مطلع القرن العشرين والهويات التي بدأت تنمو على أساسها، أثرت في تزييف الوعي القومي العربي الذي كانت بشائره تلوح في الأفق. لقد حلت النظرة الضيقة محل النظرة القومية، وأصبحت أساس التفكير والعمل لدى أغلب القوى الوطنية، وأصبح حتى دعاة القومية العربية في البلاد العربية ينطلقون أحياناً في أطروحاتهم من منطلقات قطرية متناقضة. إننا كثيراً ما نصادف بعضاً من المؤمنين بالمشاركة القومية فيما يتعلق بالحقوق، دون أن يكون إيمانهم بالدرجة نفسها فيما يتعلق بواجباتهم القومية.

وتبرز عملية تزييف الوعي القومي في مجال تأصيل النظرة العربية من أجل إيجاد فلسفة عربية مرتبطة بالمكان والزمان. فتنشط حملات التشكيك، ويشتد الإرهاب الفكري لتخنق كل بادرة في مهدها. وفي الوقت نفسه نجد التعاضى والتشجيع، وأحياناً الدعم للتيارات الفكرية البديلة، يستوي في ذلك الغريب عن المكان أو البعيد عن الزمان، فكلها وسائل نافعة في تزييف الوعي المطلوب لمسيرة التغيير القادرة على بلورة إرادة جماعية ناضجة وفاعلة.

وفوق كل ذلك نجد محاولات تشويه الواقع وتزييف الوعي في المنطقة العربية، تمتد لتحول كل التنوعات إلى تناقضات متناحرة، وظيفتها الوقوف في طريق أي فرصة يمكن أن تتاح لبلورة إرادة جماعية منشودة. ومن هذا المنطلق يتم وضع العروبة في موقع النقيض للإسلام، كما يتضح التركيز على المذهبية وإطلاق عقاليها وصب الزيت على نار الطائفية حيثما وجدت وتدعيم العنصرية وما تبقى لها من جذور شعوبية فتعطى الأشكال المختلفة ويركز عليها، على الرغم من ضخامة الوهم الذي يقوم على أساسه وجودها ألا وهو عنصرية العرب. هذا بالرغم من أن الواقع يؤكد أن الخلائط الأثنولوجية العربية خلأط ثقافية أكثر مما هي

خلائط عرقية (9) وأن الامة العربية عبر تاريخها واليوم خاصة تجمعها الثقافة والألام والآمال المشتركة أكثر مما يجمعها الدم والعنصر.

وعلينا ألا ننسى أخيراً وليس آخراً، محاولات تزييف الوعي حول مفهوم العدو والصديق، الثروة والدخل، التنمية والتغيير العشوائي، والإنتاج والاستنصاب، إضافة لتشويه الواقع وطمس حقائقه. ولقد ساعد على تسهيل عملية تزييف الواقع ما يتميز به عصرنا الراهن من قدرة على توظيف علم النفس – وما نتج عنه من تكنولوجيا السلوك – توظيفاً يؤكد السيطرة المستمرة على شعوب العالم الثالث... هذا فضلاً عن الإمكانيات الضخمة التي أتاحتها وسائل الإعلام الواسعة الانتشار التي أصبحت جزءاً من حياة كل رجل وامرأة بل أخطر من ذلك أصبحت جزءاً من حياة كل طفل لم يتكون وعيه بعد. فكل هذه الوسائل الفتاكة تكالبت على الوعي الفردي بما يؤدي لخنقه في المهده، وتشويه وعي المجتمع وتزييفه كي لا يبرز القلق الموضوعي في المجتمع وكي لا يدرك الأفراد ويعوا واقعه المريع أو يعرفوا سبل الخروج منه.

4- القلق الموضوعي

إن الإدراك الحقيقي المتزايد من قبل أفراد المجتمع وجماعته لواقع التخلف، وما يعنيه هذا التخلف من أخطار على الوجود الحيوي للإنسان ومجتمعه، يمثل المصدر الذي ينبع منه القلق الموضوعي وينتشر على اتساع المجتمع. أن مثل هذا القلق قائم على حقائق يمكن أن يلمسها الإنسان ويدرك مخاطرها، الأمر الذي يجعل من انتشار القلق الموضوعي إمكانية حقيقية تقوم على مرتكزات صلبة مستمدة من الواقع المعاش وليست أوهاماً أو تصورات كما هي الحالة أحياناً في القلق النفسي. إن ما يمنع هذا القلق الموضوعي من الانتشار في المجتمع المتخلف يتمثل – بالدرجة الأولى – في محاولات تشويه الوعي وتزييفه والعمل من قبل القوى المستفيدة من الوضع القائم على تميع إرادة المجتمع وخلق السلبية والوهن في نفوس أفراد. وإلى أن يأتي اليوم الذي يستطيع فيه المجتمع أن يقف في وجه محاولات تزييف الوعي ويتيح للأفراد والجماعات إدراك أبعاد الوضع القائم ومخاطره، سيظل المجتمع رهينة لقوى التخلف والقهر.

إن الإرادة المجتمعية للتنمية لا تنبع من فراغ وهي ليست مسألة يمكن إيجادها بين عشية وضحاها. فهذه الإرادة إن لم تكن قد تبلورت تحت ضغط المعاناة والقلق الموضوعي المنطلق من حس مسؤول وشعور عميق بالخطر المحيق وثقة في وجود إمكانية الخروج من الأزمة والتصدي للأسباب التي أوجدتها، فإنها لن تكون على درجة من النضج وقدر من الصدق يؤهلانها لامتلاك النظرة الاستراتيجية اللازمة للتغيير. لذلك فإن عمق إدراك الإنسان لواقعه المريع مدعاة للقلق الموضوعي. ومثل هذا القلق إذا ما انتشر، وأصبح ظاهرة

جماعية، يشعر الفرد بموجبها أنه مسؤول عن استمرار الوضع القائم ويقع على كاهله جزء من مسؤولية العمل على التصدي للأسباب التي أوجدته، دفاعاً عن ذاته وكرامته ومستقبل أطفاله قبل أن يكون دفاعاً عن الآخرين. عندها فقط يلتفت الإنسان لخلق من ضعفه قوة ويتجه تحت ضغط القلق الموضوعي والمعاناة الواعية للبحث عن القواسم المشتركة بينه وبين بقية أفراد المجتمع وجماعته. وهنا يتجاوز الإنسان العمل الفردي المحدود الإمكانيات والأثر ويتجه إلى العمل من خلال المؤسسات. ضماناً لفاعلية دوره واستمرار إنجازات جهده وثمرات عطائه.

5- الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير

يمثل الإيمان بالعمل من خلال المؤسسات منعطفاً حاسماً في مسيرة أي مجتمع متخلف، فمن خلال وعي أفراد المجتمع واتضاح رؤيتهم للتحديات التي يمر بها مجتمعهم ومع بلوغ ظاهرة القلق الموضوعي درجة من الانتشار بين أفراد ذلك المجتمع، يدرك الأفراد عجزهم كأفراد عن الوقوف أمام التحديات التي تهدد وجودهم الحيوي. وهنا تصبح مسألة تكاتف الجهود، وتكثيفها من خلال العمل في إطار المؤسسات مخرجاً عقلياً لانفكاك مجتمعهم من براثن التخلف. فبواسطة المؤسسات وعن طريقها يمكن أن تنتظم جهود المجتمع وتدوم قدرته وتتراكم إنجازاته وتزايد قوته على حماية هذه الإنجازات، ويمكنه عن طريق المؤسسات أيضاً أن يبلور نظرتة للحياة ومنهجه في التفكير وأسلوبه في العمل وأن يكون إرادته المجتمعية اللازمة لبدء عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة وتأكيد استمرارها. أن العمل من خلال المؤسسات وبواسطتها يمثل – بحق – الرد الحضاري لأي مجتمع يتطلع للتحرر من براثن التخلف وربقة التبعية. فعندما توجد المؤسسات المسؤولة وعندما يتحول عبء تحمل متطلبات التغيير من الأفراد بصفتهم الفردية إلى مؤسسات فكر وعمل، يبلغ المجتمع المعني درجة الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير المنشود.

ومما هو جدير بالملاحظة أن كثيراً من المؤسسات التي تبرز في مراحل الوعي المبكر قد لا يتوفر لها من مقومات الفاعلية والاستمرار ما يمكنها من البقاء. كما أن بعضاً منها قد لا يستطيع – بحكم الظروف التي نشأ ضمن معطياتها – أن يؤدي رسالته المفترضة، وبالتالي فإنه يبقى شكلاً دون موضوع. هذا فضلاً عما تؤدي إليه المقاومة المضادة من تشويه للمؤسسات وانحراف في مسيرتها فضلاً عن القضاء على الواعد منها. ولعل هذه الحقيقة المستمدة من الخبرة والتجربة تطرح مسألة أهمية وجود بنية أساسية يرتكز عليها العمل المؤسسي، وينطلق ضمن الأفق والإمكانيات التي يتيحها وجوده.

البنية الأساسية اللازمة: والبنية الأساسية اللازمة لوجود بناء مؤسسي سليم، تتمثل في تحقق أمرين جوهريين في المجتمع المعني. أولهما: القدرة المجتمعية اللازمة لحماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية. وثانيهما: القدرة المجتمعية على تنمية منطلقات فكرية أصيلة تنير مسيرة المجتمع. أن وجود هاتين القدرتين في أي مجتمع يعد شرطاً أولياً لإطلاق إمكانيات المجتمع وتوجيهها بشكل بناء، وإدارة الصراع فيه تمهيداً لخلق البناء المؤسسي القادر على نقل المجتمع إلى وضع يستطيع بواسطته النضال في سبيل ما وصفه المفكر العربي قسنطنطين زريق بـ "المجتمع القادر: القادر على حماية كيانه، وكفالة الكرامة لأفراده، وجماعته، وعلى الإبداع في مسالك التقدم والرقي الإنسانيين" (10). ويبقى التحدي في رأي الأستاذ زريق بـ "كيف نخلق الإنسان والمجتمع المتمتعين بالقدرة الذاتية والمهيأين بالتالي لحياة هذا الزمان وللحياة الأشد عسراً في المستقبل القريب والبعيد" (11). وفي اعتقادي أن القدرة الذاتية التي يتوجب تحقيقها، تتطلب وجود بناء مؤسسي سليم يركز على بنية أساسية صلبة، توضح له الاتجاه وتدرأ عنه الارزاء وتساعده على استقطاب الجهود وتكاتفها وتتيح له الحد الأدنى المتصاعد من القدرة على إدارة الصراع من منطلق حضاري يكفل كرامة الإنسان ويسعى لتأكيد حقوقه، بعيداً عن روح الادعاء والتعصب الأعمى في القول والبطش والهمجية في العمل. إن وجود هذه القدرات التي تمثل – بحق – ضمير المجتمع وعقله المفكر تشكل البنية الأساسية التي لا بد من وجودها من أجل خلق إمكانية العمل المؤسسي، وانطلاقه من أسس سليمة.

القدرة الاولى: حماية كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية

إن وجود ضمير جامع في المجتمع، يحرص على تأكيد كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، يتطلب وجود إدراك جماعي لأهمية ذلك ويحتاج إلى وجود هيئات أهلية يحترمها الجميع ويثق في مصداقيتها بعيدة عن المهارات ومحصنة من الاحتماء، وظيفتها الدفاع عن الإنسان في المجتمع وعن كرامته وعرضه وحقوقه التي تؤكد لها الشرائع السماوية والقوانين الإنسانية. إن قدرة المجتمع على الدفاع عن كرامة الافراد والجماعات فيه ومن ثم تأمينه لحقوق الانسان المعترف بها إنسانياً تمثل حجر الأساس ونقطة المنطلق في رقيه الحضاري. فمن دون وجود هذه القدرة وفي غياب إمكانية الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه تستباح الحرمات وتنتهك الأعراض ويقهر الإنسان وتمسخ شخصيته. ويصبح مطلب التغيير المنشود حلاً من أحلام اليقظة ومطلباً غير واقعي وغير منطقي، حيث تملك السلطة المطلقة وسائل القمع ووسائل الإعلام دون أن يضبطها ضمير جماعي حي. فكل فرد يتصدى لقول الحق يصبح في نظر السلطة إما مثالياً أحق وإما مخرباً وعدواً لوداً للدولة. إن أكبر ما يقف في سبيل التضحية من أجل عزة الوطن ورقي المجتمع، لا يتمثل في صعوبة التضحية ومشقتها فحسب وإنما في إنكار المجتمع للتضحية نفسها. أن الطلب المجتمعي على النبل

يوجد الابطال، لذلك فإنه ليس كثيراً في مجتمع يطلب التغيير أن يمكن نفسه من الإحساس بالجهود والتضحيات التي تبذل من أجله. والصعوبات التي تقف في طريق من يتصدون لصنع مستقبله تمهيداً لحماية هذه الجهود ورعايتها.

إن نمو قدرة الجماعة في الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه تمثل الضمانة الأساسية، التي تسمح بإيجاد بواذر إمكانية إدارة الصراع في المجتمع من منطلق حضاري، يعترف بحق الآخرين في الدفاع عن مصالحهم المشروعة والتعبير عن آرائهم. كما أن نمو هذه القدرة يوجد أولى متطلبات انتماء الإنسان إلى مجتمعه، والتي تتيح لذلك المجتمع حق مطالبته للفرد بالعمل من أجل رفعة.

لهذا كله فإن قدرة أي مجتمع على فرز عدد متزايد من الأعلام والشخصيات الصادقة في القول والعمل غير الساعية للسلطة في الوقت نفسه، للقيام بهذه المهمة التاريخية المتمثلة في الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه، يمكن اعتبارها - بحق - النقلة النوعية التي تمثل صحة الضمير الجماعي وسعيه لضبط الصراع في المجتمع بموجب مبادئ أخلاقية إنسانية، وأهداف وطنية يكون الانحراف عنها أمراً لا يمكن أن يمر دون أن تشعر بوطأته الأمة ككل، تمكيناً لها من تدارك الأمر في الوقت المناسب.

القدرة الثانية: بلورة منطلقات فكرية أصيلة

تحتاج سلامة البناء المؤسسي أيضاً إلى وجود قدرة جماعية متجددة يمكنها تنمية فكر ناضج، تستقيم بموجب معطياته تدريجياً نظرة المجتمع للحياة، وتتأصل فلسفته من أجل مواجهة متطلبات الظروف المتغيرة. إن المجتمع الذي لا يستطيع أن يولف بين أفراد وقطاعاته بمنطلقات فكرية مقبولة لديهم، لا يستطيع أن يعزز جهودهم، ولا أن يوظفها من أجل تطوره الحضاري المنشود. ومسألة بلورة فكر أصيل لأي مجتمع تتطلب قبول منهج عقلاني، ووجود بيئة مشجعة على تنميته وتجده بتجدد الظروف التي تواجه المجتمع والتحديات التي تقف في وجه مسيرته. لذلك كله لابد لمؤسسات المجتمع من فكر تستنير به في عملها، ولابد لعلمية التأصيل الفكري من مؤسسات أهلية تحتضنها وترعاها. وتتيح المجال الحر للنضج الفكري في جميع المجالات، وهذه المؤسسات يتم بين جنباتها تنمية الفكر واستيعابه وتمثله في مواجهة مشكلات المجتمع.

إن العمل على إيجاد مؤسسات قادرة على الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية، وكذلك العمل على إيجاد مؤسسات قادرة على تنمية منطلقات فكرية تنير الطريق لمسيرة المجتمع وعمل مؤسساته الفكرية، يعتبران معاً بحق قاعدة البناء المؤسسي السليم اللازم لحمل أعباء النقلة الحضارية النوعية، التي لابد من

أن يبلغها المجتمع، لتجاوز أزمته وبداية عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة باعتبارها عملية حضارية.

وإذا تأملنا مسيرة المجتمع العربي ككل، ومسيرة كل مجتمع محلي فيه، فإننا يمكن أن نرصد (في عام 1982) غياب المؤسسات القادرة على الدفاع عن كرامة الإنسان وحقوقه الأساسية من ناحية. كما يمكن أن نلاحظ غياب المؤسسات القادرة على بلورة فكر أصيل، وإيجاد نظرة تنير مسيرة الطريق من ناحية أخرى. وفي اعتقادي أن مثل هذا الغياب يعتبر من أهم العقبات التي منعت قيام بناء مؤسسي سليم، قادر على بلورة إرادة اجتماعية، تنتشل المجتمع من أزمته الحضارية التي طال أمدها. هذا بالرغم من المحاولات الجادة والجهود المضنية، والتضحيات الجسيمة، التي بذلت منذ أن بدأ احتكاك الوطن العربي بالحضارة الغربية المعاصرة.

فعلى الرغم من كثرة المؤسسات في البلاد العربية – في مجال الفكر والعمل – وعلى الرغم من تعدد الثورات والانتفاضات والانقلابات، إضافة إلى النكسات والنكبات لم يستطع المجتمع العربي ولا أي مجتمع قطري فيه بعد، أن يستوعب التغييرات التي أحدثها احتكاك العرب بالغرب، وأن يبني المؤسسات المتمكنة من صياغة مبادئ وترسيخ أسس واقعية فعالة من أجل التجديد الحضاري المطلوب. لقد أصبح العمل العربي – الشعبي منه والرسمي – نتيجة لشراسة المواجهة الخارجية من ناحية، ونتيجة لضعف المنطلقات الحضارية لهذا النضال من ناحية أخرى، عملية مرتدة على الوطن العربي وعلى كل قطر من أقطاره، فما زال -على ارض الواقع - الحق العربي مهاناً، والجهد العربي مهدوراً، والثروة العربية مستباحة، والإنسان العربي لا يتوفر له الحد الأدنى من الكرامة، ولا يتاح له حتى النزر اليسير من حقوقه الإنسانية. وفوق ذلك أصبح تمزق المجتمع – نتيجة للتشقق الرأسي والانشراخ الأفقي – أحد الأسلحة الفتاكة المتاحة لأعداء المجتمع العربي وكل مجتمع قطري فيه.

إن الوضع العربي الراهن يمثل ظاهرة يصعب فهمها على الكثيرين. فالمجتمع العربي مليء بالحياة والحركة، غير مقل في تضحياته ولا في مبادرات أفراده "شاغل الدنيا ومتعب الناس"، غني بالأفكار الفردية والإمكانيات والمقومات المطلوبة لنهضة حضارية واعدة. ومع وجود كل ذلك لا يوجد ضمير عربي أو فكر عربي أو عمل عربي فعال، يمكن الرجوع إليه أو الاحتماء به من أجل تحقيق الخلاص أو حتى تلافى النكسات. فما سبب هذا الحرث في البحر ومن المسؤول عن هذا الوضع العيئي؟ أن السبب – في رأبي المتواضع – يكمن أول ما يكمن في غياب الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير على مستوى الوطن العربي وعلى مستوى كل قطر فيه.

فمن دون بناء مؤسسي راسخ المقومات، قادر على تعزيز الجهود، متمكن من إدارة الصراع في المجتمع، يقوم في غايته ووسائله على الإنسان ويمتلك النظرة المجتمعية المنطلقة من فكر أصيل، لن يستطيع المجتمع التحرك إلى الأمام. ومن دون إدراك مؤسسي يصون كرامة الإنسان ويدافع عن حقوقه وينير السبيل له ويراكم إنجازات مسيرته، لا يمكن تعبئة الطاقات الخيرة في المجتمع وتوجيهها بالثقل والاستمرارية والتصميم اللازم لتمكينها من الوقوف أمام القوى الداخلية والخارجية المعادية للتغيير الضروري.

6- الإرادة المجتمعية للتنمية = إرادة اجتماعية + طلب مجتمعي فعال + إرادة سياسية.

إن الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير في أي مجتمع يمثل القدرة الحاسمة لذلك المجتمع من أجل بلورة إرادة مجتمعية للتنمية الشاملة، والتطور الحضاري. فبلورة مثل هذه الإرادة تحتاج إلى وجود فلسفة، تساعد الأفراد والجماعات على مقاربة نظرتهم للحياة، كما تسمح بإيجاد فكر يستنير بهديه العمل في المجتمع. وتحتاج هذه الإرادة أيضاً إلى العمل الإيجابي المنتظم الذي يراكم الإنجازات ويحمي المكتسبات، ويطلق الطاقات الخلاقة ضمن مناخ يصون كرامة الإنسان ويدافع عن حقوقه ويتيح المجال لإمكانية إدارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره. والوجود السليم لبناء مؤسسي معبر عن إدراك الأفراد والجماعات لضرورات التغيير وأهمية امتلاك وسائله، هو القادر على بلورة الإرادة المجتمعية.

ويتمثل جوهر الإرادة المجتمعية في الإرادة الجامعة لأفراد المجتمع وجماعته، كما تنبع مصادرها من الطلب المجتمعي الفعال لضرورات التغيير الصادر من مؤسسات المجتمع. فوجود الطلب المجتمعي الفعال يعني استعداد المجتمع وقدرته على دفع الثمن المطلوب لعملية التطور الحضاري. وتتجه قوة الطلب المجتمعي الفعال إلى التركيز على تطوير أو فرز الإرادة السياسية الملتزمة بمتطلبات التغيير. وغني عن البيان أن الطلب المجتمعي الفعال يجب أن يستمر في الوجود، معبراً عن استمرار الإرادة الجامعة، وأن يتجدد بتجدد الظروف والتحديات التي تواجه المجتمع.

إن الإرادة الاجتماعية بحكم كونها محصلة لوعي أفراد المجتمع وقلقهم الموضوعي، وتعبيراً عن إدراكهم لضرورات التغيير من خلال المؤسسات، يحتاج استمرارها إلى استمرار وجود هذه العناصر متجددة. إن قوة الإرادة الاجتماعية تنبع من قوة العناصر المكونة لها، وبالتالي فإن قدرتها على ضبط القيادة السياسية وترشيد سلوكها وإيقاف أي محاولة من قبلها قد تستهدف تشويه الوعي وإضعاف الطلب المجتمعي، يتوقف على استمرار حيوية تلك العناصر المكونة للإرادة الاجتماعية. واستمرار قوة العناصر يتطلب – ضمن ما يتطلب – أن يكون البناء المؤسسي الذي ترتكز عليه الإرادة الاجتماعية بناءً مستقلاً عن السلطة السياسية، معبراً عن

المصالح المشروعة للأفراد والجماعات، مؤمناً بأهمية إدارة الصراع في المجتمع، وقادراً على توظيفه من أجل عملية التطور الحضاري المنشود.

ويمكن أن نستدل على وجود الإرادة الاجتماعية للتنمية الشاملة في أي مجتمع بوجود أربع مقومات متداخلة ومتكاملة، بحيث أن وجود أي منها يعضد وجود الآخر ويدعمه، وهذه المقومات هي:

أ- تسليم مجتمعي بضرورة المشاركة بكل أبعادها.

ب- اقتناع مجتمعي بعقلية المنهج.

ج- وضوح نسبي للرؤية الوطنية

د- التزام باجتماعية الهدف. وذلك بتحري المصلحة العامة عند القول والعمل.

وعندما يصبح العقل الجماعي مقتنعاً بالحد الأدنى من هذه المقومات الجوهرية، ويصبح الضمير الجماعي ملتزماً بأدائها، تتبلور الإرادة الاجتماعية، ويبلغ الطلب المجتمعي درجة الفاعلية اللازمة لضبط ممارسات القيادة السياسية وترشيد سلوكها. وتجنباً للإطالة فإنني لن أتناول هذه المقومات بالشرح والإيضاح، مكتفياً بالإشارة إلى أن وجود هذه المقومات بشكل أصيل في ضمير وعقل وسلوك القوى المؤثرة في مسيرة المجتمع وعلى امتداد الأرضية الجماهيرية الداعمة لتلك القوى، أمر جوهري وحاسم... وما لم يكن القول والعمل وفقاً لهذه المقومات في المجتمع هو القاعدة، وما لم تكن ممارسة العمل بموجبها منطلقاً من اقتناع والتزام استراتيجيتين فإن استمرار هذه المقومات يتعرض للخطر وكل انحراف عنها في عمل مؤسسات المجتمع المؤثرة يؤدي إلى إصابة الإرادة الاجتماعية للتنمية في الصميم، مما يجعل المسيرة الحضارية تتعثر إن عاجلاً أم آجلاً.

إن تبلور إرادة اجتماعية للتنمية الشاملة قادرة على صياغة طلب مجتمعي فعال يتمكن من تطوير الإرادة السياسية أو إفرازها، يمثل منطلق عملية التنمية وبدايتها الحقة. وما لم تكن الإرادة السياسية وليدة إرادة مجتمعية، وما لم تكن قادرة على ضبط ممارستها وترشيد سلوكها، فإن القيادة السياسية لا بد من أن تكون تابعة لإرادة أو إرادات أخرى. قد تكون هذه إرادة فئة في المجتمع أو طبقة أو طائفة أو غير ذلك من التقسيمات الرأسية والأفقية في المجتمع، وقد تكون تابعة لإرادة سياسية خارجية صديقة أو عدوة.

إن القيادة السياسية في أي مجتمع تستجيب للضغوط، حيث أن السياسة ليست "إلا فن الممكن" وعندما لا تملك الإرادة الاجتماعية إمكانيات الضغط ولا تستحوذ على وسائله، تزيد إمكانيات الضغط من الإرادات الداخلية

والخارجية الأخرى، مؤدية إلى تأرجح الإرادة السياسية، ومع تأرجحها يزيد سعيها من أجل ضبط المجتمع، وتهميش أدوار أفرادها وجماعاته وتحويله إلى تابع لها، بدلاً من أن تكون معبرة عن إرادته الخلاقة وضميره الحي. ولعل هذه العلاقة الديناميكية الحاسمة، والتوازن الحساس بين الإرادة الاجتماعية والإرادة السياسية، هي معضلة التطور الحضاري المنشود الذي لا يمكن أن يبدأ ويستمر عطاؤه إلا عندما يصبح في قدرة الإرادة الاجتماعية توجيه الإرادة السياسية، بدلاً من أن تسيطر الثانية على المجتمع. ويتطلب توجيه الإرادة السياسية هذا أول ما يتطلب قدرة المجتمع على إدارة الصراع فيه من منطلق حضاري، يقبل مبدأ المشاركة في السلطة السياسية (12) وصولاً إلى إقرار مبدأ تداول مراكز القيادات الفعالة في المجتمع، حتى وإن كانت السلطة السياسية مستمرة في الوجود إلى حين.

ولعله من المفيد هنا التأكيد على أن الإرادة السياسية التي يتوجب تنميتها لا تعني بالضرورة تغييراً في القيادة السياسية القائمة فوراً وإنما تدريجياً، فقد يكون من الأفضل – إن كان ذلك ممكناً – إيجادها عن طريق تطوير فكر تلك القيادة القائمة تحت الضغط السلمي، لتكون إرادتها أكثر تعبيراً عن الإرادة الاجتماعية. فليس المهم تغيير الحكام مرحلياً، وإنما تغيير الفكر السياسي للحكام ليكونوا أكثر تعبيراً عن تطلعات المجتمع وصولاً لتداول السلطة.

وفي اعتقادي أنه إذا ملكت الإرادة الاجتماعية الحد الأدنى من القدرة على ترشيد سلوك القيادة السياسية وضبط ممارساتها، وأصبحت القيادة السياسية تستمد شرعيتها من التزامها بعملية التنمية المتمثلة في التزامها باجتماعية الهدف، وتسليمها بضرورة المشاركة بكل أبعادها، فإن بداية عملية التنمية تصبح أمراً ممكناً، ومسألة ذات طبيعة فنية (انظر الشكل رقم (1)).

ثالثاً: عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة

تبدأ عملية التنمية الشاملة عندما تنمو إرادة مجتمعية للتنمية، وتتمثل هذه الإرادة المجتمعية في وجود إرادة في المجتمع قادرة على تعبئة طلب فعال، يؤدي إلى بروز الإرادة السياسية الملتزمة بعملية التنمية.

فإذا ما تحقق – عبر مسيرة المجتمع – الحد الأدنى من الإرادة المجتمعية هذه، فإن أهم مرتكز من مرتكزات التنمية الاقتصادية – الاجتماعية الشاملة المستدامة يكون قد تحقق، وبعد ذلك يصبح إيجاد المرتكزات الأخرى مشكلات ذات طبيعة فنية، يمكن حلها بالعمل الجاد والمثابرة بعد تمكن المجتمع من التغلب على معضلة التنمية المتمثلة في إرادة التنمية، وهذه المرتكزات الأخرى تتمثل في التالي: 1- إدارة التنمية؛ 2- آلية التنمية؛

3- التحولات الهيكلية في البناء الاجتماعي والتقني والمادي للقاعدة الاجتماعية؛ 4- التنمية المدعمة ذاتياً (انظر الشكل رقم 2).

وسأتناول فيما يلي – بإيجاز – هذه الحلقات المتصلة، والمتبادلة التفاعل في عملية التنمية الهادفة لخلق القاعدة الإنتاجية المدعمة ذاتياً، وإدامتها من أجل خدمة غايات التطور الحضاري للمجتمع.

1- إدارة التنمية:

إدارة التنمية هي إدارة التغيير النوعي المتجدد والهادف إلى تحقيق غايات المجتمع عبر تحولات هيكلية اجتماعية سياسية – اقتصادية – تقنية. لذلك فإنها إدارة إبداعية خلاقية، يجب أن تتوفر فيها القدرات اللازمة لمواجهة تحديات التخلف، وتتوفر لها الرؤية المتمكنة من تغيير الظروف التي عملت على تكريس التخلف، كما يجب أن تكون قادرة على تعبئة موارد المجتمع وتوظيفها بكفاءة متزايدة وبشكل استراتيجي ضمن أولويات التغيير المنشود.

وإدارة التنمية – بهذا المعنى – هي إدارة قائدة استراتيجية مستقبلية، مناط بها صياغة الأهداف، وتعبئة الإمكانيات، وإطلاق الطاقات، وتهيئة البيئة اللازمة لخلق آلية التغيير المنتظم. لذلك فإن إدارة التنمية ليست وحدة إدارية مستقلة، وإنما هي المحصلة النهائية للترابط العضوي، والتوجه التنموي لجميع قطاعات الإدارة في المجتمع. وهي تتضمن بالضرورة الإدارة السياسية إلى جانب الإدارة العامة، وإدارة المشروعات في كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني، وإدارة التنمية توجه وأسلوب في الأداء الإداري يتم استلهام فلسفته وإتباعها في كل القطاعات الإدارية في المجتمع، ويعرف الزميل الدكتور أسامة عبد الرحمن إدارة التنمية بأنها "الإدارة التي تملك القدرة على بلورة تطلعات المجتمع في خطط وبرامج، كما تملك القدرة على تنفيذها بكفاءة وفعالية، تتوفر لديها الإرادة التنموية والنظرة البعيدة الثاقبة والتصميم والمثابرة على مواجهة التحديات والانصهار والتفاعل مع القاعدة العريضة للمجتمع والقدرة على تحريكه، وتطوير رأسماله البشري والمادي... واستثماره الاستثمار الأمثل الذي يحقق المستوى الحضاري للتطور ذاتياً في كل القطاعات الاقتصادية والسياسية والثقافية، بما يضمن سعادة الجيل الراهن والأجيال القادمة". (13)

ويجب أن تتميز إدارة التنمية بعدد من القدرات، وتقوم بعدد من الوظائف الرائدة والمبدعة حتى يتسنى للمجتمع بواسطتها إيجاد وإدامة آلية تتحرك بموجبها جهوده وتنمو قدراته وتطلق طاقاته باتجاه إحداث التحولات الهيكلية وإيجاد البناء الاجتماعي والتقني والمادي اللازم لتدعيم عملية التنمية ذاتياً وإدامتها (14)

وتتمثل هذه الوظائف المركزية – باختصار شديد في: 1- تعبئة الكوادر القيادية اللازمة لعملية التنمية وإعدادها وحفزها 2- صياغة استراتيجية طويلة المدى للتنمية تعبر عن غايات التطور الحضاري كما يحددها الاختيار الحر الملتمزم للأفراد والجماعات في المجتمع المعني 3- القيام بمهام التخطيط والمتابعة والتقويم على المستوى الكلي والمستوى القطاعي 4- تنمية القدرة المجتمعية على استيعاب المعرفة والقيام باستنباط النظم والأساليب والتقنيات الملائمة لمؤسسات المجتمع والنشاطات القائمة فيه. 5- خلق الحالة الذهنية لدى الجماهير من أجل استيعاب فلسفة التنمية الشاملة، وذلك من خلال الإعلام المسؤول والتعليم المبدع الخلاق(15). 6- إيجاد نظام إيجابي للحوافز المادية والمعنوية في المجتمع، قادر على توجيه الجهود بمقتضى متطلبات التنمية ودفع الأفراد إلى تحسين مهاراتهم ورفع معدلات أدائهم.

2- آلية التنمية

تمثل آلية التنمية أو ميكانيزم التغيير المنتظم محصلة سلوكية المجتمعية الناتجة عن حركة الأفراد والمنشآت في المجتمع، نتيجة لوجود عدد من التوجهات والمنطلقات والحوافز المتمكنة من خلق تلقائية العمل في المجتمع تحقيقاً لاستراتيجية التنمية. ويقاس نجاح إدارة التنمية في أداء مهمتها، بمدى تمكنها من إيجاد واستمرار توجيهها للتلقائية المجتمعية اللازمة من أجل تأكيد الارتباط بين المكافأة والجهد وتحقيق تزايد في تعبئة الموارد وفي مقدمتها الموارد البشرية واتساع في القدرة الاستيعابية المنتجة وتساعد في كفاءة الأداء واستخدام أمثل للموارد المتاحة وتوجيهها استراتيجياً، هذا فضلاً عن توفيرها للمتطلبات السياسية والقانونية التي تصون كرامة الإنسان وتؤكد أمنه ومتطلبات انتمائه.

ومما لا شك فيه أن سلامة آلية التنمية وفعاليتها تتوقفان على سلامة المبادئ التي صممت بموجبها. ولذلك فإن تصميم آلية التنمية من منطلق الالتزام باجتماعية الهدف وضرورة المشاركة، هو التعبير الحقيقي عن صدق توجهات إدارة التنمية. كما أن استمرار هذه الآلية في أدائها الكفاء هو تعبير عن بعد نظر إدارة التنمية وقوة استمرار الإرادة المجتمعية وتصميم القيادة السياسية المنبثقة عنها.

3- التحولات الهيكلية

وظيفة آلية التنمية تتمثل في إيجاد البناء الاجتماعي والمادي والتقني اللازم لخلق القاعدة الإنتاجية المدعمة ذاتياً والقادرة على الاستمرار، وتحقيق غايات المجتمع وتطوره الحضاري. وهذا البناء يتم تشييده عبر تحولات هيكلية، تغير ملامح المجتمع المتخلف، وتوجد القدرات اللازمة لاستمرار عملية التنمية المدعمة ذاتياً. وتتمثل هذه القدرات في التحولات التالية: تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير

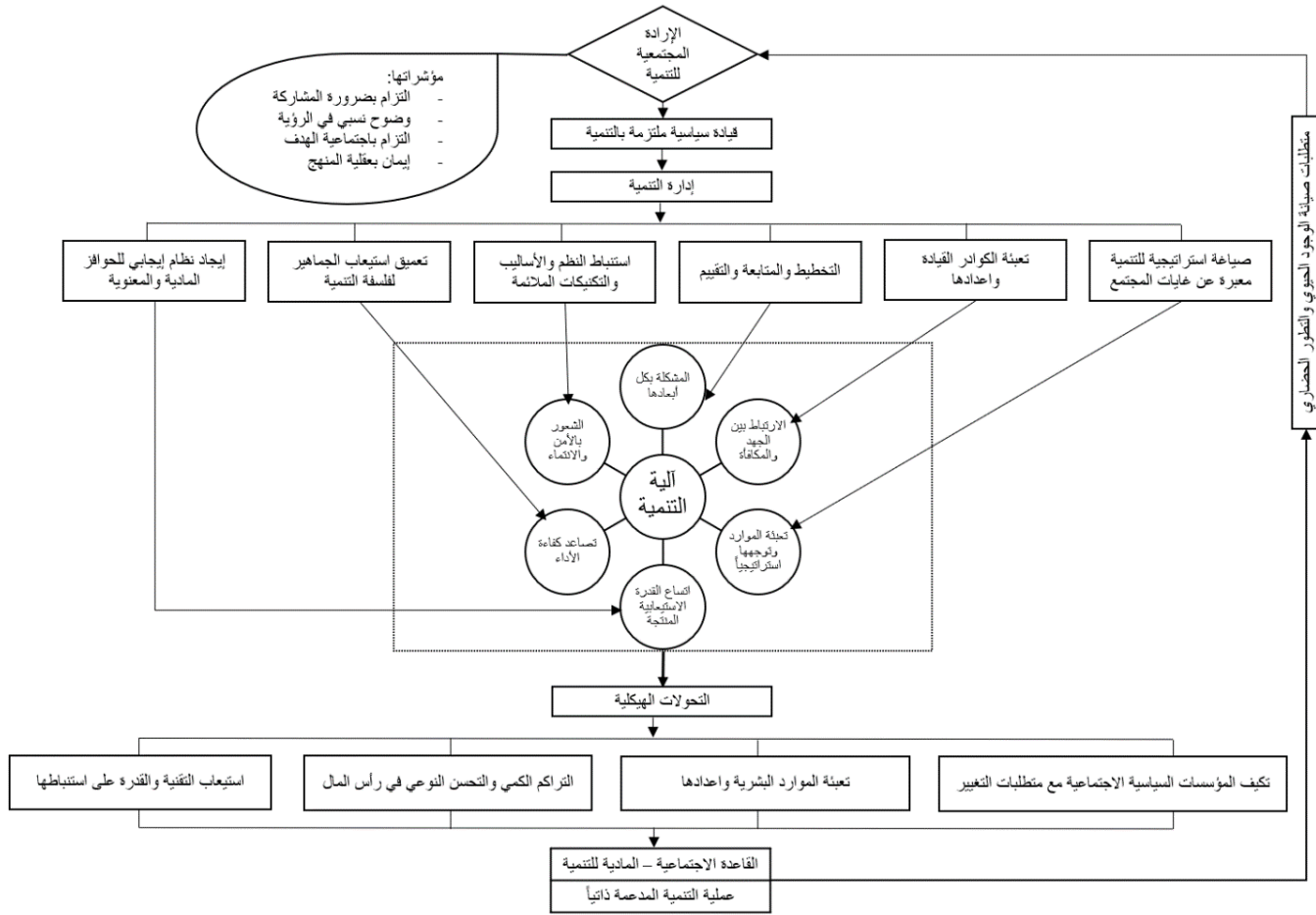
استجابة لغايات التطور الحضاري؛ تنمية الموارد البشرية؛ استيعاب التقنية والقدرة على تطويعها واستنباطها؛ تحقيق التراكم الرأسمالي.

أ- تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية مع متطلبات التغيير استجابة لغايات التطور الحضاري إن كفاءة التنظيم الاجتماعي للإنتاج تعتمد على سلامة البناء السياسي والاجتماعي الذي يتم الإنتاج ضمن إطاره. لذلك فإن التكيف المستمر للمؤسسات السياسية والاجتماعية لا بد من أن يكون أمراً متصلاً، يتجدد بتجدد الظروف المتغيرة. إن البناء الاجتماعي – السياسي يمثل الإطار الذي تتم عملية التحولات الهيكلية ضمن محدداته ويحدث التغيير ضمن الهامش الذي يتيح للجهود التنموية. لذلك فإنه ما لم تتكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية وما لم تستجب لمقتضيات تحقيق الغايات المجتمعية المعبرة عن غايات التطور الحضاري، فإنها تصبح محدداً لعملية التنمية باعتبارها عملية حضارية. ومثل هذا الجمود، إما أن يؤدي إلى تمزق الإطار الاجتماعي – السياسي تحت ضغط ضرورات التغيير، أو يصبح معوقاً لعملية التنمية الشاملة. وهذا البعد الاجتماعي – السياسي للقاعدة الإنتاجية اللازمة لعملية التنمية، هو ما يميز القاعدة الإنتاجية للتنمية عن مثيلاتها في المجتمعات المتخلفة، والمجتمعات التي يتحقق فيها نمو اقتصادي مجرد. أن المقومات السياسية والاجتماعية للقاعدة الإنتاجية لعملية التنمية هي الضمانة لاستمرار عملية التنمية وتجدها، دون أن يقف "التابو" السياسي والاجتماعي عقبة كأداء أمام مسيرتها واحتمالاً مرجحاً لانتكاستها. ولعل المحددات غير العقلانية التي عاقت عملية تكيف المؤسسات السياسية والاجتماعية في الكثير من الحضارات والتجارب التنموية القديمة والحديثة، هي التفسير المقبول لسقوط تلك التجارب. كما أن جمود المؤسسات السياسية والاجتماعية في عدد من دول العالم المعاصرة النامي، يمكن اعتباره – بحق – أكبر تحد يواجه مسيرة هذه الدول، سواء أكان ذلك بالنسبة للدول التي تحقق فيها قدر من النمو الاقتصادي أو حتى قدر من التنمية ضمن تغيير اجتماعي – سياسي فجائي، لم تهبأ له فيما بعد إمكانيات التطور المتجدد.

ب- تعبئة الموارد البشرية وإعدادها

إن المجتمع الذي لا يستطيع أن ينمي موارده البشرية، لن يستطيع أن ينمي أي شيء آخر فيه بصورة إيجابية، وتعبئة الموارد البشرية تتطلب تخلصاً من البطالة بكامل مظاهرها. ولعل من أهمها بالنسبة للمجتمع العربي حالة البطالة المفروضة اجتماعياً على المرأة نتيجة لتحديد مجالات عملها، هذا إضافة إلى النظرة الاجتماعية المتخلفة للمرأة كإنسان فقد حقه في تقرير مصيره وتحديد اختياراته. إن الوضع غير الإنساني للمرأة في المجتمع العربي أصبح معوقاً لإمكانية عطائها، وحاجزاً أمام تطور العقلية العربية – لدى الرجل والمرأة –

وموقفهما من الإنسان والحياة. وهذا كله هدر لإمكانات المجتمع وعائق أمام تعبئة موارده البشرية. يلي وضع المرأة ظاهرة البطالة المرفهة في المجتمع، حيث يوجد أناس قادرين على العمل، ولكن سهولة حصولهم على متطلبات الحياة لا تبقى لديهم حافزاً كافياً للبحث عن عمل أو القيام به. وظاهرة البطالة المرفهة، فوق كونها هدرًا فهي إساءة لقيمة العمل في حد ذاته، ثم تأتي البطالة المقنعة والتضخم الوظيفي ليشكلا وضعاً تهدر بموجبه أغلب الطاقات البشرية المتاحة للمجتمع العربي. وفوق هذا كله، تشكل البطالة الظاهرة هدرًا في إمكانية أي مجتمع لا يخلق في الوقت المناسب فرص العمل لأفراده. لذلك كله فإن تعبئة الموارد البشرية والقضاء على البطالة بجميع أشكالها، يوفران المنطلق لعملية تنمية الموارد البشرية.



شكل 2 - مرتكزات عملية التنمية الاقتصادية الاجتماعية الشاملة

يضاف إلى التعبئة مهمة إعداد الموارد البشرية، وهذا الإعداد يتم عن طريق كل من التربية والتعليم والتدريب والتطوير المستمر. وتمثل التربية والتعليم الاستراتيجية طويلة المدى في تنمية الموارد البشرية. والتعليم الذي يتطلبه إعداد إنسان التنمية هو تعليم نوعي يستهدف إعداد الإنسان القادر على الخلق والإبداع والمستعد للمبادرة والتصدي للظروف المستجدة، نتيجة للتحويلات المحلية والتغيرات العالمية المحيطة. إنسان واقعي منته ومدرّك لما يدور حوله "يشم التغيرات قبل أن تصير إحصاراً" (16). ويمثل التدريب الاستراتيجية قصيرة المدى التي يتم بمقتضاها إيجاد المهارات اللازمة لأداء الفرد. ويمكن أن يعول على نظام التدريب في بداية عملية التنمية، لتصحيح أخطاء نظام التعليم عن طريق إعادة تدريب المتخرجين من مراحل التعليم المختلفة للقيام بالمهام الجديدة التي أوجدتها عملية التنمية (17). وأخيراً وليس آخراً فإن نظام التطوير المستمر – من وقت الالتحاق بالعمل وحتى وقت التقاعد – يمثل الضمانة التي بموجبها يستمر إمام الفرد بكل المتغيرات في مجال مهنته والظروف المحيطة بعمله إغناء لخبرته وعميقاً لمعطيات تجربته وسعيّاً لأداء مبدع كفاء.

ومن أجل تنمية القوى العاملة ورفع معدلات أدائها، فإنه لا بد من وجود أسلوب لتخطيط احتياجات القوى العاملة، ولا بد أيضاً من أن يطبق أسلوب متقدم في إدارتها، ينطلق من ضرورة جذب القوى العاملة وحفزها وإعدادها والاحتفاظ بها. وإلى جانب ما سبق كله، فإن تنمية الموارد البشرية تتطلب ضرورة وجود إمكانية المشاركة. فحق المشاركة – كما سبق أن كررنا – هو الضمان لوجود شعور الانتماء لدى الأفراد والجماعات. فالإنسان باعتباره هدف التنمية ووسيلتها من الضروري أن يشارك في تحديد أهدافها وضبط مسيرتها، مثلما هو من واجبه المشاركة في أداء واجباتها وتحمل أعبائها.

ج- استيعاب التقنية والقدرة على استنباطها

تعد التقنية بما فيها المعرفة الإدارية، مصدراً متاحاً غير محدود الإمكانيات من أجل تزايد كفاءة استخدام الموارد، والتقنية، بحكم كونها الوسيلة والنشاط الذي يسعى الإنسان بواسطته إلى تغيير البيئة المحلية والسيطرة عليها، لا بد من أن تستنبط حسب مقتضيات البيئة التي يتوجب تغييرها أو السيطرة عليها. فالإحساس بالمشكلة التي يراد التوجه لحلها والغايات المنشودة من تجاوزها، يشكل صلب الفكر الذي ينطلق منه تبني تقنية دون أخرى، وعليه يعتمد مدى ملاءمة التقنية المختارة للبيئة الاجتماعية المطلوب تطبيقها فيها. لذلك قيل إن التقنية غير محايدة، ولذلك أيضاً فشلت محاولات نقل التقنية، وأصبح السبيل إلى اكتساب القدرة التقنية في مجتمع يحتاج إلى وجود إمكانية ذاتية لديه قادرة على معرفة متطلباته، ومن ثم استيعاب وتطوير واستنباط التقنية الملائمة. وإذا كان هذا القول يجب أن لا يعني ضرورة البداية من الصفر، فالمعرفة الإنسانية

تراث مشترك لبني البشر ولا يتجاهل وجوده سوى الأحمق، فإنه يجب ألا يعني النقل الأعمى. لذلك فإن تنمية إمكانيات تقنية ذاتية لأي مجتمع يكون بموجبها قادراً على حسن الاختيار، ويتمكن من التطوير والاستنباط، يمثل أحد المقومات الأساسية لبناء القاعدة الإنتاجية اللازمة للتنمية. وبناء هذه القدرة عملية طويلة وشاقة تحتاج ضمن ما تحتاج ثقة بالنفس، إلى جانب ضرورة وجود الكوادر والمؤسسات التقنية: من جامعات ومعاهد معنية بمشكلات المجتمع إلى مراكز البحث العلمي، ومنشآت الإشراف والاستشارات والتنظيم والتصميم والصيانة والتصنيع، كل ذلك ضمن إطار استراتيجي طويلة المدى تستهدف بناء القدرات التقنية الذاتية في المجتمع المعني.

د- التراكم الكمي والتحسين النوعي لرأس المال

لقد شكل وجود رأس المال أو الوسائل المادية للإنتاج الوسيلة التي انتقل بواسطتها الإنسان من البدائية إلى تكوين الحضارات. وما زال رأس المال بالمعنى الشامل لرأس المال، على الرغم من تناقص أهميته بالنسبة للتنظيم الاجتماعي للإنتاج والتقنية، يمثل إحدى المقومات المهمة التي تركز عليها القاعدة الإنتاجية للتنمية، ولذلك فإن تكوين رأس المال المجتمعي من وسائل الإنتاج المادية المباشرة وغير المباشرة وتحسين نوعية هذه الوسائل، يمثل أحد التحديات التي تواجه المجتمعات المتخلفة والنامية على السواء. وتكوين رأس المال في بداية عملية التنمية يحتاج إلى كثير من التوضيحات، فشد الأحزمة على البطون قد يكون ضرورة، وتخصيص معدل مرتفع نسبياً من الناتج المحلي الجاري للاستثمار من أجل التكوين الرأسمالي، يصبح نتيجة منطقية للسياسة الإنمائية. إن حاجة المجتمع في بداية مسيرته التنموية إلى إيجاد البنية التحتية، إضافة إلى إيجاد وحدات الإنتاج العصرية؛ من مزارع ومصانع ومنشآت إنتاج سلعي وخدمي أخرى، تحتم توجيه معدلات مرتفعة من الاستثمار وتحسناً نوعياً في مخزونه. وذلك من أجل خلق رصيد كاف من وسائل الإنتاج المادية، قادر على تصاعد إمكانية المجتمع على إنتاج احتياجاته الأساسية، وخلق بناء مادي للإنتاج قائم على أساس تكامل وحداته وتشابك نشاطاته بعيداً عن التبعية.

4- التنمية المدعومة ذاتياً

تمثل التنمية المدعومة ذاتياً الوضع الذي تصبح فيه القاعدة الإنتاجية مرتكزة على مقومات ومؤسسات ومعطيات محلية متطورة، وممكنة من استمرار النمو في المدى المنظور بموجب قدرات ذاتية متجددة. ويتحقق الوضع ويدوم بفضل استمرار وجود الإرادة الاجتماعية، والتزام القيادة السياسية وكفاءة إدارة التنمية

وفاعليتها في خلق آلية التنمية من أجل تحقيق التحولات الهيكلية وبناء قاعدة وإطلاق طاقة إنتاجية بعيداً عن حالة الجمود والاعتماد الخطر، متحررة من قيود التبعية.

وانطلاقاً من أهمية عملية التنمية الشاملة وضرورة استمرارها من أجل تلبية احتياجات المجتمع المتزايدة وتحقيق غايات تطوره الحضاري، فإنه لا بد من وجود مؤشرات موضوعية لقياس كفاءة الأداء وفعاليتها. ووجود هذه المؤشرات مسألة جوهرية، لا يمكن الاستغناء عنها بأي حال من الأحوال. فمسألة تقويم الأداء المجتمعي من حيث مدى فاعليته في توفير وسائل التطور الحضاري وتحقيق غاياته، وكذلك معرفة مدى كفاءة استخدام الموارد المجتمعية المتاحة له، يمكن اعتبارها قضية مركزية من أجل معرفة اتجاهات المسار وإمكانية المقارنة النسبية تاريخياً وجغرافياً، لذلك فإن ضرورة وجود مؤشرات موضوعية تعبر عن مدى تحقيق الإنجازات مسألة لا يجوز الاختلاف حولها، ولكن تبقى المسألة التي لا بد من حسمها تتمثل في اختيار أفضل المؤشرات المتاحة عملياً لقياس أداء عملية التنمية الشاملة. وهل يمكن إيجاد مؤشر واحد جامع مانع لقياس عملية التنمية.

ودون الدخول في التفاصيل الفنية المعقدة والمتغيرة لمؤشرات عملية التنمية، فإنه يمكن في الوقت الحاضر اعتماد عدد من المؤشرات المتكاملة، كل منها يقيس بعداً من أبعاد العملية. ومن بين هذه المؤشرات، مؤشرات كلية؛ كمية ونوعية، ومؤشرات جزئية؛ كمية ونوعية، وإلى أن يتمكن الفكر التنموي من تجاوز أزمته الحالية ويصل في بحثه المضني إلى مؤشر واحد يعبر – بموضوعية – عن مدى تحقق إنجازات عملية التنمية، فإنه لا بد من اعتماد عدد من المؤشرات الموثوقة حسب مستوى المعرفة الإنسانية في وقتنا الحاضر (18).

ملاحظة لا بد منها:

قد يبدو توصيف عملية التنمية – كما ورد في هذه الدراسة – أمراً مبسطاً لا يأخذ في الاعتبار الطبيعة المعقدة لعملية التنمية، والمركبة لعناصرها، والمتداخلة لبداياتها، ولعل العذر المقبول لمثل هذا الأمر – حيثما وجد في الأفكار التي طرحتها هذه الدراسة – يرجع إلى الالتزام بالإيجاز، والاهتمام بالتحليل المتجه لإبراز أهمية العملية وربط علاقاتها الجوهرية والتعرف على مقوماتها الرئيسية. ولعله من الواجب هنا التأكيد على ديناميكية عملية التنمية، وترابطها العضوي بالعمل الاجتماعي عبر مسيرته الطويلة.

إن عملية التنمية ترتبط بالتجربة والحصيلة المجتمعية، وتتأثر بهما سواء ما تم منها قبل بدايتها أو ما يتم عبر مسيرتها. ومما لا شك فيه أن مد العمل الاجتماعي وجزره، وكمه وكيفه، في الفترة التي تسبق بداية عملية

التنمية، هي المقدمات التي تبرز من ضمن معطياتها عملية التنمية، وعلى سلامة هذه المقدمات وقوة دفعها يتوقف مستقبل التنمية. فكل قول أو فعل إيجابي يقرب المجتمع من هدفه المنشود ويقوي بنيته، وكل قول أو فعل سلبي يقضي على إمكانية وصول المجتمع أو يرجئها، وما بداية عملية التنمية سوى تعبير عن اكتمال الحد الأدنى من متطلبات انتظامها.

وانطلاقاً من هذا التفاعل، فإن التنمية تتطلب مقاربة نضالية تبدأ قبل التمكن من بداية عملية التنمية بوقت طويل، وهذه المقاربة تتطلب العمل المستمر الجاد من أجل تقويم السلوك الاجتماعي وقدرات المجتمع وتراكم إنجازاته، لذلك فإن مجمل الإنجازات الجزئية والقطاعية التي يكون المجتمع قد حققها في مرحلة التغييرات التلقائية غير المنتظمة أو مراحل النمو، تصبح رصيماً لإمكانياته عند بداية المسيرة التنموية، كما أنها في الوقت نفسه الوسيلة التي تساعد في بناء مقوماتها وإدراك بدايتها. فالعمل غير المباشر من أجل التنمية يسبق العمل المباشر، ويشكل القاعدة والمنطلق للذين يبدأ منهما البناء الشامخ.

إن إدراك مسؤولية العمل من أجل التنمية قبل اكتمال شروطها يتطلب أن يظل المواطن المسؤول دائماً في مجتمعه، لا ينسحب منه ولا يتفرج عليه، يعمل من أجل البناء ما استطاع، ويقف دائماً أمام محاولات الهدم والتمزيق ومؤامرات رهن المستقبل. أن الموقف السلبي تجاه صنع المستقبل يمثل بداية النهاية الحقة لأي مجتمع، أن "أسوأ صور المستقبل هي تلك التي تنتج عن الموقف السلبي من محاولات صنع المستقبل(19)". إن العمل على تحقيق عناصر وجزئيات المقومات التي تركز عليها عملية التنمية أمر مرغوب في حد ذاته، حتى عندما تكون الإرادة السياسية غير ملتزمة بعملية التنمية، وبالإضافة إلى كون هذه الإنجازات رصيماً للمستقبل، فإنها أيضاً تضيف إلى خبرات وإمكانيات المجتمع، وتزيد من درجة المعاناة فيه، وتدفع بأفراده وجماعته إلى محاولة توسيع الهامش المتاح، تمهيداً لخلق الظروف الأكثر ملائمة لبلورة إرادة اجتماعية من أجل التنمية.

خلاصة

ترتبط عملية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية ارتباطاً عضوياً بغايات التطور الحضاري وتشكل قاعدته الصلبة. ويعتبر هذا الارتباط أهم ما يميز عملية التنمية الشاملة (المستدامة) عن غيرها من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية. ويجعل هذا منها – بالضرورة – عملية مجتمعية منتظمة واعية وموجهة، تعتمد على إمكانيات مجتمعية، وتتجه لتحقيق أهداف المجتمع، وليست مجرد محاولات عشوائية تلقائية، تهتم بجانب

على حساب غيره من الجوانب، أو تركز على التراكم الكمي على حساب اضطراب الجانب النوعي من حياة أفراد المجتمع وجماعته.

وهذا الترابط يؤكد أهمية المكانة التي يجب أن تحتلها إرادة الأفراد والجماعات في تحديد غايات التنمية والقيام بأعباء تحقيقها وضبط مسيرتها وترشيدها سلوكها. لذلك فإن الإرادة الاجتماعية تعد – بحق – حجر الزاوية في عملية التنمية، إذ لا تبدأ العملية التنموية الحقيقية دون تبلور إرادتها، ولا تستمر المسيرة التنموية دون دوامها متجددة ناضجة فعالة. وهذه المكانة المركزية الحاسمة للإرادة الاجتماعية تتطلب إدراكاً واعياً وعملاً واقعياً من قبل قيادات المجتمع قبل بدء عملية التنمية وعبء مسيرتها الشاقة. فإذا كانت معضلة التنمية في المجتمعات المتخبطة تتمثل في تمزق الإرادة المجتمعية في هذه المجتمعات، وبالتالي في عجزها عن تحديد غايات التطور وتعبئة الجهود وإطلاق الطاقات المجتمعية، فإن تخطي هذه العقبة الكأداء يتطلب وجود الحد الأدنى من الإرادة الاجتماعية الناضجة والفعالة، إذ لا بد لعملية التنمية من إرادة اجتماعية قادرة على صياغة طلب فعال، يتم بمقتضاه إيجاد إرادة سياسية ملتزمة بعملية التنمية والتطور الحضاري.

ولعل هذا الاستنتاج يفسر لنا معضلة التنمية والتطور الحضاري في أقطار الوطن العربي، فغياب إرادة اجتماعية ناضجة وفعالة، وبالتالي تمزق الإرادة المجتمعية وتأرجح أو عجز الإرادة السياسية، هو التفسير المقبول لاستمرار أزمة التطور الحضاري في مختلف أرجاء البلاد العربية. إن هذا الوضع ليس – بالضرورة – عيباً ذاتياً في طبيعة القيادات السياسية أو قصوراً في بعد نظرها، وليس مفروضاً كله من الخارج. وإنما هو أيضاً قصور ذاتي في منطلقات قيادات العمل العربي وتصوراتها لعملية التنمية والتطور الحضاري، الأمر الذي ضاعت بموجبه الكثير من الجهود وهدرت بمقتضاه الكثير من التضحيات. ويتجلى لنا قصور قيادات العمل العربي – الشعبي منها والرسمي – من خلال استمرار عجزها عن تطوير أسس صلبة وسليمة، يقوم عليها البناء المؤسسي العربي، وينطلق منها الإدراك المؤسسي لضرورات التغيير، وتبلور من خلال معطياتها الإرادة المجتمعية للتنمية.

إن الهدف المجتمعي المنشود، كما سبق تناوله (انظر الشكل رقم 1)، يتمثل في الوصول بالمجتمع إلى وضع يتم بموجبه صيانة وجوده الحيوي، ويتمكن بمقتضاه من تنمية قدراته من أجل تحقيق تطوره الحضاري وإدامته عبر عملية التنمية الشاملة. ويتطلب تحقيق هذا الهدف المجتمعي بالضرورة تبلور إرادة اجتماعية. وطريق تبلور هذه الإرادة في مجتمع تمزقت فيه الإرادة المجتمعية وتشتت فيه الجهود وتناقضت المنطلقات وتعاكست التوجهات الاستراتيجية، يمر بسلسلة من العوامل المترابطة والمتفاعلة، تبدأ ببروز وعي أفراد المجتمع بالواقع المر الذي أحدثه الخلل، وما أدى إليه من تخبط وتطاحن وتمزق وهدر مستمر، وتكامل

باكتمال الإدراك لضرورات التغيير من خلال المؤسسات والمعبر عن إرادة اجتماعية تعرف ما تريد وتملك الوسائل القادرة على فرضه، وحماية إمكانية استمراره.

وهنا تكمن معضلة التنمية الشاملة في الأقطار العربية، حيث لم تتطور بعد أسس صلبة وصحيحة المنطلقات، تسمح بإقامة البناء المؤسسي الذي يتم عبر معطياته الإدراك المجتمعي وتتبلور الإرادة الاجتماعية المنشودة، بل إن ما هو أخطر من ذلك وأكثر مدعاة للقلق، يتمثل في غياب بعض الشروط الأولية التي لا يمكن إرساء أسس البناء اللازم لإدراك متطلبات التغيير، وتوفير وسائله دون تحقق الحد الأدنى منها. ومن بين هذه الشروط شرطان جوهريان حاسمان: **أولهما:** ضعف الهيئات والمؤسسات اللازمة لتأكيد وجود قدرة مجتمعية من أجل حماية كرامة المواطن والدفاع عن إمكانية ممارسته لحقوقه الأساسية. **ثانيهما:** غياب قدرة مؤسسية تسمح بمقاربة المنطلقات الفكرية للأفراد والجماعات، تمهيداً لصيانة نظرة مجتمعية مؤصلة – مرتبطة بالمكان ومتفاعلة مع الزمان – تنير السبيل لمسيرة المجتمع، وتتيح تعبئة قدراته وإطلاق طاقاته وتنميتها، وتستطيع إدارة الصراع في المجتمع بدلاً من تفجيره.

هنا – في اعتقادي – تكمن بعض الجذور العميقة لأزمة التطور الحضاري العربي، وتبدو بعض الأسباب الذاتية التي أجهضت إمكانية تبلور إرادة اجتماعية للتنمية في سائر البلاد العربية، وعلى مدى إدراك قيادات العمل العربي لهذا الغياب، ومدى مسؤوليتها وواقعيتها في النضال من أجل إرساء مرتكزات البنية التحتية للعمل المؤسسي العربي، والمتمثلة في إحياء ضمير المجتمع وإطلاق حرية العقل فيه سيتوقف مستقبل العطاء وتتحدد فرص الخلاص من قيود التخلف، والانفكاك من ربة التبعية بكافة أشكالها.

المصادر والمراجع والملاحظات

وبالإضافة الى ما سيذكر من مصادر، فإنني مدين لعدد من الكتاب والمفكرين العرب الذين اتيح لي الاطلاع على بعض أطروحاتهم خلال كتابة هذه الورقة، واطح بالذكر منهم الاساتذة : احمد كمال ابو المجد ، امين هويدي، حسين جميل، زكي نجيب محمود، عبدالله عبد الدايم، عادل حسين، عبدالله بن ابراهيم، عبدالله العروي، فؤاد زكريا، محمد حسنين هيكل، محمد سيد احمد، محمود عبد الفضيل، منح الصلح وشقيقي يوسف خليفة الكواري.

- 1- علي خليفة الكواري د. حقيقة التنمية النفطية حالة اقطار الجزيرة العربية .. المستقبل العربي ، العدد 27 (ايار / مايو 1981) ، ص 35 ، 37.
- 2- يوسف عبدالله صايغ .. التنمية العربية والمثلث الحرج . ، المستقبل العربي ، السنة 5 العدد 41 (تموز / يوليو 1982). ص 7.
- 3- الكواري، حقيقة التنمية النفطية: حالة اقطار الجزيرة العربية، ص 34 – 37.
- 4- المصدر نفسة، ص 34 – 37، و Morris, Measuring the condition of the world's poor the physical quality of Life lied (New York: Pergamon Press, 1979).
- 5- اسامة عبدالرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأدب 1982) ص 24.
- 6- صايغ، التنمية العربية والمثلث الحرج، ص 19.
- 7- احسان عباس، الاصاله في الثقافة العربية المعاصرة ، ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية، ندوة القومية العربية والاسلام ، بيروت 20-23 كانون الاول/ ديسمبر 1980 ، القومية العربية والاسلام، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز 1981) ، ص 441-442.
- 8- انظر الدراسات الهامة التالية المتعلقة بتاريخ المحاولات الفكرية والاتجاهات السياسية في المشرق Hourane, Arab though in the liberal Age, 1798-1939 (London: oxford university press, 1982).

مجيدر خدوري، الاتجاهات السياسية في الوطن العربي (بيروت - الدار المتحدة للنشر 1962) و محمد جابر الانصاري ، تحولات الفكر والسياسة في المشرق العربي 1930- 1972 (الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون والأداب 1981).

9- شاكر مصطفى، " الامة العربية في منظور التاريخ " في : المعهد العربي للتخطيط ، التخطيط لتنمية عربية : أفاقه وحدوده

الكويت: المعهد 1981) ج1 ، ص 19.

10- قسطنطين زريق، تعقيب على ورقة أحمد صدقي الدجاني، ورقة قدمت الى : مركز دراسات الوحدة العربية ، دور القومية العربية والاسلامية ، بيروت 20-23 كانون الاول / ديسمبر 1980 القومية العربية والإسلام ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ص 500.

11- المصدر السابق ص 500.

12- المشاركة السياسية لا تعني بالضرورة تطبيق نموذج الديمقراطية الغربية ، انظر ، : محمد

غانم الرميجي ، المشاركة والتنمية ، محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع دراسات التنمية لاقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، ايار/ مايو 1982 ، واسماعيل صبري عبدالله ، ملف المستقبلات العربية ، العدد 2.(1981)

13 - البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية ، ص 21.

14 -فضل الله على فضل الله " ادارة التنمية ، منظور جديد لمفهوم التحديث " صوت الخليج (الشارقة) ، (1981) ص 27.

15 - على محمد فخرو ، هموم خليجية : الانسان والتنمية " العربي ، العدد 286 (ايلول / سبتمبر 1982) محاضرة القيت ضمن مشروع دراسات التنمية لأقطار الخليج العربي في جامعة قطر 24 ايار/ مايو 1982).

16 -المصدر نفسه.

17 - محمد عبدالرحمن الطويل ، نحو ايجاد قيادات ادارية محلية ، محاضرة القيت ضمن برنامج مشروع قياسات التنمية لأقطار الخليج العربي في جامعة قطر ، 10 آذار / مارس 1982.

18 - Morris Measuring the condition of the world's poor : the physical quality of life index and Irma Adelman, Morris Adelman and Cynthia Taft, Economic Growth and social Equity in Developing iris (Stanford caliph: Stanford University Press, 1973)

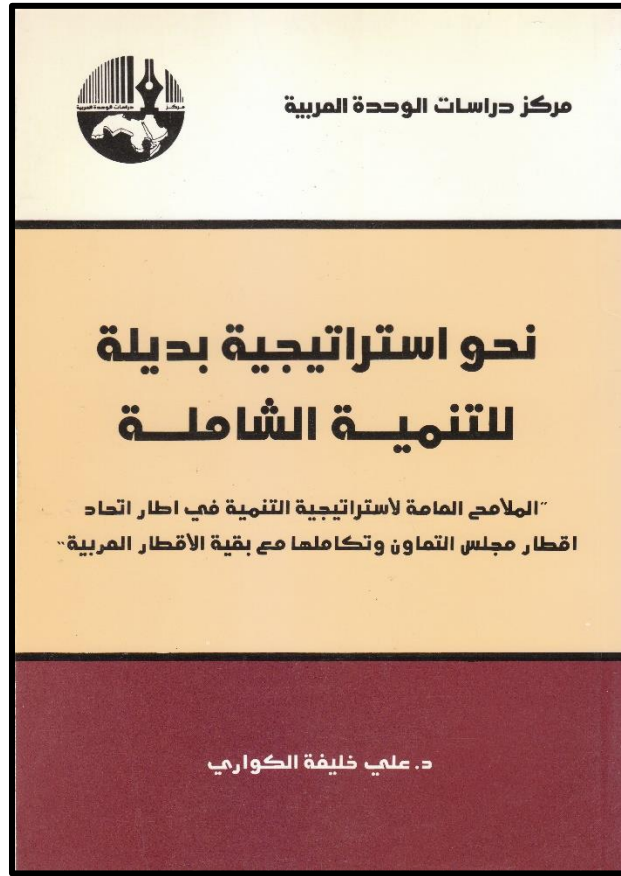
19 - ابراهيم سعد الدين وآخرون ، صور المستقبل العربي (بيروت : جامعة الامم المتحدة : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1982).

نحو استراتيجية بديلة

للتنمية الشاملة في أقطار مجلس التعاون**

علي خليفه الكواري

عام 1983



** المصدر: صيغة محاضرة عامة قدمتها في أكثر من بلد من بلدان المنطقة. وقد اعتمدت هذه المحاضرة على ملخص من كتابي الشامل الذي اشتق منه " مشروع الملاحم العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل". وذلك بعد تقديم فريق العمل وثيقة" الإطار العام لإستراتيجية التنمية والتكامل" ورفضها من قبل مجلس وزراء التخطيط والمالية في مجلس التعاون.

أنظر: علي خليفه الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية والتكامل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت-لبنان، أكتوبر 1995.

تمثل هذه الاستراتيجية المقترحة ملخصاً لتصوراً قمت بإعداد دراسة موسعة حوله بتكليف من فريق عمل عهدت إليه الأمانة العامة لمجلس التعاون بوضع تصور استراتيجي للتنمية تعمل في إطاره خطط التنمية في الدول الأعضاء في المجلس.

وفيما يلي أعرض بإيجاز عناصر الاستراتيجية المقترحة وفقاً للتالي:

- 1- المنطلق والطموح
- 2- الغايات بعيدة المدى.
- 3- التحديات.
- 4- الإمكانيات.
- 5- الأهداف الاستراتيجية العاجلة.
- 6- متطلبات تنفيذ الاستراتيجية.

أولاً: المنطلق والطموح

تنطلق استراتيجية التنمية المقترحة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي، من الاعتبارات التالية:

- 1- أن منطقة دول المجلس تشكل في مجموعها شريحة عربية تتماثل فيها الظروف الراهنة وتتقارب المعطيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وهذه المنطقة أيضاً تجمع بينها سمات سكانية وطبيعية وبيئية مشتركة، وتربط مجتمعاتها علاقات تاريخية خاصة في ظل انتمائها العربي-الإسلامي وارتباط مصير شعبها بمصير بقية الشعوب العربية في جميع أقطارها.
- 2- التنمية الشاملة في المنطقة أملاً يصعب الوصول إليه من قبل أي قطر من أقطار المنطقة منفرداً. كما أن الاستراتيجية تنظر إلى التكامل مع بقية الأقطار العربية على أنه ضرورة تنموية وبعدها استراتيجية لا تتم عملية التنمية المنشودة في حالة غيابها. إن بدء عملية التنمية في أقطار المنطقة يتطلب وجود الكيان القابل للتنمية، ومثل هذا الكيان يجب أن يتوفر له الأمن والاستقرار والعمق الجغرافي وتتاح له الإمكانيات البشرية والمادية والحضارية التي تسمح بتعبئة الموارد وتنمية القدرات وإطلاق الطاقات

الكافية وتكاملها من أجل بدء عملية تنمية شاملة مستدامة والاحتفاظ بها مستمرة. وهذا يجعل من اندماج أقطار المنطقة في كيان سياسي فدرالي موحد قابل لتحقيق التنمية وقادر على بلورة إرادتها والتعبير عن هذه الإرادة بصوت واحد وقوة واحدة، شرطاً أولياً لبدء عملية التنمية الشاملة. وذلك بعد أن يتم ضبط التغييرات التلقائية التي أفرزها نمط النمو الراهن.

3- تنطلق الاستراتيجية البديلة للتنمية الشاملة هذه، من المسؤولية التاريخية التي يجب أن يتحملها الجيل الحاضر تجاه الأجيال القادمة. الجيل الحاضر توفرت له إمكانيات مادية أتاحتها وجود الثروة النفطية وحكمت تدفقها عبر الزمن الظروف المحيطة بإنتاج هذه الثروة. لذلك إن وجود هذه الثروة من ناحية وطبيعتها الناضبة وتعرضها لخطر التطورات التكنولوجية المتسارعة ... من ناحية أخرى، يجعلان من قضية بدء عملية تنمية مستدامة وتوفير متطلبات استمرارها في عصر ما بعد الاعتماد على النفط، مسؤولية تاريخية يجب أن يتحملها الجيل الحاضر تجاه الأجيال المتعاقبة، التي أصبح القلق على مستقبلها وضرورة تأمينه، مصدراً لهموم المنطقة ومنطلقاً لحركة العمل المشترك فيها. ولعل هذه الاعتبارات مجتمعة هي التي انطلقت منها ورقة العمل الخليجي المشترك وجسدها المادة الرابعة من النظام الأساسي لمجلس التعاون عند تأكيدها بأن المجلس جاء "استكمالاً لما بدأته (دول المنطقة) من جهود في مختلف المجالات الحيوية التي تهتم شعوبها وتحقق طموحاتهم نحو مستقبل أفضل وصولاً إلى وحدة دولها."

لذلك كله فإن متطلبات التنمية المنشودة في المنطقة والشروط الذي قطعته هذه المنطقة منذ تأسيس مجلس التعاون أصبحت تشير للحاجة إلى كيان سياسي واقتصادي أكثر ملاءمة قادراً على حمل أعباء التنمية وتحقيق طموح الوحدة بعد أن أدى مجلس التعاون باعتباره إطاراً مرحلياً في مسيرة العمل الخليجي المشترك، ما سمح به وضعه وتركيبه الراهن. وهذا هو الطموح الذي تسعى هذه الاستراتيجية إلى تحقيقه.

ثانياً: الغايات بعيدة المدى

تسعى استراتيجية التنمية في المنطقة إلى تحقيق الغايات التالية:

1- تنمية قدرات الإنسان وإطلاق طاقاته في إطار تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه العربي – الإسلامي.

2- التفاعل الإيجابي مع الفكر والثقافة الإنسانية من أجل تملك القدرة على التفكير المتجدد الذي يفتح أمام المجتمع باب الاجتهاد وإعمال العقل ليحل مشكلاته بإبداع ذاتي.

- 3- إيجاد القدرة المجتمعية التي تسمح ببلورة إرادة متجددة للتنمية الشاملة ذات البعد الحضاري.
- 4- إيجاد نظام سياسي فدرالي موحد للمنطقة يكون قادراً على إدارة عملية التنمية، وقائماً على أسس من المشاركة السياسية وتأكيد حكم القانون اللازمين لإدارة أوجه الاختلاف في المجتمع.
- 5- توثيق الترابط وزيادة التكامل مع بقية الأقطار العربية من أجل تحقيق الاعتماد القومي على الذات وصولاً للوحدة العربية المنشودة.
- 6- تكوين قاعدة إنتاجية مدعمة ذاتياً، متكاملة مع بقية الاقتصاد العربي، متنوعة المقومات متكاملة النشاطات ومتشابكة الوحدات، قادرة على توفير فرص عمالة منتجة للسكان ومتمكنة من إنتاج احتياجاتهم الأساسية أو توفيرها. ويجب أن تتمتع هذه القاعدة بقدرة متصاعدة على الأداء الكفاء وأن تكون قادرة على توليد إمكانيات كافية لاستمرار عملية التنمية وتحقيق نوعية أرقى من الحياة.
- 7- الاحتفاظ بالجزء الأعظم من عائدات النفط في شكل أصول استثمارية آمنة ومدرة للعائد الحقيقي على الاستثمار، ومندمجة في الاقتصاد الوطني وخاضعة لاعتبارات البناء الداخلي على أن تكون مملوكة ملكية عامة.
- 8- ترسيخ أسس سليمة لإقامة نظام اقتصادي مختلط مستقر وكفاء.
- 9- تعميق متطلبات التماسك الاجتماعي عن طريق توفير التجانس والاندماج السكاني، وتأكيد مبدأ تكافؤ الفرص والمساواة أمام القانون وتوفير العدل والعدالة والأمان وضمان شروط التكامل الاجتماعي.

ثالثاً: التحديات

تتمثل أهم التحديات الراهنة التي تعوق سعي المنطقة وتحجم طموحاتها نحو تحقيق غايات التنمية الشاملة في التحديات التالية:

أولاً: ندني مستوى المشاركة في أبعادها الثلاثة:

- 1-المشاركة السياسية والمشاركة في اتخاذ القرار على جميع المستويات.
- 2-المشاركة في العملية الإنتاجية.
- 3-المشاركة في الثمرات والإمكانيات التي أتاحتها الثروة النفطية.

ثانياً: الخلل السكاني المتمثل في حجم ونسبة وتركيب ونوعية الوافدين إلى المنطقة وأثار ذلك على التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي والتوجه الإنتاجي للمواطنين الذين أصبحوا أقلية ذات دور هامشي في أغلب مجتمعاتهم.

ثالثاً: الاعتماد شبه المطلق لاقتصاد المنطقة على صادرات النفط.

رابعاً: انخفاض معدلات الأداء وارتفاع نسبة الهدر وتدني الإنتاجية.

خامساً: ارتفاع تكاليف الإنتاج وتراجع قدرة الطاقة الاستيعابية المنتجة ووقوع المنطقة في "مصيدة تكاليف الإنتاج المرتفعة".

سادساً: الانكشاف على الخارج واعتماد المنطقة شبه المطلق على الغير. ويؤثر هذا الانكشاف على جميع أوجه الأمن الإقليمي من الأمن الغذائي والثقافي والاجتماعي إلى الأمن العسكري، في ظل مطامع دولية، واستراتيجية صهيونية، تستهدف أمن المنطقة وهويتها العربية، وتهدد متطلبات الوجود الحيوي لإنسانها.

سابعاً: الإفراط في الاستهلاك وتطرف أنماطه المظهرية والتفاخر المبذر، والمعتمدة على استيراد احتياجاته وتمويلها من ريع تصدير الثروة النفطية.

ثامناً: تصدع قيم العمل والإنتاج وانحراف نسق القيم الاجتماعية وتصادم القيم المادية والفردية، على حساب تراجع القيم المعنوية والروحية والمجتمعية.

رابعاً: الإمكانيات

تتمتع كل من أقطار المنطقة بإمكانيات محدودة وهذه الإمكانيات تتعاضد بشكل ملحوظ في ظل اندماج المنطقة في كيان اقتصادي سياسي موحد، وتترايد فوق ذلك نتيجة لما يسمح به الكيان الموحد لكل المنطقة من تزايد إمكانيات التكامل العربي والتعاون الدولي. وتتمثل الإمكانيات المتاحة والمحتملة من أجل بدء عملية التنمية واستمرارها في ظل اندماج المنطقة وتكاملها في التالي:

أولاً: تزايد الوعي بسلبيات نمط النمو الراهن، وما أدى إليه هذا الوعي من تصاعد اهتمام أقطار المنطقة على المستويين الرسمي والشعبي بضرورة التوجه للعمل المشترك باعتباره مطلباً يعبر عن وحدة الأمل والمصير وتعذر بدء التنمية الحقيقية في أي من أقطاره بشكل منفرد.

ثانياً: تزايد إمكانية تخفيض صادرات النفط نتيجة لتراجع طلب المستهلكين على نفط دول منظمة الأوبك (في منتصف عقد ثمانينيات القرن العشرين)، ورغبة بعض دول الأوبك المكتظة بالسكان في الاحتفاظ بمستوى صادراتها. وهذا يسمح للمنطقة أن تخضع لإنتاج النفط لدراسة الجدوى الاقتصادية وتجعل قرار إنتاجه أمراً تابعاً للاعتبارات الداخلية بعد أن كان قرار الإنتاج يتعرض لضغوط خارجية قوية.

ثالثاً: تعاضد الإمكانيات التنموية التي يتيحها وجود كيان موحد للمنطقة وتتمثل هذه الإمكانيات في:

- 1- الموارد البشرية: يوفر الكيان الموحد حجماً سكانياً بلغ 12 مليوناً نسمة عام 1980 ومنتظر أن يرتفع إلى 24 مليوناً عام 2000 من بينه قوة عمل محلية يقدر أن تصل عام 2000 إلى 6.5 مليون، أغلبها متعلم ومؤهل ويتمتع بوضع صحي واجتماعي وثقافي معقول نسبياً.
- 2- منطقة جغرافية واسعة استراتيجياً الموقع، متنوع الموارد الطبيعية، ذات إمكانيات مستقبلية معقولة.
- 3- سوق واسعة ذات قوة شرائية كبيرة بالرغم من ضرورة تصحيح متوسط دخل الفرد تدريجياً واستقرار متوسط نصيب الفرد من الاستهلاك عند معدلات متوسط إنتاجية الفرد.
- 4- وجود بنية تحتية مادية متطورة، تتمثل في الطرق والموانئ والمطارات ونظم الاتصال والمنافع والمرافق والخدمات العامة المتطورة، والتي لم يستخدم معظمها - بعد - للإنتاج.
- 5- وجود خبرة ريادية في بعض مجالات الإدارة والإنتاج، تكونت عبر عقدي الستينات والسبعينات، ويمكن توظيفها والاستفادة من أوجه القصور التي صاحبت تجربتها الأولى في إنشاء المشروعات وتنظيم الإنتاج واختيار التقنية.
- 6- إمكانية تمويل كافة الاحتياجات الحقيقية لكافة الاستثمارات المجدية اقتصادياً، دون حاجة لشدة الأزمات على البطون. وهذه الإمكانيات مدعمة باحتياجات مالية عامة وخاصة كبيرة، وأهم من ذلك أنها مدعمة بقدرة محلية وإمكانية تسويقية، لتصدير النفط بما يسد احتياجات استثمارات التنمية التي يثبت جدواها اقتصادياً.
- 7- تزايد إمكانية التكامل الاقتصادي العربي وتوقع تطور مجالات العمل العربي المشترك في كافة الحقول وزيادة جدواها نتيجة لوجود الكيان الموحد للمنطقة.

خامساً: الأهداف الاستراتيجية

إن مواجهة التحديات الشرسة التي تواجه حاضري دول المجلس ومستقبلها يتطلب التوجه الجماعي العاجل من أجل تبني الأهداف الاستراتيجية الثمانية التالية، وبرمجة تحقيقها في غضون عقدين -حوالي عام 2000- من أجل تهيئة دول المجلس لفترة ما بعد الاعتماد على النفط، وذلك في ضوء منطلق وطموح استراتيجية التنمية هذه وغاياتها بعيدة المدى، والإمكانيات المتاحة لدول المجلس في الوقت الراهن.

وتغطي هذه الأهداف محورين، يتضمن المحور الأول منهما الأهداف الأربعة الأولى المتعلقة بضبط مسار التغييرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة، بمعالجة أسباب نمط النمو التلقائي الراهن، وتخفيف حدة الاختلالات التي أفرزها. بينما يتضمن المحور الثاني الأهداف الأربعة الأخيرة التي تتطلبها مسألة تهيئة دول المجلس وإعدادها لبدء عملية التنمية المستدامة القادرة على الاستمرار والعطاء في عصر ما بعد الاعتماد على النفط.

الهدف الاستراتيجي الأول:

تخفيض الاعتماد على النفط وإخضاع إنتاجه لاعتبارات التنمية

وهذا يقتضي وجود برنامج يتفق عليه، ذي أهداف كمية مرحلية محددة وسياسة نفطية واضحة المعالم يشمل:

- 1- وضع برنامج يتم بموجبه تخفيض الاعتماد على النفط تدريجياً، ويقتضي ذلك:
 - أ- رفع مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي وفي إيرادات الميزانية العامة وإيرادات التصدير.
 - ب- الاستعداد لتخفيض نسبة النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الناتج عن تصدير النفط الخام، وتجميد نمو حجم الميزانية العامة وحجم قيمة الاستيراد مرحلياً.
- 2- إخضاع إنتاج النفط لاعتبارات التنمية وفق أهداف سياسة نفطية وطنية. وهذا يتطلب إدخال متغير النفط في عملية التخطيط وإخضاع مسألة إنتاجه وكيفية الاستفادة منه لدراسة الجدوى الاقتصادية في ضوء الحاجة إلى بناء قاعدة إنتاجية مدعمة ذاتياً.

الهدف الاستراتيجي الثاني:

تخفيض حجم قوة العمل الوافدة وتعديل تركيبها وتحسين نوعيتها

وهذا يقتضي: تخفيض حجم قوة العمل الوافدة تدريجياً. وتعديل تركيب قوة العمل الوافدة لصالح قوة العمل العربية. وتحسين التركيب النوعي لقوة العمل الوافدة وارتفاع نسبة المهنيين بينهم واشتراط مستوى تعليمي معين.

الهدف الاستراتيجي الثالث:

إخضاع النفقات العامة لمعايير الجدوى الاقتصادية

وهذا يقتضي:

1- مراجعة عاجلة لاعتبارات الإنفاق العام الراهنة، وتقييم الجدوى الاقتصادية لأوجه الإنفاق المختلفة.

- 2- تخفيض نمو النفقات العامة الجارية والتحويلية إلى الحد المعقول الذي يرتبط بصورة تدريجية بالقدرة الضريبية للاقتصاد غير النفطي في المدى المتوسط.
- 3- النظر إلى أولويات الإنفاق العام في ضوء اقتصاداته.
- 4- الربط بين نوعية الإيرادات ونوعية النفقات.

الهدف الاستراتيجي الرابع:

إصلاح الإدارة الراهنة وتنميتها.

ويقتضي ذلك إصلاح قطاعات الإدارة الراهنة وتنميتها، وتتمثل ملامح الإصلاح والتنمية الإدارية المطلوبين في:

- 1- إعادة النظر في وظائف الإدارة الراهنة وتوجهاتها. وهذا يتطلب تقويم الإدارة الراهنة في ضوء قدرتها على توليد آلية التنمية ومدى قدرتها على ترسيخ المعطيات المؤثرة على أدائها ومدى تميز قطاعاتها ووحداتها بخصائص إدارة التنمية. وذلك من خلال:
- 2- النظر في البنيان الإداري من أجل استكمال البنيان الراهن وتحديد وظائف قطاعاته، استرشاداً بهيكل تنظيم أكثر ملاءمة للقيام بإدارة التنمية، وفي ضوء الحاجة إلى تمكين الإدارة الراهنة من القيام بمهام إدارة التنمية وأداء وظائفها . 3- إصلاح قطاعات الإدارة وتنميتها بشكل دائم.

وهذا الإصلاح يجب أن يشمل الإدارة السياسية والإدارة العامة وإدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص.

الهدف الاستراتيجي الخامس:

بناء قاعدة اقتصادية بديلة

تتمثل وظيفة القاعدة البديلة للنفط في خلق نشاط اقتصادي محلي، تتكامل فيه القطاعات وتتشابك الوحدات، يركز على مقومات دائمة ومتجددة ليحل ذلك الاقتصاد الواقعي محل الضروري من الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يولدها في الوقت الحاضر قطاع النفط، وما قد تتطلبه الاحتياجات الاقتصادية المتجددة للسكان.

ويقتضي ذلك خلق مصادر إنتاج اقتصادي جديدة ومتنوعة، سلعية وخدمية في مجال الإنتاج المباشر والإنتاج غير المباشر، في القطاعين العام والخاص تكون قادرة في مجملها على القيام بالمهام الاقتصادية التالية:

- أ- إيجاد فرص عمل منتج وكريم يكفي لاستيعاب قوة العمل المحلية المتزايدة.
- ب- إنتاج متطلبات إشباع الحاجات الأساسية للسكان بشكل مباشر أو عن طريق قدرة المنطقة على تصدير سلع وخدمات (غير النفط) تكفي لسد احتياجات الضروري من الواردات.
- ج- توفير مصادر بديلة ومتجددة للدخل في مجال الناتج المحلي الإجمالي ومجال تمويل الميزان التجاري وتمويل الميزانية العامة.
- د- توليد فائض اقتصادي يكفي في المستقبل لتحمل أعباء تمويل الاستثمارات المادية والبشرية الجديدة اللازمة لاستمرار عملية التنمية.
- هـ- تمكين القاعدة الإنتاجية من تدعيم ذاتها واستمرار أداء وظائفها في عملية التنمية عن طريق ترسيخ متطلبات القدرة على التكيف مع المتغيرات المستقبلية في التقنية ونمط الإنتاج.

الهدف الاستراتيجي السادس:

بناء قاعدة علمية تقنية ذاتية متطورة

ب- وذلك يقتضي تبني سياسات موحدة من أجل التمكين من استيعاب المعرفة وامتلاك القدرة الذاتية على اكتساب المعرفة العلمية واستنباط التقنيات الملائمة. ويتطلب ذلك أداء المهام الخمس، مرتبة بأولوياتها كما يلي:

- 1- القدرة على الانتقاء والاختناء المناسبين للتقنيات المستوردة
- 2- حسن استغلال التقنية المستوردة وتحقيق كامل المردود الاجتماعي الاقتصادي المستهدف من اقتنائها .
- 3- تكييف التقنية وتعديلها لتستوطن وتستقر وتتطور لدرجة مقبولة مع تطورها في العالم.
- 4- القيام بعملية التغيير والتطوير من خلال التجربة الذاتية والنظر المدقق في خبرات الآخرين.
- 5- استنباط تقنيات جديدة تماماً تعني بخصوصية احتياجات المنطقة.

الهدف الاستراتيجي السابع:

إصلاح التعليم وربطه بمتطلبات التنمية

وذلك من خلال:

- 1- القيام بالمهام العاجلة لنظام التربية والتعليم.
يجب أن ينطلق نظام التربية والتعليم في عمله وفقاً لاستراتيجية التربية العربية، ويجب أن يركز جهوده بشكل خاص فيما بقي من سنوات القرن العشرين على المهام العاجلة التالية:
 - أ- توفير التعليم ومحو الأمية.
 - ب- تنمية القدرة على الإبداع والتفكير المستقل.
 - ج- تعزيز القيم والتوجهات التنموية.
- 2- ربط برامج التعليم الثانوي والعالي بمتطلبات التنمية.

وهذا يقتضي:

أ- القضاء على ازدواجية التعليم العام والفني وثنائية التقسيم الراهن للمرحلة الثانوية العامة إلى أدبي وعلمي.

ب- تنويع مسارات التعليم وتعميق مرونتها.

ج- الاعتماد على نتائج التعليم والخبرة.

د- رفع مستوى التعليم الجامعي واستكمال وظائفه.

الهدف الاستراتيجي الثامن:

توفير البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة

يجب أن تنطلق استراتيجيات التنمية من مراعاة أهداف التنمية الثقافية والاجتماعية وفقاً للاستراتيجيات العربية التي تم التوصل إليها من خلال الجامعة العربية ومنظماتها. وعليها أن تركز بشكل خاص على تهيئة البيئة الملائمة لتنمية ثقافية اجتماعية مستمرة وذلك من خلال اهتمامها بتوفير الشروط التالية:

1- التنوير الفكري

وهذا يقتضي خلق البيئة المجتمعية القادرة على:

أ- ضمان حقوق الإنسان وتأكيد حرية الفكر وإتاحة فرصة التعبير وتوفير وسائل النشر ووسائل الاتصال واحترام حق الرأي الآخر في التعبير عن نفسه.

ب- تشجيع جهود القادرين على الاجتهاد والمصلحين لجوانب الحياة التي تحتاج إلى تقييم بقصد الإصلاح.

2- توفير متطلبات التجانس السكاني والتماسك الاجتماعي.

3- تغيير منطلقات العمل الاجتماعي وتوجهات العمل الثقافي.

وهذا يقتضي:

أ- تغيير منطلق العمل الاجتماعي من العطف والإحسان إلى المحتوى الإنمائي.

ب- تغيير توجهات العمل الثقافي الرسمي وتقويم منطلقاته.

4- إدارة عملية التنمية الثقافية والاجتماعية.

5- تأكيد دور الإعلام في التنمية وإصلاح أجهزته.

(6)

متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل

إن تنفيذ المهام التي تتضمنها هذه الاستراتيجية المقترحة يتطلب تكاتف أوجه العمل الرسمي مع أوجه العمل غير الرسمي على مستوى المنطقة وتكامل جهودها. وهذا يقتضي:

تحمل مواطني المنطقة مسؤوليتهم التاريخية، وعلى الأخص مثقفي المنطقة ومهنييها وخاصة من بيدهم سلطة اتخاذ قرار، أو لديهم إمكانية ترشيد القرار. ويجب أن يعمل كل مواطن من موقعه الرسمي والأهلي، ومن خلال مسؤوليته الوظيفية والمهنية ومركزه الاجتماعي والقيادي على أن يدفع بالأمور في الاتجاه الذي يسمح باتساع الهامش المتاح، من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية الشاملة في إطار الكيان الموحد.

تحمل العمل الرسمي دوره الحاسم في تنفيذ استراتيجية التنمية في المنطقة، وهذا يتطلب وجود نواة لكيان سياسي موحد قابل للتكامل والاندماج، ومتمكن من الوسائل والأدوات اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية.

وتتحدد أهم متطلبات أداء الدور الرسمي في:

1- تجسيد الكيان السياسي الموحد وترسيخ أسسه:

وذلك من خلال انتقال مرحلة التعاون بين دول المنطقة إلى مرحلة اندماج أقطارها في كيان سياسي موحد، تتوفر فيه إرادة التنمية وتتوفر له الإمكانيات والطاقات اللازمة لبدء عمليتها واستمرارها. وهذا يقتضي تطوير مجلس التعاون ليصبح شكلاً من أشكال الاتحاد الفدرالي الذي يتمتع بسيادة إقليمية موحدة قادرة على اتخاذ القرار المناسب من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المنطقة.

ويقتضي تجسيد الكيان الموحد تطوير النظام الأساسي لمجلس التعاون وفقاً لتحقيق الأمور الأربعة التالية:

أولاً: تنازل الدول عن جزء متزايد من سيادتها القطرية لصالح السيادة الإقليمية المشتركة وهذا يتطلب حصر "شرط الإجماع" في أضيق نطاق، واقتصره على قضايا جوهرية محددة ومحدودة مع التأكيد على السعي من أجل إلغائه والاستعاضة عنه باشتراط أية درجات من درجات الأغلبية، وذلك تعبيراً عن إرادة الوحدة

والترابط المصيري بين أقطار المنطقة. كما أن حق "التحفظ" يجب أن يعاد النظر فيه، ويستعاض عنه بحق حصول القطر أو الأقطار المتضررة من قرار اتحادي على تعويض عادل يتم تحديده بواسطة التفاوض أو عن طريق حكم محكمة اتحادية عليا.

ثانياً: استكمال المؤسسات السياسية والفصل بين السلطات الاتحادية، وهذا يستدعي إيجاد مجلس تشريعي "ومحكمة اتحادية" إضافة إلى "حكومة اتحادية".

ويمثل رأس الحكومة الاتحادية رئيس المجلس الأعلى ويقوم بالسلطة التنفيذية فيها رئيس مجلس وزراء اتحادي ووزارة اتحادية تضم في البدء ست وزارات: الدفاع والخارجية والتنمية والتخطيط الاستراتيجي ووزارتي دولة لشؤون التشريع، وشؤون المالية الاتحادية، فضلاً عن وزارة للوحدة تقوم بما تقوم به الأمانة العامة في الوقت الحاضر من تنسيق إضافة لما تتطلبه عملية التنسيق بين الحكومات المحلية من نشاطات جديدة.

ويجب أن يتمثل مركز الثقل في الحكومة الاتحادية في شخصية رئيس مجلس الوزراء المتفرغ وقدرته السياسية ومكانته القيادية لدى أعضاء المجلس الأعلى، فضلاً عن برنامجه السياسي وأعضاء حكومته الذين يجب أن يكونوا جميعاً مسؤولين أمام المجلس الأعلى وأمام المجلس التشريعي وأن تكون ثقة الطرفين في الحكومة شرط تعيينها واستمرارها.

والسلطة التشريعية في الاتحاد يجب أن يمثلها مجلسان:

أولهما: مجلس تشريعي ينتخبه شعب الاتحاد، ويكون التمثيل فيه نسبياً بحيث لا يقل عن خمسة ممثلين لأصغر الأقطار وعشرين لأكبرها.

ثانيهما: المجلس الاتحادي أو أي مجلس آخر يعينه أعضاء المجلس الأعلى ويكون متساوي التمثيل بالنسبة لجميع الأقطار.

أما السلطة القضائية في الاتحاد فإنها يجب أن تتمثل في "المحكمة الاتحادية العليا" وما ينبثق عنها من مؤسسات قضائية.

ثالثاً: التأكيد على الشخصية المعنوية للاتحاد واعتباره الإطار الذي تتم من خلاله علاقات أقطار المنطقة بالعالم الخارجي. وهذا يقتضي أن يعهد للحكومة الاتحادية بشؤون الدفاع وشؤون السياسة الخارجية فضلاً عن توحيد العلم والنشيد وجواز السفر ووحدة النقد. إضافة إلى حرية انتقال الناس والبضائع بين أقطاره دون

حواجز جمركية أو حاجة لحمل جوازات سفر، بعد أن يتم توحيد الحواجز الجمركية وتطبيق تأشيرة الدخول المشتركة.

رابعاً: تمكين الاتحاد من الحصول على احتياجاته المالية عن طريق التشريع الاتحادي المباشر بدلاً من اعتماده على المساهمات المباشرة والمتساوية من الميزانيات المحلية.

2- إيجاد قيادة إقليمية لإدارة التنمية:

وهذا يقتضي أن تتوفر في الإدارة الإقليمية مصادر القدرة والتمكن، والتي تتمثل أهمها في الأمور التالية:

أ- وجود إدارة سياسية توفر قدرًا من المشاركة وتؤكد مبدأ الفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون. ومثل هذه الإدارة يمكنها صياغة استراتيجية للتنمية تعبر عن غايات المجتمع، ويمكنها قيادة إدارة التنمية عن طريق التنسيق بين استراتيجية التنمية الإقليمية وجهود التنمية المحلية، وتحقيق تكاملهما بواسطة التشريعات الموحدة والتشريعات المحلية المنبثقة عن إطار تشريعي مشترك، وعن طريق السياسات العامة المشتركة والاستراتيجيات القطاعية المتكاملة مع استراتيجية التنمية في المنطقة.

ب- القيام بوظائف جوهرية يصعب على أي من الأقطار توفيرها بالكفاءة والفعالية اللتين يوفرهما التنظيم الاتحادي المقترح. وتتمثل أهم هذه الوظائف ابتداءً بوظيفة الدفاع ووظيفة الشؤون الخارجية إضافة لمهام توجيه جهود التنمية والقيام بالتخطيط الاستراتيجي اللازم لتوجيه عملية التخطيط على مستوى الأجهزة والمشروعات والقطاعات والأقطار. إلى جانب ذلك يجب أن يقوم التنظيم الاتحادي بوظيفة التشريع وخلق الإطار القانوني الموحد الذي تنبثق عنه التشريعات المحلية.

ويجب على الإدارة الإقليمية أن توفر المصادر المالية اللازمة لأداء نشاطاتها في ضوء الحاجة إلى توظيف أدوات السياسة المالية، بالإضافة للتشريعات في عملية التخطيط الاستراتيجي اللازم لتحقيق السياسات وتنفيذ الاستراتيجيات التنموية. ويجب أن تعبر فلسفة الإدارة الإقليمية عن الأهمية الاستراتيجية للإدارة الاتحادية وتعمل على تجنب أجهزة الإدارة العامة الاتحادية الأعباء التي تفوق قدرتها، أو تلك المهمات التي يمكن القيام بها من قبل الهيئات والمؤسسات والمشروعات الاتحادية، العامة منها والمهنية والأهلية، فضلاً عن ترك أغلب مهمات التخطيط والتنفيذ القطرية على عاتق إدارات التنمية في كل قطر من الأقطار الأعضاء.

ج- الفصل بين المهام التنفيذية للتنظيم الاتحادي والمهام التنسيقية، وحصر مهام التنسيق في وزارة مختصة بشؤون الوحدة، تقوم بما تقوم به الأمانة العامة في الوقت الحاضر إضافة لما تتطلبه استراتيجية التنمية الشاملة من مجالات تنسيق قطاعي أو وظيفي.

د- الفصل الإداري بين الوزارات والأجهزة العامة الاتحادية وبين الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة، حفاظاً على استقلالية كل منهما، وتركيز دوره على أداء وظيفته الرئيسية في إدارة التنمية، وهذا يقتضي أن تكون علاقة الهيئات والمؤسسات والمشروعات العامة الاتحادية بمجلس الوزراء الاتحادي الذي يجب أن ينحصر دوره في اختيار مجالس عليا للإدارة وتوفير موارد رأسمالية أو جارية للمشروعات في ضوء الأهداف المطلوبة منها والقيام بمتابعة نشاطها وتقييم أدائها عن طريق مكتب يسمى "مكتب المشروعات العامة" الاتحادية.

هـ- يتطلب التنظيم المقترح وجود مؤسسات يعهد إليها بتمثيل وتنظيم المهن والنشاطات والاهتمامات الأهلية. ومثل هذه المؤسسات الأهلية الاتحادية سوف تتيح مجالاً أوسع للمشاركة وتسمح بتحقيق تفاعل قطاعي ومهني وفئوي على مستوى المنطقة ببلور الهوية الاتحادية ويزيد من انتماء الفرد ويعمق متطلبات ولائه، فضلاً عما تنتجه هذه المؤسسات الأهلية من تحمل مسؤولية حقيقية في تنظيم المهن ورفع مستواها وحمايتها من التذني والانحراف إلى جانب تمثيل مصالح منتسبيها والتعبير عن اهتماماتهم لدى الإدارة السياسية.

و- تركيز عدد من المهام التنظيمية والإجرائية والتمويلية والتدريبية والتوجيهية في مؤسسات اتحادية تدار من قبل القطاع العام الاتحادي، أو تتبع لمجالس ومعاهد تنظيم المهن ورعاية الاهتمامات.

ومثل هذا التركيز يمثل إحدى الأدوات الرئيسية التي يمكن من خلالها تحقيق فعالية التشريع الاتحادي وتوحيد النظم والإجراءات التي يتم بمقتضاها مزاولة المهن. كما يتم مراقبة المستوى المهني وتطويره بشكل مستمر من قبل معاهد وجمعيات مهنية، بموجب تشريعات اتحادية. وكذلك يمكن أن يتم تمويل وتدعيم وتشجيع وتوجيه النشاطات الاقتصادية من قبل شبكة اتحادية من صناديق التنمية إضافة إلى بنوك التصدير وهيئات اتحادية للضبط والتنسيق وتوحيد المواصفات والإجراءات والقيام بالبحث والتدريب على مستوى المنطقة. ويجب أن تقوم أيضاً مجالس مثل "المجلس الاتحادي للثقافة والآداب والفنون" و"مجلس اتحادي لشؤون التنمية الاجتماعية" بدور فعال في مجالات التخطيط والتوجيه والتنفيذ المطلوبة للإسراع بالتنمية الثقافية والاجتماعية.

3- تهيئة الإدارة المحلية وتوثيق ترابطها مع إدارة التنمية:

لابد من تقييم أدا الإدارات المحلية الراهنة في ضوء الحاجة إلى قيامها بالمهام وأدائها للوظائف التي تتطلبها استراتيجية التنمية. ومن ثم الشروع في استكمال الإدارة السياسية وإعادة تنظيم الإدارة العامة واستكمال أجهزتها وتحديد مسؤولياتها تجاه إدارة المشروعات في ضوء حاجة إدارة المشروعات في القطاعين العام والخاص إلى استقلال حقيقي كاف الأداء دورها في التنمية. كما يجب تخفيف أعباء الإدارة العامة وفصل النشاطات التي يمكن إدارتها منفصلة عنها مثل "الحكم المحلي للمقاطعات" و"البلديات" بالقدر الذي يسمح بتركيز جهودها وقيامها بدورها الاستراتيجي في التنمية.

إن أهم الإصلاحات المطلوبة من أجل تحول الإدارات المحلية إلى إدارة للتنمية والجهود اللازمة من أجل تنميتها لا تختلف عما سبق تناوله عند الحديث عن إدارة التنمية باعتبارها هدفاً استراتيجياً، وكذلك فإن البناء التنظيمي الداخلي للملائم لإدارة التنمية المحلية لا يختلف كثيراً عن البناء التنظيمي المقترح لإدارة التنمية الإقليمية.

إن المطلوب تحقيقه بشكل عاجل من أجل تنفيذ استراتيجية التنمية يتركز في ضرورة التحرك السريع عبر محورين بشكل تتوازي فيه الجهود:

أولهما: إيجاد قيادة إقليمية لإدارة التنمية وتوفير البيئة وتوحيد الكيان القابل للتنمية وصيانة أمنه وتعظيم إمكانياته وتوجيه وضبط وتشجع الإدارات المحلية على أداء دورها.

وثانيهما: ممارسة العمل الصعب اللازم من أجل تغيير توجهات الإدارة المحلية واستكمال وظائفها وتمكينها من أداء دورها في التنمية المحلية والتنمية الإقليمية. وليس غير التخطيط الاستراتيجي الإقليمي من وسيلة يتم بموجبها تناغم جهود الإدارة الإقليمية مع الإدارة المحلية وتكامل نشاطاتهما.

لذلك فإن التخطيط الاستراتيجي الذي يجب أن يكون من اختصاص الإدارة الإقليمية وفي نفس الوقت يكون وثيق الصلة مع أجهزة التخطيط المحلية هو الكفيل بتعميق الترابط بين متطلبات تنفيذ استراتيجية التنمية والتكامل على المستوى الإقليمي وعلى المستوى المحلي. إن هذا النوع من التخطيط نتيجة لتركيزه على الأولويات وخلق المؤشرات التي توجه بموجبها أهداف الأداء وتتكون بمقتضاها آلية التنمية وتتوجه حسب معطياتها جهود الأفراد والمنشآت، قادر على خلق الاتجاه وحفز النشاطات وتوفير الموارد منطلقاً من استراتيجيات قطاعية وشاملة تعبر عن سياسات مشتركة ومدعمة بتشريعات وأدوات السياسة المالية والاقتصادية وكفاءة الإدارة بشكل عام، الأمر الذي سوف يزيد من الفعالية الجماعية للمنطقة ويجعل من قدرة

كل قطر مرتكزاً لتنمية المنطقة، وسنداً لتماسك مجتمعاتها، وحامياً لأمنها واستقرارها الحقيقي المرتجى بعون الله وتوفيقه.

خاتمة

لعل السؤال الذي يتبادر إلى الذهن بعد طرح عناصر هذه الاستراتيجية البديلة يتمثل في معرفة نصيب هذا التصور من القبول، وهل كانت هناك فرصة لتبنيه من قبل متخذي القرار السياسي. وإجابتي الصريحة تحمل في جانب منها شعور الأمل، وفي جانب آخر تعكس ما شعر به فريق العمل والزلاء المشاركين في صياغة الاستراتيجية عبر الندوات واللقاءات، من إحباط. أما الأمل فمصدره تبني فريق العمل المكلف من قبل الندوة الفكرية التي دعت إليها الأمانة العامة لمجلس التعاون، للتصور المطروح لاستراتيجية التنمية الشاملة بعد إجراء التعديلات التي رآها الفريق ضرورية ومن ثم تقدم فريق العمل إلى الندوة الفكرية عن طريق الأمانة العامة "بمشروع الملاح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل" الذي تم تبنيه وإقراره من قبل الندوة وتسليمه إلى الأمانة العامة لتقوم بدورها بعرضه على الجهات والمجالس المختصة في المجلس. وقد قامت الأمانة مشكورة بذلك حين تقدمت بمشروع الملاح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل إلى مجلس وزراء التخطيط والتنمية في دول المجلس، دون أي تغيير أو تعديل.

ومما يؤسف له حقاً هو ضعف إدراك المجلس المختصة في مجلس التعاون لأهمية تلك الاستراتيجية وعدم التقدير للجهود التي بذلها حوالي مائة مختص ومهتم من المؤمنين بقضية التنمية في المنطقة من الباحثين والممارسين، على مدى عام كامل عقدت خلاله نودتان وأربعة اجتماعات لفريق العمل. وتطوع بالوقت أكثر من مختص من أجل صياغة بعض الأهداف الاستراتيجية ذات الطبيعة الفنية. وقد تم كل ذلك الجهد بتكليف من الأمانة العامة لمجلس التعاون ومساهمة جادة ومسئولة من الكوادر التي قامت بتطوير الاستراتيجية وأعداد وثيقتها.

فقد رفض – مع الأسف - المشروع المطروح دون دراسته ودون مناقشة فريق العمل الذي قام بصياغته ودون تحمل مشقة عرضه على جهة فنية أكثر اختصاصاً أو جهة سياسية أقدر على تقدير الجوانب المتكاملة لعملية التنمية وفقاً لما طرحه المشروع. لقد كان رفض مجلس وزراء التخطيط تعبيراً عن تمسكهم بمفهوم ضيق عن التنمية، الأمر الذي جعلهم يستنكرون على المشروع المطروح تناوله قضايا ثقافية وسياسية واجتماعية تقع حسب مفهومهم خارج إطار اهتمامات التنمية. وهذا هو مصدر الإحباط لكل من ساهم في

إعداد مشروع الملامح العامة لاستراتيجية التنمية والتكامل بعد أن تم وأد الفكرة وتحويل اهتمام الأجهزة الرسمية في الدول وفي الأمانة العامة عنه كأنه فكرة لا تستحق النقاش.

وتبقى كلمة حق أقولها لما قامت به الأمانة العامة لمجلس التعاون وأمينها العام الأستاذ عبد الله بشارة والأمين العام المساعد الدكتور عبدالله القويص من جهد صادق في وضع استراتيجية موحدة تعمل في إطارها خطط التنمية في الدول الأعضاء في مجلس التعاون، كما قامت الأمانة العامة بعد رفض هذه الاستراتيجية من قبل مجلس وزراء التخطيط في المجلس بنشر المشروع الذي تقدم به فريق العمل دون اية تعديل او تحفظ على ما جاء به، في مجلة التعاون التي تصدرها الأمانة العامة للمجلس، كما ورد لها من فريق العمل والندوة التي أعدته.

ويبقى أن نتساءل: ما العمل وهل نستسلم للأمر الواقع. إن هذا الأمر الواقع قد أصبح يحجم طموحات فكرة العمل الخليجي المشترك ويسد أمامها مجالات التطور، بعد أن أصبح المجلس جامعة عربية مصغرة ولن يكون مصيره أن استمر على هذا الأسلوب أفضل من المصير الراهن للجامعة العربية مهما تفاعلت وسائل الإعلام، الأمر الذي أثر سلبياً على دفع عجلة العمل الخليجي المشترك باتجاه خلق نواة الكيان السياسي الموحد القادر على الصمود في وجه الأخطار المحدقة والتمكن من توفير الحد الأدنى من شروط بدء عملية التنمية.

ولعلكم تتفقون معي عندما أؤكد أن اليأس لا مكان له في القضايا المصيرية، فالمستقبل قادم وإن لم نساهم في صنعه فإن غيرنا سيصنعه ويفرضه علينا. وما وجودنا هنا نناقش هذه الاستراتيجية بعد أن رفضت من قبل مجلس وزراء التخطيط إلا تعبيراً عن إصرارنا على رفض الإحباط، والتسلح بالأمل والعمل المستمر، من أجل بناء إرادة مجتمعية للتنمية الشاملة في إطار الاندماج الإقليمي والتكامل العربي. إرادة مجتمعية متمكنة من خلق ما أحب أن أسميه بالطلب المجتمعي الفعال للتنمية الشاملة. لذلك فإن عملنا – بكل أسف الآن – ليس تحقيق التنمية بعد أن تعذر علينا ذلك، وإنما يجب أن نكثف جهودنا في سبيل خلق إدراك مؤسسي لضرورات التغيير، من أجل إنضاج إرادة مجتمعية للتنمية وبلورة استراتيجية بديلة لها، يتم تبنيها والالتزام بمتطلباتها، من قبل القيادات السياسية لمجلس التعاون.

علي خليفه الكواري

المصادر والمراجع

- (1) انظر: علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة: "الملامح العامة لاستراتيجية التنمية في إطار اتخاذ أقطار مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية" مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م.
- (2) استفاد هذا التعريف من التعريفات المختلفة لعملية التنمية الاقتصادية والتنمية الشاملة، انظر على سبيل المثال:
- Meier, Gerald M., Leading Issues in Economic Development, Oxford University Press, New York, 1976, p. 5 – 11
 - Meadows, Paul, The Many Faces of Change, Sohenkhman Publishing, Cambridge, Mass, 1977, pp. 294 – 298.
 - Adelman, Inma & Morris, Cynthia Taft, Economic Growth and Social Equity in Developing Countries, Stanford Press, Stanford, 1973.
 - United Nation, UNRISD, The Quest for Unified Approach to Development UNRISD, Geneva, 1980.
 - Morris, Morris David, The Physical Quality of life Index, Pergamon Press, New York, 1978.
 - يوسف صائغ، "التنمية العربية والمثلث الحرج" المستقبل العربي السنة (5) العدد (41) تموز 1982م.
 - إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية المستقلة: محاولة لتحديد مفهوم" ورقة معدة لندوة التنمية المستقلة في الوطن العربي التي ينوي مركز دراسات الوحدة عقدها، ورقة لم تنشر بعد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1985م.

(3) علي خليفة الكواري، هموم النفط وقضايا التنمية في الخليج العربي، كازمة للنشر والترجمة والتوزيع الكويت، 1985، ص 11 – 15.

(4) انظر على سبيل المثال: United Nations, UNRISD, Op. Cit.

(5) انظر النقد الوارد في كل من:

- أنور عبد الملك وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (1)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م.

- عادل حسين وآخرون، التنمية العربية الواقع الراهن والمستقبل، سلسلة كتب المستقبل العربي (6) بيروت، 1984م.

(6) إسماعيل صبري عبد الله، "التنمية الاقتصادية العربية: إطارها الدولي ومنحها القومي" – انظر أنور عبد الملك وآخرون، مرجع سابق، ص 54.

(7) انظر، علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، مصدر سابق، ملحق رقم (5) ص 153 – 186.

(8) تكون الفريق من الدكتور علي فخرو رئيساً. ودكتور إبراهيم مكي، الأستاذ أحمد مكي. الأستاذ سعيد غباش، الأستاذ عبد الرحمن العوهلي، الأستاذ عبد العزيز الزامل، د. محمد الرميحي. د. علي خليفة الكواري. د. محمد الطويل، وشارك في اجتماعه الأخير كل من الدكتور إسماعيل صبري عبد الله، والدكتور أسامة الخولي، والدكتور عبدالله القويز.

(9) انظر: علي خليفة الكواري، نحو استراتيجية بديلة للتنمية. مصدر سابق، بالنسبة للمصادر المتعلقة بالتصور البديل لاستراتيجية التنمية الشاملة الواردة فيما يلي من صفحات يرجى الرجوع إلى المرجع المذكور أعلاه.

(10) انظر الوثيقة التي تبناها وزراء مجلس التخطيط والتنمية في دول مجلس التعاون، أهداف وسياسات خطط التنمية لدول مجلس التعاون عام 1405 هـ - 1985م.

(11) ديارنا والعالم، الدوحة – قطر، العدد (120) ديسمبر 1985.

الدواعي الإضافية لإنشاء المشروعات العامة

في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط ودورها في التنمية**

علي خليفه الكواري

عام 1980



** ملخص الفصل الأول المنشور في كتابي حول المشروعات العامة، تحت عنوان: "الدواعي الإضافية لإنشاء المشروعات العامة في المنطقة ودورها في التنمية".

أنظر: علي خليفه الكواري، "دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية: مدخل إلى دراسة كفاءة المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت (أصدرا رقم 42)، يونيو حزيران 1981. أنظر أيضا: عمادة شؤون المكتبات-جامعة الملك سعود، الرياض. التي أعادة نشر الكتاب بعنوان "إدارة المشروعات العامة في دول الجزيرة العربية المنتجة للنفط، عام 1982. وذلك بعد أن تم تقريره في كلية الإدارة كمساع لدراسة المشروعات العامة.

تحتل المشروعات العامة في عالمنا المعاصر، والمقصود بها "المشروعات الاقتصادية التي تملك الحكومة في رأسمالها ما لا يقل عن 50%"، مركزاً هاماً في اقتصاد الدول العصرية. وتنشأ هذه المشروعات ويتأثر دورها باعتبارين رئيسيين، أحدهما أيديولوجي، والآخر نفعي – عملي. ولقد تشابك هذان الاعتباران وتداخلا، لدرجة أنه لم يعد من السهل علينا أن نميز بين أيديولوجيات الدول المختلفة وفقاً لدور المشروعات العامة في اقتصادها. فقد أصبحت بعض الدول التي تتبنى اقتصاد السوق في أوروبا الغربية وآسيا مثل كوريا الجنوبية، تعتمد على دور المشروعات العامة هذه في المحافظة على سلامة اقتصادها وتنميته وتحديثه، بدرجة لا تقل عن اعتماد بعض الدول التي تتبع النظام الاقتصادي الموجه. فنحن نجد أن نظرة الدول الحديثة لدور المشروعات العامة قد أصبحت أكثر استجابة لمقتضيات المصلحة العامة، وفقاً لما تملبه الظروف الموضوعية لكل دولة، وبالتالي فإن الانتماء العفائي لم يعد العامل الحاسم في تحديد دور المشروعات العامة.

ولهذا لم يعد غريباً أن تنهج الدول سياسات اقتصادية واقعية، أكثر التزاماً بالمصلحة الوطنية العامة، مبتعدة عن التحيز الإيديولوجي. وعلى ضوء هذه السياسات أصبحت المشروعات العامة تمارس دوراً قيادياً في عملية التنمية الاقتصادية في كثير من دول العالم. فالمشروع العام الاقتصادي هو الأداة الحاسمة التي يتسنى – عن طريقها – للدولة النامية تعبئة وتوجيه عناصر الإنتاج اللازمة والكافية لمقتضيات الإنتاج الحديث، نظراً لما يتطلبه مثل هذا الإنتاج من حجم اقتصادي كبير، وتقدم تقني وإداري، وريادة ومهارة تجارية قادرة على التفاعل الإيجابي مع السوق العالمية.

من هذا المنطلق فإن المشروعات العامة في الدول النامية أصبت هي السائد، ليس في النشاطات غير التجارية فحسب وإنما في النشاطات التجارية أيضاً. فالمشروع العام هو الذي يقوم بمهمة التحديث وبيسر فتح المجالات الاقتصادية والتقنية الجديدة. ولعل الهيكل الراهن للملكية الصناعية في دول أوروبا الغربية يبرهن لنا على تزايد أهمية الدور الذي يلعبه المشروع العام التجاري في دعم اقتصاد هذه الدول ذات الجذور الرأسمالية، واستمرار تقدمها⁽¹⁾. فنمو المشروعات العامة التجارية – منذ مطلع الستينات في هذه الدول لم يعد وليد إجراءات التأميم لبعض الصناعات الرئيسية كما كان في أعقاب الحرب العالمية الثانية، بل أصبح وليد سياسات اقتصادية وطنية، تهدف إلى منع تقهقر القطاع الصناعي وضمان إنشاء المشروعات الصناعية المجدية واللازمة لدعم التطور التقني والاقتصادي والتي لو ترك أمر إنشائها لمبادرات القطاع الخاص لما تحقق المطلوب منها بالصورة المرجوة أو لما قامت أساساً. ولقد عبر عن هذه الظاهرة – خير تعبير – أستاذ

جامعي مختص هو "ستوارت هولند" حيث قال: "أنه بينما برزت المشروعات العامة في أوروبا الغربية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة نتيجة للتأميم القائم على سياسة إعادة توزيع الثروة والدخل، فإن نشوء الجيل الجديد منها في الستينات" (ستينات القرن العشرين) "أصبح مرهوناً: أما بفشل القطاع الخاص في ضمان استمرار الصناعات القائمة وأما لعدم قدرة القطاع الخاص على القيام بالمبادرات الضرورية لتأسيس الصناعات الجديدة التي يمكن قيامها"⁽²⁾.

وتجنباً للإطالة في موضوع دور المشروعات العامة في التنمية والتقدم الاقتصادي، فإنه حري بهذه الإشارة أن تكون خاطفة وكافية – في نفس الوقت – لإلقاء الضوء على المبررات المنطقية لتزايد إنشاء المشروعات العامة في الدول الواقعة خارج نطاق المجموعة الاشتراكية. كما أرجو أن تكون هذه الإشارة كافية لإلقاء الضوء على دور المشروعات العامة في عملية انتقال الدول النامية من التخلف والركود الاقتصادي إلى عملية التنمية الاقتصادية. فضلاً عن الإشارة إلى توظيف المشروعات العامة من قبل بعض الدول المتقدمة اقتصادياً، حتى يتسنى لها الاستمرار في تقدمها إلى جانب مواجهة التحديات التقنية والاقتصادية المتزايدة نتيجة لصراعها الاقتصادي مع قريناتها، وبالأخص مع الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

وإذا كانت هذه الإشارة خاطفة، فذلك لأن المسوغات التقليدية لإنشاء المشروعات العامة سواء أكان ذلك في الدول النامية أو المتقدمة، قد أصبحت من الأمور المتفق عليها⁽³⁾. وإذا كان ما ينطبق على دول العالم الثالث من مسوغات تقليدية لدور المشروع العام في عملية التنمية الاقتصادية ينطبق – بالضرورة – على الدول المصدرة للبتروول في الجزيرة العربية، فإن خصوصية الوضع الاقتصادي لهذه الدول المصدرة للبتروول يتطلب نظرة إضافية جديدة لدور المشروعات العامة فيها. فهذه الدول منساقاة وراء سياسة تصدير النفط الخام بمعدلات مرتفعة، مما أفضى إلى تزايد دخلها الحاضر على حساب استنزاب الثروة النفطية من ناحية، وخطورة الإضرار بمستقبل التنمية الاقتصادية فيها من ناحية أخرى.

ويحتم علينا هذا الوضع الاقتصادي الفريد في الدول المنتجة للنفط في شبه الجزيرة العربية، أن نهتم بدراسة الدواعي الإضافية لإنشاء المشروعات العامة في دول المنطقة، وأن نهتم بتحديد دور هذه المشروعات في مواجهة تحديات "الوفرة النقدية" وضرورة تحويلها إلى أرصدة رأسمالية منتجة عبر الزمن، ذات ملكية عامة تعوض الأجيال القادمة عن استنزاب الثروة النفطية ذات الصفة العامة أو تعرضها لمخاطر التغيرات التكنولوجية. وهذا ما يتطلب الإشارة إلى بعض الخصائص الاقتصادية الهامة لمجتمعات المنطقة، والتركيز على دراسة الظروف والمبررات الإضافية الداعية لإنشاء المشروعات العامة في هذه المجموعة من الدول، وضرورة إعطاء المشروعات العامة فيها الدور المناسب في ضوء خبرة وقدرة القطاع الخاص منفرداً، على

إنشاء ما يجب إنشائه من مشروعات تنموية كبيرة. وذلك من أجل بدء عملية التنمية الاقتصادية والتعجيل بها ودفعها قدماً إلى الأمام.

وستشير فيما يلي إلى النقاط التالية: الوضع الراهن للمشروعات العامة في المنطقة: كون الثروة النفطية رأسملاً وطنياً عاماً: التحديات الاقتصادية الراهنة: ضخامة فرص الاستثمار المتاحة: دور المشروعات العامة في تنمية المنطقة.

أولاً: الوضع الراهن للمشروعات العامة

من السمات الرئيسية لكثير من المشروعات العامة في المنطقة افتقارها إلى رؤية واضحة مسبقة لمبررات وجودها. كما ان قيامها لا يعبر – في كثير من الأحيان – عن سياسة تنموية محددة أو يقترن بوجود مبررات مقنعة متفق عليها لدى جميع الأطراف المعنية. هذا إلى جانب أن إنشاءها لا يتم ضمن إطار استراتيجي تنموية واضحة المعالم. فالحق أن دول المنطقة كثيراً ما تقتصر إلى التصور الواضح الذي يحدد سياستها المتعلقة بإنشاء المشروعات العامة، مما أدى إلى إعاقة نمو هذه المشروعات وتحجيم دورها وأثر على توفير متطلبات الأداء الكفاء لها. هذا فضلاً عن عدم وجود قواعد تحكم طبيعة هذه المشروعات وتحدد الشكل القانوني والإداري الكفاء الذي يجب تنظيمها بمقتضاه. لذلك وجدنا أن بعض المشروعات المشتركة التجارية قد أقيمت حيث يجب أن تقام مشروعات عامة ذات نفع عام، مثل النقل العام في المملكة العربية والكويت، والبنك الصناعي في الكويت، كما أن عدم وجود معايير محددة أدى إلى تحويل بعض المشروعات المشتركة الناجحة إلى مشروعات عامة بالكامل كشركة البتروكيماويات وشركة النفط الوطنية في الكويت. في حين يبدو أن هناك نية لبيع أسهم بعض الشركات العامة المماثلة إلى القطاع الخاص. كما جرى تحويل دوائر حكومية إلى مؤسسات عامة تجارية أو غير تجارية بينما حولت شركات خاصة ومؤسسات عامة إلى دوائر حكومية كشركات البرق والبريد والهاتف وشركات الكهرباء وهيئة الشعبية الصناعية في الكويت، ومثل هذا الوضع لا يؤثر على نمو المشروعات العامة وكفاءتها فحسب بل ويؤثر ويعوق نمو القطاع الخاص وعملية التنمية الاقتصادية بشكل عام.

والمنتبع لتاريخ المشروعات العامة في المنطقة يلاحظ قوة وأثر القرار السياسي والإداري في نشأة هذه المشروعات، حيث يتخذ القرار – في كثير من الأحيان – استجابة لظروف آنية مختلفة من حالة إلى أخرى. وترجع بعض أسباب هذه السرعة إلى التدفقات النقدية التي شهدتها المنطقة في السبعينات، بينما يرجع بعض آخر منها إلى نقص في كفاءة أجهزة الدراسات والتخطيط وعجزها عن مسايرة السرعة الزمنية التي يتوخاها

متخذو القرار، وأحياناً يعود بعض أسباب هذا إلى اجتهاد أو تصرف من بيده اتخاذ القرار نتيجة لغياب خطة واضحة المعالم من ناحية، وضعف مؤسسات وأجهزة التقييم اللاحق من ناحية أخرى.

وقد انعكس هذا الوضع على كفاءة أداء المشروعات العامة في المنطقة، وحرمانها من وجود بعض مقومات النجاح الأساسية، مثل تحديد الأهداف بوضوح وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات وتقييم الأداء.

إذا كان ذلك هو وضع المشروعات العامة في المنطقة في عام 1980 فما هي إذن العوامل التي أدت إلى قيامها عبر الفترات الزمنية المتلاحقة؟ وإلى أي مدى تغيرت مبررات إنشائها؟ أن المتتبع لتاريخ نشأة المشروعات العامة في المنطقة، يلاحظ أن خمسة عوامل رئيسية قد لعبت دوراً هاماً في قيامها:

أولها: عامل تاريخي، يقوم على أساس منطلق مبدأ التكافل والرعاية في المجتمع.

ثانيها: عامل تنموي من باب التقليد، يقوم على أساس الاقتداء بالدول الحديثة التي تتدخل في النشاط الاقتصادي بجميع الوسائل والأدوات المتاحة لها، رغبة منها في توجيه الاقتصاد، وإزالة الاختناقات التي تقف في وجه مسيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي. وقد فرض هذا العامل حقيقة واضحة تتمثل في افتقار هذه الدول إلى مشروعات البنية الأساسية، التي تلعب دوراً اجتماعياً هاماً. كما أن حاجة الدول النامية إلى إيراد إضافي جعلتها تنفرد بملكية المشروعات الريعية ذات الصفة الاحتكارية. هذا إلى جانب أن بعض هذه الدول قد لجأت أخيراً إلى المشروعات الاقتصادية الكبيرة والمتقدمة اللازمة لتحديث الاقتصاد وتغيير هيكلته بشكل يكمل دور القطاع الخاص.

ثالثها: عامل اجتماعي، يتمثل في رغبة الحكومات أن تعيد توزيع جزء من دخل النفط على شكل خدمات ومنافع عامة، وبأسعار مخفضة وبشكل عاجل لقطاعات واسعة من المجتمع في مختلف مناطق تواجدهم. وقد جاءت هذه السياسة نتيجة لتعاظم الوفرة النقدية لدى الحكومات من ناحية، وزيادة إلحاح الناس في طلب قيام هذه الحكومات بتوفير خدمات حديثة تتناسب مع مستوى الدخل من ناحية أخرى، وشملت هذه الخدمات والمنافع قطاعات الكهرباء والماء والمواصلات والتعليم والصحة ومؤسسات التمويل والتسليف العقاري والزراعي والصناعي وبعض الخدمات الإنتاجية في مجالات الزراعة وصناعة مواد البناء وتجارة المواد الاستهلاكية الأساسية.

رابعها: عامل اقتصادي، يتمثل في اتجاه الحكومات إلى تنويع مصادر إيرادات الميزانية العامة ومصادر الدخل القومي، وإيجاد مجالات منتجة للعمالة المحلية المتزايدة، وقد دعم هذا الاتجاه تزايد وعي الرأي العام

ودعوته للالتفات إلى مسألة تنويع مصادر الدخل القومي عن طريق التحولات الهيكلية للاقتصاد الوطني، وتنويع مكونات الناتج المحلي الإجمالي.

خامسها: عامل سياسي، يتمثل في رغبة الحكومات أن توجه النشاطات الاقتصادية ذات الصلة الاستراتيجية، وذات العلاقة بالسياسة الدولية والإقليمية، وينطبق هذا على مشروعات إنتاج النفط وتصنيعه والمشروعات القائمة على الغاز الطبيعي، والمشروعات العربية والخليجية المشتركة.

ولقد تفاعلت هذه العوامل جميعها بشكل تلقائي قائم على قوة الدفع الذاتية لكل منها واختلاف تأثيره، تبعاً لظروف الوفرة النقدية، ومدى إلحاح القوة الدافعة باتجاه معين في مواجهة سواها من القوى المعارضة. وكثيراً ما تتباين هذه العوامل وتتضارب فيما بينها، مما يخلق مناخاً سلبياً، يؤدي إلى إفراغ المشروعات التي تنشأ تحت تأثيره من محتواها. وقد تسبب كل من الوفرة النقدية وضعف التقييم اللاحق للأداء معاً في إنشاء العديد من المشروعات واستمرارها دون النظر بشكل كاف لمردودها الاقتصادي، أو لأولوية تنفيذها بين المشروعات الأخرى.

والجدير بالذكر أن قوة تأثير كل عامل من هذه العوامل اختلفت عبر الزمن إن سلباً أو إيجاباً. فبعد أن كانت العوامل التاريخية والاجتماعية والتقليدية هي الغالبة على طابع مرحلة ما قبل ستينات (القرن العشرين) بدأ العامل الاقتصادي يبرز بشكل أكبر في مرحلة الستينات، حيث بلغ تزايد الوعي بخطورة الخلل الاقتصادي في دول المنطقة درجة كبيرة مما دفع هذه الدول إلى إنشاء وتخطيط العديد من المشروعات العامة الاقتصادية. ومع بداية السبعينات (سبعينيات القرن العشرين) وتدفق الإيرادات النفطية على المنطقة بشكل يتيح إقامة العديد من المشروعات الاقتصادية كما بدأت معارضة الدول المستوردة للنفط الخام تشتد خوفاً من نتائج تحول الدول المصدرة له إلى الاعتماد على مصادر دخل بديلة لتصدير النفط الخام، وخوفاً من استخدام مزيد من الزيت والغاز الطبيعي محلياً وعدم اتاحتها للتصدير. وقد أدت هذه المعارضة إلى إعطاء العامل السياسي وزناً أكبر كانت نتيجته إعاقة قيام الكثير من المشروعات ذات الجدوى الاقتصادية.

ثانياً: النفط رأسمال وطني عام

الواقع أن كون النفط ثروة ناضبة يهدد التقدم العلمي والتطور التكنولوجي مستقبلاً. إضافة إلى كونه رأسمالاً وطنياً عاماً، وكون عائداته إيرادات رأسمالية عامة غير متكررة ... كل هذا يتطلب وجود نظرة جديدة إلى مرتكزات السياسة المتعلقة بإنتاجه واستخدامه، وكيفية استثمار عائداته والاستفادة منها، بشكل يحفظ للأجيال المقبلة حقها في هذه الثروة، فضلاً عن عدم حرمان الجيل الحالي من حق الانتفاع بها.

وإذا كان النفط في دول المنطقة ثروة عامة، فإن ريعه الاقتصادي يشكل أساس الناتج الاجمالي والدخل القومي والحكومي، فهو الممول الرئيسي لكافة أوجه الانفاق، والعلّة المباشرة والوحيدة لارتفاع مستوى المعيشة في هذه الدول، وتوفير الخدمات المختلفة بها. ومن البديهي أن إنتاج النفط عملية غير متجددة كما تتعرض لمخاطر التقدم التقني، ومن هنا فإنها تختلف عن الإنتاج الزراعي القائم على الموارد الطبيعية المتجددة، أو إنتاج الصناعة التحويلية القائمة أساساً على التراكم الرأسمالي، وعلى إنتاجية العنصر البشري - سواء كانت مساهمته على شكل عمل مباشر أو قدرة إدارية أو معرفة تقنية - وحيث إن هذه الطبيعة غير المتجددة للثروة النفطية تجعل من عائداته دخلاً رأسمالياً غير متكرر، يعتمد تدفقه على وجود هذه الثروة والطلب العالمي عليها، وينتهي باستنضابها طال الزمن أم قصر، أو تراجع الطلب على النفط نتيجة التطورات التقنية والاكتشافات العلمية المتسارعة قبل نضوب النفط. وحيث إن عائدات النفط تمثل دخلاً ناتجاً من جراء بيع أصل ناضب، أي تسهيل ثروة عامة ورأسمال وطني، فإن ذلك يحتم تمييز هذه العائدات عن الدخل الجاري، واعتباره إيرادا رأسمالياً يجب أن يعاد استثماره في أصول رأسمالية منتجة وعدم توجيهه إلى سد احتياجات النفقات الجارية، وعلى الأخص غير الاستثمارية منها.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقة بين الأجيال المتعاقبة تقتضي تشبيه عائدات النفط بالقرض، حيث يمثل الجيل الحالي الطرف المستدين، بينما تمثل الأجيال القادمة الطرف الدائن. وبما أن إنتاج النفط في الوقت الحاضر أيضاً يحرم الأجيال القادمة من إمكانية الاستفادة منه، فإن المبرر الأخلاقي لإنتاجه - من حيث المبدأ - يجب أن يكون مرتكزاً على وجود فرص استثمارية، تؤدي إلى بناء أرصدة منتجة مادية وبشرية قادرة على توليد دخل كاف في المستقبل، بالإضافة للحاضر. فإذا كان لا بد لأي قرض من موعد للسداد فإن استخدام مثل هذا القرض للإنفاق الاستهلاكي سوف يفضي بالمقترض - لا محالة - إلى عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته، وإذا كان سوء استثمار الفرد للقرض يؤدي به إلى الإضرار بنفسه وبمن اقترض منه، وهذا ما قد يتسبب في إفلاس وتحطيم قدرة كل منهما على السداد أو الانتفاع، فإن سوء استثمار القرض الذي يأخذه جيل بعينه من حق الأجيال القادمة في الثروة المؤتمن عليها يؤدي إلى نتائج أعظم وأدهى من ذلك بكثير.

وفضلاً عن هذا فإن الثروة النفطية منذ بدء إنتاجها وحتى الآن متفق على كونها ثروة عامة، تملكها الدولة بحكم المبدأ السائد في الشريعة الإسلامية، الذي يؤكد ملكية الأمة للموارد الطبيعية. وينص الحديث الشريف على أن "الناس شركاء في ثلاثة: الماء والكأ والنار".

ومن المعروف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان قد كرس هذا المبدأ عندما رفض تقسيم أرض العراق (ثروتها الزراعية) بين أفراد الجيش الذي فتحها، وجعل منها "فيينا موقوفاً أي ملكاً عاماً للأمة الإسلامية كوحدة بجميع أجيالها، بدلا من أن تكون ملكاً متقاسماً بين أفراد، يتداوله ويرثه الأبناء عن الآباء"⁽⁴⁾.

وما تقدم يؤكد طبيعة عائدات النفط باعتبارها دخلاً رأسمالياً وليس دخلاً جارياً متكرراً. ويشير أيضاً إلى واجب النظر لهذه العائدات باعتبارها قرصاً يجب على الجيل الحالي أن يستثمره من أجل بناء أرصدة منتجة قادرة على سداد القرض للأجيال القادمة، إلى جانب تحقيق المتطلبات الضرورية للجيل الحاضر. يضاف إلى ذلك كله وضوح الحقيقة المتمثلة في كون النفط ثروة عامة، وأن تحويلها إلى ثروات خاصة يرثها الأبناء والاحفاد، سوف يفضي إلى نتائج اجتماعية واقتصادية ذات انعكاسات سلبية مدمرة في المستقبل.

هذه الحقائق تحتم استثمار عائدات النفط، وليس الامعان في تبديدها لسد احتياجات الإنفاق الاستهلاكي، كما تؤكد ضرورة خلق أرصدة عامة تحل محل الثروة العامة التي يجري استنزافها وهذا ما يتحقق إذا ما أعطيت المشروعات العامة الإنتاجية وضعاً خاصاً وهاماً في دول المنطقة. فالمشروع العام – وخاصة ذو الفائض الاقتصادي – يمثل وسيلة من الوسائل الرئيسية التي يمكن بواسطتها استثمار عائدات النفط والاحتفاظ بكونها ثروة عامة مدرة للدخل العام ومولدة لفرص العمل وسد الاحتياجات الرئيسية للمجتمع.

ثالثاً: التحديات الاقتصادية الراهنة

تواجه الأقطار المصدرة للنفط في الجزيرة العربية مجموعة من التحديات الاقتصادية التي تكاد تختص بها دون سواها من الدول غير المصدرة للنفط في العالم الرشيد. وتتمثل هذه التحديات في الظواهر الرئيسية التالية:

أ- اعتماد الناتج المحلي الإجمالي على تصدير النفط الخام:

يتمثل هذا التحدي في اعتماد الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة – بشكل يكاد يكون مطلقاً – على إنتاج النفط الخام من أجل التصدير. ويتضح ذلك من خلال ضيق القاعدة الإنتاجية، حيث أن مساهمة قطاعات الإنتاج السلعية الأخرى، من قطاع الزراعة والصيد وقطاع المناجم والتعدين (عدا النفط) والصناعات التحويلية بما في ذلك تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية، لم تتجاوز 6% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 1977/1976 في كل من أقطار المنطقة، بينما ساهم قطاع إنتاج النفط الخام بحوالي 70% من مكونات الناتج المحلي الإجمالي⁽⁵⁾. هذا إلى جانب الاعتماد شبه المطلق لميزان المدفوعات والإيرادات العامة على عائدات تصدير النفط الخام⁽⁶⁾. وتؤكد الخاصية المركزية في اقتصاد دول المنطقة خلل الهيكل الاقتصادي السائد،

وخطورة ترك السياسات التلقائية تحكم مسار مستقبله. وهذا الخلل ناشئ عن الاعتماد على تصدير سلعة خام واحدة يمثل ريعها الاقتصادي أكثر من 95 ٪ من إيراداتها. وهذا الريع فرضته الندرة النسبية السائدة في السوق العالمية. والخطورة هنا ناتجة عن كون النفط مورداً ناضباً، بالإضافة لما يمكن أن يؤدي إليه التقدم التقني على المدى البعيد من اكتشافات علمية، قد تؤثر على أسعاره ومستوى الريع الاقتصادي المتحقق من جراء تصديره. ومعالجة هذا الخلل من خلال التصرفات الاقتصادية التلقائية لن تكون مجدية، حيث إن معدل عوائد الاستثمار في أي نشاط إنتاجي جديد مهما يكن مربحاً فإنه – في ضوء التدفق الهائل لعائدات النفط – يبدو ضئيلاً إذا ما قورنت عوائده ومصاعب تنفيذه بعوائد وسهولة تنفيذ النشاطات المنتجة للزيت الخام أو المتطفلة عليه.

ب- التدفقات النقدية وتوجيه معظمها للاستهلاك المباشر:

الظاهرة الرئيسية الثانية تتمثل في الآثار السلبية بعيدة المدى للتدفق النقدي الهائل الذي تشهده المنطقة، والذي ربما لم يسبق له مثيل نسبي في التاريخ. فقد ارتفعت عائدات النفط في دول الجزيرة العربية المنتجة له من 2.7 بليون دولار عام 1970 إلى ما يقدر بحوالي 150 بليون دولار عام 1980، ويمثل هذا التدفق مشكلة عظمى، تنعكس آثارها على مختلف جوانب الحياة، فتخل بتوازنها.

فقد أصبح الريع المتأتي من صادرات النفط الخام هو المصدر الوحيد لتغطية عجز إيرادات مختلف النشاطات عن مقابلة نفقاتها. وهذا ما أخل إخلالاً خطيراً بالآلية الاقتصادية في المجتمع، وجعل العلاقة بين مستوى إنتاجية أفراد ومستوى استهلاكهم علاقة شبه معدومة. فأخذ مستوى الاستهلاك يتضخم بشكل مخيف أدى إلى بروز مجموعة من الظواهر غير الصحية، يعاني منها اقتصاد المنطقة في الوقت الحاضر، وتشكل عقبة حقيقية أمام إقامة أي نشاط منتج في الحاضر والمستقبل. ويتضح هذا الخلل جلياً، إذا استبعدنا دعم ريع النفط لأي نشاط قائم، سواء أكان نشاطاً فردياً أو نشاطاً تقوم به مؤسسة من المؤسسات العامة أو الخاصة، وقمنا بالمقابلة بين إنتاجيته الذاتية واحتياجاته الاستهلاكية أو تكاليف تشغيله.

فالواقع أن الاستهلاك العام والخاص وتساعد معدلاته رفع تكلفة ومستوى المعيشة في المنطقة وغير نمطها الاجتماعي، وأدى إلى ارتفاع المطالبة من عموم قطاعات المجتمع وفئاته بالحصول على مزيد من الدخل اللازم لمسايرة مستوى الاستهلاك السائد. وكحل سهل وسريع وجدت الحكومات أن استخدام عائدات النفط للمساعدات والدعم أيسر بكثير من محاولة إيجاد النشاطات المنتجة والإعداد اللازم لرفع كفاءة وإنتاجية القطاعات المختلفة، بما يحقق رفع إنتاجية الأفراد إلى الدرجة التي تبرر مستوى الاستهلاك المستحب

اجتماعياً وسياسياً. وهكذا بدأ الخلل بين مستوى الإنتاج ومستوى الاستهلاك، أو بين الجهد والمكافأة، وأصبح الربح المتأتي من تصدير النفط الخام هو المصدر الوحيد لتمويل مختلف أوجه الاستهلاك. وقد يكون مبرراً وجود حد معقول من هذه السياسة، إذا كان تطبيقها مرحلياً وواعياً. إلا أن الاستمرار في تطبيقها والاستسلام إلى نتائجها يشكلان خطراً كبيراً على تنمية القدرات الإنتاجية للمنطقة.

وهكذا نجد أن التدفقات النقدية المتزايدة، وعدم القدرة على استيعابها في نشاطات ومجالات منتجة يعوق أي توجه لبناء القاعدة الإنتاجية الصلبة، وإحداث التحولات الاقتصادية في الهيكل المادي والبشري للإنتاج، بما يسمح بترسيخ أسس عملية التنمية ودعمها في المدى الطويل. إن ترك هذه التدفقات النقدية تتوجه إلى الاستهلاك المباشر سيضر بالقدرة الإنتاجية لأقطار المنطقة، ويعوق قدرة المجتمع على العطاء، ويزيد حاجته للاستعطاء. ونظرة إلى مستوى استهلاك الفئة الوسطى والدنيا من المواطنين في هذه المجتمعات – دع عنك الطبقة المرفهة والفئة الحاكمة خاصة – تبرهن على مدى الخلل الاقتصادي الذي وصلت إليه مجتمعات المنطقة، وتبين مدى الصعوبة التي تواجه بروز أي قطاع إنتاجي جاد يستهدف الاعتماد على ذاته وميزاته النسبية، ويقدم منتجاً يستطيع منافسة بقية المنتجات المماثلة. يضاف إلى ذلك كله أن هذا الخلل الاقتصادي يشكل عائقاً رئيسياً أمام تطوير كفاءة العناصر البشرية، والاستفادة منها في القطاعات الأكثر إنتاجية. كما أنه أصبح مدعاة لسوء استخدام الموارد الطبيعية الشحيحة مثل المياه الجوفية والرقعة الزراعية المحدودة والثروة النفطية نفسها. وأخيراً وليس آخراً، فإن هذا الخلل الاقتصادي قد أدى إلى تحويل كثير من أوجه النشاط الإنتاجي إلى وسيلة للاستهلاك المباشر. وينطبق هذا على نمو المساحة المزروعة وعلى استخدام الطرق والموانئ والمطارات، بل وينسحب على التعليم والصحة وغيرها من الخدمات، التي بدلاً من أن توجه منتجاتها النهائية إلى المساهمة في رفع مستوى الإنتاج، فإنها توجهت إلى زيادة مستوى الاستهلاك وتوسيع مداه.

وظاهرة التدفق النقدي يمكن مواجهتها بأكثر من أسلوب، يتمثل أفضلها وأكثرها فعالية في علاج أساس المشكلة، لا في اللهاث وراء معالجة مظاهرها، هذا العلاج يحتم وجود نظرة جديّة وسياسة نفطية وطنية تربطان إنتاج النفط وتدفق عائداته باحتياجات الاستثمار اللازم لخلق تنمية حقيقية قادرة على تغيير الهيكل الاقتصادي للمنطقة، وخلق القوى والأدوات الإنتاجية، التي تكفل الاحتفاظ بمستوى دخل معقول لمجتمعات المنطقة بعد نزوب البترول أو تدني مكانته في سوق الطاقة وأسعار مكوناتها.

أما الخيار الثاني لعلاج هذه المشكلة فيتمثل في إتباع أسلوب مرحلي يأخذ بعين الاعتبار الواقع الراهن، وبالتالي فإنه يهدف إلى خلق قنوات أكثر إنتاجية مما هو سائد الآن، بحيث تستطيع هذه القنوات أن تمتص

التدفق النقدي، وتخفف من الآثار السلبية التي يخلقها نتيجة توجيهه إلى قطاعات الاستهلاك المختلفة، وهذا الخيار الثاني هو الصيغة العملية، نظراً لأن تدفق العائدات النفطية تحكمه ظروف خارجية وداخلية معقدة، تجعل تحقيق الخيار الأول – بشكل مرض – في الوقت الحاضر أمراً صعباً، يتطلب الكثير من التوعية والضغط الفعال في اتجاه بناء إرادة مستقلة.

وتعد المشروعات العامة الإنتاجية – وعلى الأخص التجاري منها – وسيلة من الوسائل الهامة التي يمكن اللجوء إليها، من أجل امتصاص تدفق العائدات النفطية، بشكل أكثر إنتاجية مما هو متبع في الوقت الحاضر.

رابعاً: ضخامة فرص الاستثمار المتاحة

يتوفر للمنطقة عدد من الفرص الاستثمارية التي ينبغي اغتنامها والاستفادة من وجودها بأقصى سرعة ودرجة ممكنتين. وتتمثل هذه الفرص في المشروعات الاقتصادية الكبيرة الحجم والمتقدمة تقنياً وإدارياً، والتي تتمتع فيها المنطقة بميزة نسبية، وتحتاجها لسد احتياجاتها المحلية، وفي نفس الوقت فإنها في أمس الحاجة إليها من أجل خلق قطاعات إنتاجية جديدة لازمة لإصلاح الخلل الرئيسي في اقتصادها، والذي لا يكفي لإصلاحه ترشيد طرق الإنتاج في الوحدات الإنتاجية القائمة، وإنما يتطلب أيضاً إنشاء أنشطة إنتاجية جديدة بالكامل، سواء أكان ذلك في قطاع الصناعات التحويلية، أو الصناعات الاستخراجية غير النفطية، أو في قطاع الاستثمار الخارجي، أو غير ذلك من مجالات الإنتاج والخدمات الممكنة. وبما أن مرتكزات القاعدة الإنتاجية للمنطقة تعتمد اعتماداً – شبه مطلق – على إنتاج النفط الخام وتصديره، فإن حكومات المنطقة ليس لها خيار سوى المبادرة إلى إنشاء المشروعات الاقتصادية مباشرة. حيث إن هذه المشروعات العامة يمكن أن تشكل أساس الهيكل الإنتاجي المباشر، كما أن أهميتها لا تقل عن أهمية مشروعات البنية الأساسية. وبالتالي على حكومات المنطقة أن تسرع بالتوجه إلى إنشاء المشروعات الإنتاجية العامة والمشاركة مع القطاع الخاص، بالقدر وبالحجم اللذين يتناسبان مع قدرتها، وبالسرعة اللازمة لامتصاص أكبر نسبة من الأرصدة النقدية المتاحة.

وتتمثل فرص الاستثمار المتاحة للمنطقة، والتي يعجز القطاع الخاص عن القيام بها منفرداً، في ثلاث قطاعات رئيسية هي: قطاع الصناعة التحويلية الموجهة للتصدير – قطاع الاستثمارات الخارجية – قطاع مشروعات بدائل الاستيراد القادرة على منافسة المستورد من السلع والخدمات.

ولكي تتضح معالم الصورة فيما يتعلق بهذه القطاعات، فسوف أحاول القاء الضوء على جدوى كل قطاع منها:

أ- قطاع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير:

إن الصناعات التحويلية الثقيلة التي تتوفر للمنطقة ميزة نسبية في إنتاجها مرحلياً، تركز - بشكل أساسي - على أمرين: أولهما: استخدام الغاز الطبيعي غير المصاحب محلياً كوقود أو مواد خام، وثانيهما: وجود القدرة على تمويل ما هو اقتصادي من المشروعات. وذلك لأن المشروعات ذات الحجم الاقتصادي تتطلب أن يكون رأس المال كثيفاً ومتاح. وهي صناعات تستخدم أحدث أساليب التقنية الحديثة، وتكون في مراحلها الأولى موجهة للتصدير، ثم تتحول تدريجياً إلى التكامل التحتي (Down Stream) بتشجيع قيام العديد من الصناعات المستخدمة لمنتجاتها إقليمياً وعربياً، وهذه الصناعات هي - في الحقيقة - الوسيلة التي تجتاز بها المنطقة مرحلة الاعتماد على تصدير الزيت الخام إلى مرحلة تنويع مصادر الإنتاج وزيادة مساهمة الصناعات التحويلية. والغرض منها، إلى جانب كونه مالياً واقتصادياً، يتمثل في استيعاب التقنية والفن الإداري والتسويق والقدرة على استنباطها، وذلك من خلال التركيز على عمل مواطني المنطقة في هذه الصناعات - وليس على استيراد الأيدي العاملة - مما يؤدي إلى القضاء على البطالة المقنعة والبطالة المرفهة في المجتمع.

وتشمل هذه الصناعات - وفقاً لما تبرزه الدراسات الاقتصادية الحالية، صناعة التكرير والأسمدة الكيماوية والبتروكيماويات الأساسية مثل الاثيلين والميثانول والبروبلين والبيوتادين والجيل الثاني من المنتجات التي يمكن اشتقاقها من هذه الصناعات (7). فضلاً عن بعض الصناعات المعدنية التي تشكل الطاقة جزءاً كبيراً من تكلفتها مثل صناعة الألومنيوم والحديد والنحاس وغيرها.

ولحسن حظ المنطقة فإنها تتمتع بميزة نسبية في إنتاج البتروكيماويات الأساسية، كما أنها لم ترتبط - بعد - بالتزام تصدير غازها الطبيعي غير المصاحب إلى الأسواق العالمية في شكل غاز مسال LNG، وهذا ما يتيح لها فرصة توطين الصناعات البتروكيماوية فيها، بما ينسجم مع مقتضيات النظام الاقتصادي الجديد، ومطالبة دول العالم الثالث بدعم إنتاجها وصادراتها من الصناعة التحويلية.

وقد أثبتت الدراسات توفر هذه الميزة النسبية في مجال الأسمدة الكيماوية والمنتجات البتروكيماوية الأساسية، حيث تقل تكلفة إنتاج المنطقة عن تكلفة الإنتاج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا الغربية، بنسبة قد تصل أحياناً إلى النصف (8). هذا مع العلم بأن الزيادة في الطلب العالمي فيما يتعلق بهذه المنتجات سيتضاعف عام 1987 مقارنة بعام 1977 م (9). في الوقت الذي لم يتجاوز فيه إنتاج الوطن العربي عام 1977 م من الأسمدة الكيماوية على سبيل المثال 3 % من الإنتاج العالمي (10).

ومن الجدير بالذكر أن هذه الصناعات تتطلب حجماً ضخماً من الاستثمارات لكي يتسنى لها أن تقوم، حيث يصل حجم الاستثمار حوالي 300 مليون دولار في المتوسط للمشروع الواحد (كان ذلك في مطلع ثمانينات القرن العشرين الماضي)، فضلاً عن أن الخبرة الإدارية والتقنية والاستثمارية اللازمة لإنشائها تعد "فوق قدرة القطاع الخاص". ومما يجدر ذكره أيضاً أن دول المنطقة تمتلك الطاقة والمواد الخام اللازمة لأي منها. إلى جانب وجود أهداف وطنية، تتعلق بخلق قطاعات منتجة ومراكز، يتم من خلالها توفير عمالة منتجة للمواطنين واستيعاب التقنية. من هذا المنطلق فإن تفوق القطاع العام على القطاع الخاص والتزامه تصبح له أسباب موضوعية، تحتم قيامه بمبادرة جادة في مجال إنشاء الصناعات التحويلية الثقيلة الموجهة للتصدير.

ب- قطاع الاستثمارات الخارجية:-

نتيجة للتدفقات النقدية المتزايدة على دول المنطقة، بشكل يفوق قدرتها الانتاجية والاستهلاكية على الامتصاص، تكونت لديها أرصدة نقدية ضخمة قدرها الدكتور عودة أبو رديني – الخبير في صندوق النقد العربي – بمبلغ ثمانية وتسعين بليون دولار في نهاية عام 1977. بينما لم تتجاوز خمسة بلايين ونصف بليون دولار في نهاية 1972. كما أشار هذا الخبير إلى انخفاض معدل دخل هذه الاستثمارات في الخارج عام 1977 عن معدل عام 1972⁽¹¹⁾. وإذا وضعنا في الحسبان التزايد في تدفق هذه العائدات خلال عام 1979 وعام 1980، فإن بلوغ هذه الفوائض 200 بليون دولار في نهاية 1980 يصبح أمراً محتملاً جداً.

وبذلك تواجه دول المنطقة تحدياً من نوع جديد بعد أن وجدت نفسها – دون سابق تخطيط أو تصور – من أكبر أصحاب الأرصدة المالية المستثمرة خارج حدودها، وبحكم ضعف القوة الدبلوماسية إلى جانب القدرة العسكرية لهذه الدول، فضلاً عن ضعف القدرة الإدارية اللازمة لاستثمار أرصدة بهذا الحجم في سوق عالمية تتصف بالاضطراب المالي والمخاطر السياسية، فإن هذا الوضع يعد وضعاً فريداً في نوعه قد يتعرض لمخاطر كبيرة متعددة. فمن المعروف أن من يمتلك المال الفائض عن الاحتياجات المحلية هو الذي يملك القوة السياسية، إلى جانب امتلاكه المعرفة والخبرة اللازمة لتأمين وحماية الاستثمارات الخارجية. لذا اقترنت استثمارات دولة ما في دولة أخرى بتفوق الأولى على الثانية في أغلب الأحوال، سواء أكان ذلك من الناحية السياسية والإدارية أو من الناحية الإدارية والخبرة الاستثمارية. ومن الواضح أن هذه الأمور لا تتحقق لدول المنطقة، بل أن العكس أقرب إلى الصحة. وهذا ما يخلق تحدياً لا بد من مواجهته.

ومواجهة هذا التحدي تتطلب الاهتمام بتحديد طبيعة هذه الفوائض، وما إذا كانت تمثل احتياطات جارية مؤقتة، أم أنها تمثل رأسماً سيوجه للاستثمار في الخارج، لحين توفر فرص استثمارية معقولة في الداخل.

ولقد تباينت دول المنطقة وتأرجحت في نظرتها إلى عائدات النفط التي لم يتم انفاقها في فترات الطفرات السعيرية للنفط. فقد كانت نظرة الإدارة الإنجليزية في إمارات الخليج العربي تقوم على أساس تخصيص نسبة محددة من عائدات النفط من أجل خلق احتياطي عام تكون مهمته استكمال موارد الحكومة في المستقبل بعد نضوب النفط. وقد استمر اتباع هذه السياسة مرتبطاً باستمرار "مستشار انجليزي" في إدارة إمارة ما. وساعد تزايد العائدات في الخمسينات على تبني مثل هذه السياسة بشكل أو بآخر في بقية دول المنطقة. وفي الستينات، ونتيجة لتعرض هذه الاحتياطات النقدية للمخاطر المالية، ومن أهمها: تخفيض الاسترليني، وعدم قدرة هذه الاحتياطات على إدرار دخل معقول من ناحية، والضيق المالي الذي واجهته دول المنطقة بحكم عدم نمو عائدات النفط فيها بنسب كافية لمواجهة أوجه الصرف التي أطلق لها العنان في الخمسينات من ناحية أخرى، فقد زالت الحصانة عن هذه الأموال التي أريد اعطاؤها صفة رأس المال، فأصبحت نتيجة لذلك احتياطات جارية للميزانيات العامة في الدول المعنية. ولقد اضطرت جميع دول المنطقة إلى سحب مبالغ متزايدة من هذه الاحتياطات لسد عجز الإيرادات العامة عن مقابلة النفقات العامة. وكان نتيجة ذلك أن أصبحت الاحتياطات العامة لجميع دول إمارات الخليج العربي (الكويت - البحرين - قطر - أبو ظبي) سواء أكانت مستثمرة في الداخل أو مودعة في الخارج تمثل 10.9 % فقط من إجمالي عائدات النفط التي تم تحصيلها منذ بدء إنتاجه، وذلك بدل أن تكون أكثر من 25% منه. ومن الواضح أن هذه النسبة تقل كثيراً عن الهدف المعلن، وهو تخصيص ما يقارب ثلث عائدات النفط من أجل بناء رأسمال قادر على إدرار دخل يحل محل عائدات النفط في المستقبل. والجدير بالذكر أن دخل هذه الأرصدة عام 1970 م لم يتجاوز 10 % من إيرادات الميزانيات العامة لدول إمارات الخليج العربي⁽¹²⁾.

وما زالت دول المنطقة حتى الآن لم تحدد طبيعة هذه الفوائض، ففي حين يرى بعضها أن هذه الأموال تعد رأسمالاً استثمارياً، مهمته تنويع مصادر الدخل، لا يصح استخدامه لسد عجز الميزانيات الحكومية، فإنه يجري التعامل مع هذه الأرصدة بشكل عملي، على أساس كونها احتياطياً جاريّاً للميزانية العامة يتم تسويله عند الحاجة لسد عجز تلك الميزانية. وفيما عدا صندوق احتياطي الأجيال القادمة في الكويت الذي لا يجوز السحب منه إلا بقانون. فإن مؤسسات الاحتياطي في بقية دول المنطقة غير مقيدة، وتعتبر الأموال المتاحة فيها وديعة متاحة للسحب لصالح وزارات المالية وليس رأسمالاً يحضر أنفاقه. وهذا المفهوم لعائدات النفط غير المنفقة يجب تغييره بتحويل هذه الفوائض إلى رأسمال في شركات ومؤسسات استثمارية، تضمن سلامة هذا الاستثمار من المخاطر، وتحقق عائداً معقولاً يتناسب مع المخاطر المالية والسياسية والاستثمارية التي يتعرض لها، هذا بالإضافة لوظيفة تلك المشروعات الانمائية. وهذا يستوجب ضرورة التمييز - من حيث

المبدأ – بين احتياطي مالي محدود يمكن تسميته احتياطي الميزانية العامة وبين المال الاحتياطي العام المقطع من دخل النفط والذي يجب اعتباره رأسمالاً غير متاح للسحب والتصفية لسد النفقات العامة. وبالتالي يجب أن يوجه هذا الرأسمال إلى الاستثمار الدائم، سواء أكان هذا الاستثمار في الداخل أو في الخارج، وسواء أكان استثماراً مالياً مؤقتاً أو استثماراً عينياً.

وهذا التمييز بين احتياطي الميزانية ورأس المال الاستثماري يتطلب التعجيل بخلق مؤسسات استثمارية قادرة على القيام بهذه المهمة الملحة، وحماية الأرصدة المتراكمة من المخاطر السياسية والمالية المحدقة بها. فقد أصبحت هذه الأرصدة كالجمر في أيدي المكلفين باستثمارها، لأن حجمها الحالي يفوق إمكانية استيعابها في استثمارات عينية، وإيداعها في البنوك أو إيكالها لوكلاء استثمار في الخارج يعرضها أيضاً لمخاطر مالية كبيرة، إلى جانب المخاطر السياسية التي بدأت تتزايد بتزايد حجمها. وهذه المخاطر المحدقة تخلق ظرفاً خاصاً تنفرد به دول المنطقة عن بقية دول العالم. ويتطلب هذا الوضع – بشكل ملح – معالجة هذه المشكلة الاقتصادية ذات المساس بمستقبل المنطقة بشكل عاجل وملح، مما يطرح دوراً هاماً للمشروع العام التجاري في الاستثمارات الخارجية والداخلية.

وإذا علم أن حجم رأسمال الشركات الاستثمارية والبنوك الكبيرة يتراوح بين 100 – 200 مليون دولار الواحد (كان ذلك في مطلع ثمانينات القرن العشرين الماضي)، فإن الاستثمار المجدي لفوائض دول المنطقة المقدر بمائتي بليون دولار في نهاية 1980 يحتاج إلى إنشاء حوالي ألفي شركة وبنك من هذا الحجم، وعشر هذا العدد – أخذاً في الاعتبار نوعية المؤسسات والفترة الزمنية اللازمة لإنشائها – يفوق قدرة القطاع الخاص، وتحتاج المسألة إلى معالجة سريعة من القطاع العام بإنشاء المشروعات العامة التجارية قي كافة قطاعات الإنتاج وتهيئة الكوادر الوطنية اللازمة لحسن إدارتها.

ج- قطاع مشروعات بدائل الاستيراد:

تكاد دول المنطقة أن تستورد جميع احتياجاتها، سواء المصنعة أو الزراعية منها، فضلاً عن الخدمات. ويرجع هذا إلى عدد من الأسباب. أهمها عدم وجود استراتيجية تنموية فعالة، وارتفاع تكلفة الانتاج المحلي نسبياً، وضيق السوق بالنسبة لكل دولة على حدة. وإذا استثنى أثر غياب استراتيجية السوق بالنسبة لكل دولة على حدة. واستثنى أيضاً أثر غياب استراتيجية واضحة المعالم مؤثرة على الإنتاج الوطني، باعتبار أن هذا القصور هو سبب كل لمشكلات الاقتصادية بشكل عام وليس قاصراً على مشروعات بدائل الاستيراد فحسب، فإن ارتفاع التكلفة المحلية وضيق السوق هما الأمران اللذان يتوجب إيجاد حل لهما، حتى يمكن للمنطقة

الاستفادة من فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع، ومن الواضح أن القطاع الخاص عاجز عن مواجهة مثل هذا التحدي الذي يفترض لمجابهته أن يكون ثمة تنسيق اقليمي على مستوى الدول بالإضافة لما يحتمه من حجم استثمار عال لازم لإقامة مشروعات اقتصادية كبيرة وحديثة قادرة على تنظيم نفسها بشكل يجعل تكلفة انتاجها أمراً مقبولاً ومعقولاً من زاوية تسويقه في السوق المحلية والاقليمية.

ولكي تتحقق الفائدة المرجوة من الفرصة الاستثمارية التي تتيحها مشروعات بدائل الاستيراد، خاصة مشروعات الصناعات التحويلية، مثل صناعة الآلات والصناعات المعدنية ومنتجات الجيل الثالث وما بعده من البتروكيماويات ومواد البناء والصناعات الغذائية، ومشروعات الخدمات المالية والخدمات الفنية فإنه لا بد من الاتجاه إلى إقامة المشروعات العامة المشتركة بين الدول وبين القطاع العام والخاص، المحلية والإقليمية والعربية المشتركة، لما توفره السوق الإقليمية والعربية من حجم تعجز عن توفيره سوق أية دول بمفردها. ومن المعروف أن عدد سكان الدول المنتجة للنفط في الجزيرة العربية يقدر بحوالي 12 مليون نسمة عام 1980)، وأن متوسط الدخل الفردي يقدر بحوالي 18 ألف دولار سنوياً^(*)، ومتوسط الاستهلاك الفردي بحوالي 8000 دولار سنوياً، وعلى ضوء هذا فإن القوة الشرائية لسوق دول المنطقة – مجتمعة – يمكن تقديرها بما يساوي سوق 100 مليون نسمة في الدول المتوسطة الدخل أو 200 مليون نسمة في الدول المنخفضة الدخل. ولا شك أن سوقاً هذه قوتها الشرائية توفر مجالاً خصباً لإقامة العديد من المشروعات الاقتصادية الكبيرة التي يمكن أن تقام في أكثر من موقع مما يوفر حداً معقولاً من المنافسة الصحية بينها. والواقع أن إنشاء مشروعات كبيرة وحديثة موجهة أساساً لسد احتياجات السوق الإقليمية والعربية، وإمكانية تكرار العديد منها، يتيحان قدراً من المنافسة ورقابة السوق، وهذا مما يؤدي إلى تحسين نوعية الإنتاج وخفض تكلفة الإنتاج المحلي إلى مستوى تكلفة المنتجات المستوردة.

من هذا يتضح وجود مجالات استثمارية ضخمة متاحة للمنطقة، التي هي في أمس الحاجة إلى الاستفادة منها لبناء مستقبلها الاقتصادي. وسواء أكانت هذه الاستثمارات في مجال الصناعات التحويلية المعدة للتصدير أو في مجال الاستثمارات الدولية أو في الصناعات والمشروعات اللازمة لسد احتياجات المستهلك الإقليمي والعربي (بدائل الاستيراد) فإن هذه الاستثمارات تحتم إقامة مشروعات كبيرة ذات حجم اقتصادي. وهذا ما يتطلب استخدام أحدث أساليب التقنية والمعرفة الإدارية المناسبة، فضلاً عن احتياجها لرأس مال ضخم، وقدرة على تحمل المخاطر التجارية وتنسيق اقتصادي. وكل هذا لا يتسنى له أن يتحقق بالحجم والسرعة المطلوبين، إلا عن طريق قيام المشروعات العامة التجارية وتأكيد دورها القيادي في هذه المجالات.

خامساً: خاتمة

دور المشروعات العامة في المنطقة

إن طبيعة دور المشروعات العامة يجب أن تتحدد من منطلق كون النفط ثروة ذات ملكية عامة، وإن إنتاجه إنتاج غير متكرر. كما أنه يجب الحرص على ضرورة توظيف هذه المشروعات لبناء القاعدة الإنتاجية البديلة للنفط، واستيعاب التدفقات النقدية استيعاباً منتجاً، يتسنى من خلاله التخفيف من الآثار السلبية لهذه التدفقات على مستقبل التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة.

لذلك فإنه إذا كان دور المشروعات العامة بالنسبة للدولة العصرية ينطلق – كما سبقت الإشارة – من منطلقين أساسيين، يتمثلان في تحقيق المصلحة الوطنية، وفي القدرة على توفير أداة من أدوات السياسة الاقتصادية تكون أكثر فعالية وكفاءة لدعم عملية التنمية فيها، فإن دول المنطقة محتاجة لمراجعة طبيعة وحجم دور المشروعات العامة على ضوء الخصائص الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة وعلى ضوء المشكلات الناجمة عنها.

وقد تبين – من قبل – أن هذه الخصائص والمشكلات تضيف مبررات عقلانية ودواعي إضافية لإنشاء المزيد من المشروعات العامة، والتعويل عليها في الاحتفاظ بالصفة العامة لثروة المجتمع.

كما أن المشروعات العامة تمثل الوسيلة التي يجب – بواسطتها – أن تستثمر نسبة من أموال الاحتياطات العامة لدول المنطقة و "صناديق الأجيال القادمة" خشية تعرض أرصدها للاضطراب المالي. وهذه المشروعات هي التي يعول عليها أيضاً في بناء قاعدة إنتاجية مباشرة، والإسراع بذلك، فضلاً عن دورها في إيجاد متطلبات قطاعات البنية الأساسية. كما أنها تمثل أهم الوسائل للاستفادة من فرص الاستثمار الاقتصادي المتاحة واللازمة لتوفير مصادر دخل، وإيجاد فرص عمالة، وتنويعها تدريجياً من أجل تدارك احتياجات الانتقال إلى عصر ما بعد النفط. ومثل هذه المشروعات هي المعول عليها من أجل تخفيف التوجه الاستهلاكي لمجتمعات المنطقة وتدارك آثاره السلبية. وإلى جانب كل ذلك فإن إنشاء المشروعات العامة هو العلاج الحاسم لآثار الروح التقليدية المحافظة في القطاع الخاص، ولتردده في القيام بالاستثمارات الكبيرة ذات الصفة الاقتصادية والتقنية المعقدة منفرداً وإنما يفضل الاشتراك مع الحكومة في المشروعات العامة المختلطة.

وإدراكاً لهذه الخصائص، وبالأخذ في الاعتبار المبررات والدواعي الإضافية، فإن دور المشروعات العامة في تنمية أقطار المنطقة يجب أن يكون دوراً استراتيجياً، يستهدف تحقيق التماسك الاجتماعي وإحداث التغييرات الهيكلية وزيادة فعالية أفراد المجتمع وجماعته والتركيز على توجيههم الإنتاجي. هذا إلى جانب قيام

هذه المشروعات بالدور المتعارف عليه في الدول النامية الأخرى باعتبار ان المشروعات العامة رائدة في عملية التحديث وفتح المجالات الجديدة وقائدة لقطاعات الإنتاج الرئيسية. ولذلك فإن معيار تحديد مجالات نشاط المشروعات العامة ومدى الاعتماد عليها –مقارنة بالمشروعات الخاصة المنفردة – يجب أن يكونا وفقاً لقدرة كل منهما على المبادرة الخلاقة والكفاءة في استخدام الموارد المتاحة، وتحقيق مردود اقتصادي واجتماعي أعلى من المردود الذي يمكن أن يحققه المشروع المنافس، دون أن تكون ثمة قيود إدارية معادية للمشروعات العامة، تحت تأثير مقولات اجتماعية وأيديولوجية بعيدة عن تراث المنطقة.

وإذا كان ما سبق يؤكد أهمية دور المشروعات العامة في تنمية أقطار الجزيرة العربية – المنتجة للنفط – فإن كفاءة أداء هذه المشروعات وفعالية أجهزة الرقابة عليها في الوقت الحاضر كما تم مناقشتها في كتاب المشروعات العامة، تشيران إلى طبيعة العقبات وحجم المشكلات التي تواجه أداء هذه المشروعات لدورها الهام ونوعية الكوادر الوطنية المطلوبة.

المراجع والمصادر والملاحظات

- (1) The Economist, 30 Dec, 1980 P. P. 37 – 58.
- (2) Holland, Stuart, Europe's New Public Enterprises, In Vernon, R., Big Business and the State, P. 31.
- (3) لمزيد من التفصيل فيما يتعلق بهذه المبررات انظر:
- Hanson, Alvin, H., Public Enterprise and Economic Development, London Routledge & Kegan Paul, 1965.
 - United Nations Department of Economic & Social Affairs, **Management and Supervision of Public Enterprise in Developing Countries**, New York, 1974.
 - Jones, Leory P., **Public Enterprise and Economic Development: The Korean Case**, Korea Development Institute, Seoul, 1975.
- (4) د. محمد ضياء الدين الرئيس – الخراج في الدولة الإسلامية – ص 104.
- (5) د. غازي عبيد مدني (اشراف) "الهيكل القطاعي والتنسيق بين خطط التنمية" ص 13.
- (6) د. علي خليفة الكواري، ماهية التنمية الاقتصادية – الاجتماعية، ص 7 – 10.
- (7) د. علي خليفة الكواري، اقتصاديات الاستخدامات البديلة للغاز الطبيعي غير المصاحب في الخليج العربي، مجلة النفط والتعاون العربي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبتروول، المجلد السادس، العدد الثالث 1980 م، من ص 29 إلى ص 51.
- (8) المرجع السابق – ص 45.
- (9) نفس المرجع – ص 47.
- (10) نشرة الاتحاد العربي لمنتجي الأسمدة الكيماوية، الأمين العام يبدد المخاوف والتردد في التوسع في صناعة الأسمدة العربية، كانون أول (ديسمبر) 1979، ص 4.
- (11) Middle East Economic Survey, (Mees) 23rd April, 1979. P. 10.
- (12) Al- Kuwari, A. K. On Revenue in the Gulf Emirates, PP. 133. 172
- رأسمال الشركة العربية للاستثمار يبلغ 200 مليون دولار، ورأسمال بنك الخليج يبلغ 100 مليون دولار.

(●) على أساس مستوى الإنتاج الحالي، تقدر عائدات النفط لعام 1980 بحوالي: 150 بليون دولار وعلى أساس أنها تمثل 70 ٪ من الدخل القومي فإن الدخل القومي يمكن تقديره بحوالي 214 بليون دولار. وعلى أساس أن سكان المنطقة 12 مليون نسمة فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يقدر بحوالي 18 ألف دولار سنوياً.

(●) إمارة أبو ظبي هي الوحيدة التي ما زالت – من حيث المبدأ – لا تجيز تملك الأراضي من قبل الأفراد وإنما تعطي لهم حق انتفاع بها فحسب، ولكن – على ما يبدو – فإن الدولة بدأت تعوض عن المساكن القديمة في العين تعويضات كبيرة، وذلك خلال السنوات الأخيرة.

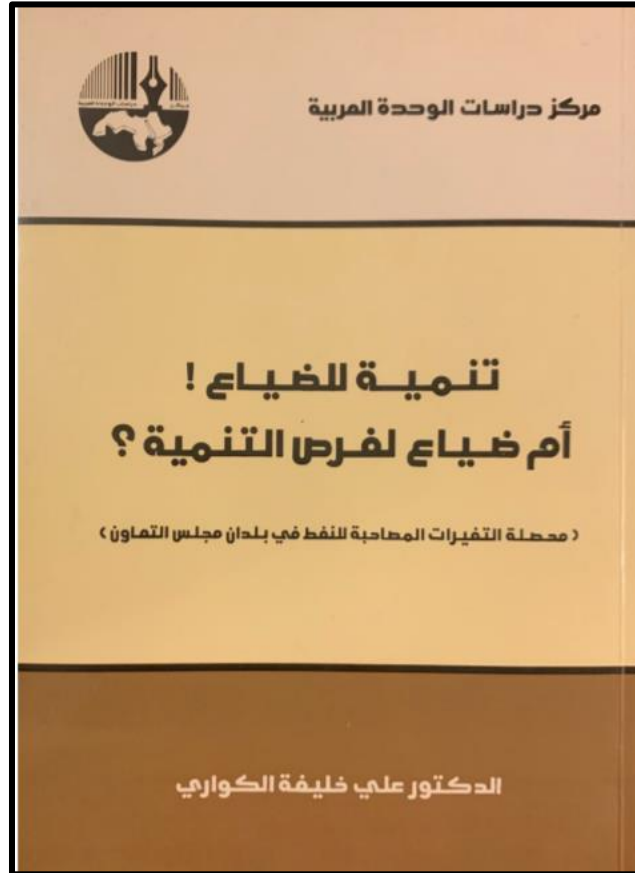
محصلة التغييرات المصاحبة للنفط في أقطار مجلس التعاون**

خاتمة كتاب:

تنمية للضياع!... أم... ضياع لفرص التنمية؟

الدكتور علي خليفه الكواري

عام 1995



** المصدر: خاتمة كتابي: علي خليفه الكواري، تنمية للضياع! أم ضياع لفرص التنمية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، الطبعة الثانية 1996. ص 259-276.

ما محصلة التغييرات المصاحبة للنفط في دول المنطقة (أقطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية)؟ هذا هو السؤال المركزي الذي حاولت هذه الدراسة أن تجيب عليه من خلال دراسة "حالة قطر". والإجابة التي أكدتها فصول الدراسة، تشير إلى أن تلك التغييرات – الفجائية والعشوائية – لم تكن عملية تنمية بالمعنى المتعارف عليها لمفهوم التنمية بمسمياتها الحميدة كافة، ابتداءً بمصطلح التنمية الاقتصادية ومروراً بمصطلح التنمية الاقتصادية – الاجتماعية أو التنمية الشاملة، والتنمية المستدامة إلى جانب مصطلح التنمية المعتمدة على الذات والتنمية المستقلة، وانتهاءً بمصطلح التنمية البشرية الذي اعتمده تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

ومما يؤسف له حقاً أن تأثير تلك المحصلة التي أسفرت عنها التغييرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها دول المنطقة، منذ أن بدأ تصدير النفط من كل منها، لم تقف عند مجرد ضياع فرص التنمية في الماضي، وإنما أصبحت معطياتها وتداعياتها تهدد مجتمعات المنطقة – في الوقت الحاضر – بنمط من "تنمية" الضياع"، نتيجة تراكم مشكلات هيكلية مزمنة، وإفراز إشكاليات اجتماعية معقدة، وبروز أوجه خلل متعددة، أخذت جميعها في التفاقم تدريجياً.

أولاً: مفهوم التنمية

يحسن بنا – في سياق نفي بدء عملية تنمية في دول المنطقة – أن نعود إلى توضيح مفهوم التنمية المتعارف عليه، وأن نحدد المقومات التي تركز عليها عملية التنمية ونبين الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

والتعريف المختصر الذي توصلنا إليه – منذ مدة – في ضوء الاهتمام العالمي والعربي والإقليمي، بتحديد معنى مصطلح التنمية، باعتبارها عملية حضارية مستدامة وحقاً من حقوق الإنسان، يعتبر "التنمية الشاملة عملية مجتمعية واعية ومستدامة (sustained) موجهة وفق إرادة وطنية مستقلة من أجل إيجاد تحولات هيكلية وإحداث تغييرات سياسية – اجتماعية – اقتصادية تسمح بتحقيق تصاعد مطرد لقدرات المجتمع المعني وتحسين مستمر لنوعية الحياة فيه"⁽¹⁾.

وقد تم، أخيراً، التأكيد على عناصر تعريف مصطلح التنمية الشاملة – السابق ذكره – عندما أطلق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصطلح التنمية البشرية على عملية التنمية المرغوبة، وعرفها بأنها "عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة للناس"⁽²⁾. وقد أخذت تقارير التنمية البشرية – الصادرة سنوياً عن البرنامج – على عاتقها توصيف مفهوم التنمية البشرية وتحديد مقوماته والقيام بتطوير مؤشرات الكمية والجزئية، الكمية منها والكيفية.

ومنذ البداية تم ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الاقتصادي. واعتبر مؤشر النمو الاقتصادي أحد المؤشرات المركزية لدليل التنمية البشرية. ويؤكد تقرير التنمية البشرية لعام 1991 على ذلك بقوله: "التنمية البشرية تتطلب نمواً اقتصادياً – بدون نمو اقتصادي لن يكون من الممكن تحقيق تحسن متصل في الأحوال البشرية عموماً"⁽³⁾. وتم اعتماد مؤشرات كمية لقياس تحسن نوعية الحياة المادية (الدخل والصحة والمعرفة). إلى جانب ذلك تم التأكيد على مؤشرات كيفية لقياس نوعية الحياة (حقوق الإنسان، والمشاركة السياسية الفعالة والأمن الفردي والاجتماعي والقومي). وأكد تقرير 1992 أن "الحرية السياسية هي عنصر جوهري من عناصر التنمية البشرية"⁽⁴⁾، كما أكد تقرير عام 1993 أن المشاركة معناها "اشتراك الناس عن كثب في العمليات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تؤثر على حياتهم"⁽⁵⁾.

وأخيراً أكد تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الأفق الزمني، كما أكد العدالة بين الأجيال من خلال تأكيده ضرورة اطراد تحسن مؤشرات النمو والتحول، واستخداماتهما متصاعدين عبر الزمن. وفي ذلك تأكيد على أن التنمية عملية وليست حالة، واتجاه مستمر في النمو وليست مجرد وضع طارئ مرهون بسببه، يتقلب صعوداً وهبوطاً تعبيراً عن فقدان المقومات الذاتية ونتيجة لارتباط التغيير بوضع طارئ أو عوامل خارجية. ويوصف تقرير 1994 التنمية البشرية بأنها نموذج للتنمية "يمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى حد ممكن وتوظيف تلك القدرات أفضل توظيف لها في جميع الميادين (...). وهو يحمي أيضاً خيارات الأجيال التي لم تولد بعد. ولا يستنزف قاعدة الموارد الطبيعية اللازمة لدعم التنمية في المستقبل". ويخلص التقرير إلى أن "التنمية المستدامة تعالج الإنصاف داخل الجيل الواحد والإنصاف بين الأجيال" (...). وفي التحليل الأخير، التنمية البشرية المستدامة تنمية مواتية للناس، ومواتية لفرص العمل، ومواتية للطبيعة. فهي تعطي أعلى أولوية للحد من الفقر، وللعمالة المنتجة، وللتكامل الاجتماعي، ولإعادة توليد البيئة" (...). "وهي تعجل بالنمو الاقتصادي وتترجمه إلى تحسينات في حياة البشر دون تدمير رأس المال اللازم لحماية فرص الأجيال المقبلة"⁽⁶⁾.

ويحذر مفهوم التنمية البشرية من رهن المستقبل واستمراء الاستهلاك بواسطة التمويل عن طريق الديون المالية، أو استنزاف الثروات الطبيعية، أو تدمير البيئة، أو تهديد التجانس والتكامل الاجتماعي. وينذر تقرير عام 1994 قائلاً: "كل الديون المؤجلة ترهن الاستدامة، سواء كانت ديوناً اقتصادية أو ديوناً اجتماعية أو ديوناً إيكولوجية"⁽⁷⁾.

بعد هذا التوضيح لعناصر مفهوم التنمية والتأكيد على مقوماتها وبيان مؤشراتها الكمية والنوعية، لا بد من إشارة – ولو عابرة – إلى مفهوم التنمية الاقتصادية ومفهوم النمو الاقتصادي. لعل إدراكنا لمعنى النمو

الاقتصادي والتنمية الاقتصادية يبين أسباب نفينا أيضاً حتى صفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن محصلة "التغيرات الاقتصادية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط.

فالتنمية الاقتصادية جرى تعريفها منذ مطلع الستينيات بأنها "العملية التي يتم بواسطتها، في بلد معين، تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد عبر فترة طويلة من الزمن" (8). ويلاحظ أن التعريف يؤكد أن التنمية عملية وليست حالة، ولذلك اشترط اطراد تزايد الدخل الحقيقي للفرد سنوياً، عبر فترة طويلة من الزمن لا تقل عن عقدين أو ثلاثة، وذلك تعبيراً عن وجود تحولات هيكلية تؤدي باستمرار إلى مزيد من نمو القدرات وإطلاق الطاقات التي تعكس نفسها في زيادة إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع. أما النمو الاقتصادي (economic growth) فإن تعريفه المتفق عليه في علم الاقتصاد – كما توصل إليه سيمون كوزنت، أستاذ الاقتصاد في جامعة هارفرد، عند دراسته التاريخية المقارنة للنمو الاقتصادي في الدول المتقدمة – يؤكد أن النمو الاقتصادي هو "الزيادة المستدامة (sustained) في متوسط إنتاج الفرد أو العامل" (9). وبذلك نجد أيضاً أن النمو الاقتصادي يعني وجود اتجاه مستمر غير متأرجح لنمو إنتاجية الفرد عبر فترة طويلة من الزمن (هذا وإن كان نمواً تلقائياً مقارنة بعملية التنمية).

ثانياً: ماهية التغيرات المصاحبة للنفط

يتبين لنا إذاً من تحديد معنى مصطلح التنمية بكل مسمياتها الإيجابية أنها مفهوم مركب. فالتنمية عملية (process)، كما أنها آلية (mechanism). هذا إلى جانب كونها أداة ووسيلة لتحقيق أهداف مرحلية ضمن إطار غايات إنسانية وحضارية ذات أبعاد مجتمعية. أما مؤشرات المتداخلة والمنكاملة فهي أربعة:

- 1- نمو اقتصادي بمعنى تزايد مطرد في إنتاجية الفرد وإنتاج المجتمع.
- 2- تحولات هيكلية تطل أوجه التخلف كافة – السياسية والإدارية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – بهدف تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة على المستويين الفردي والجماعي.
- 3- تحسن مطرد ومستدام لنوعية الحياة المعنوية والمادية لأفراد المجتمع وجماعته.
- 4- تكريس نسق اجتماعي يهدف إلى توسيع الخيارات المتاحة للمواطنين بأجيالهم المتعاقبة، وذلك تعبيراً عن تبني استراتيجية مجتمعية للتنمية المستدامة.

وإذا أجرينا مقارنة موضوعية بين مفهوم التنمية الذي سبقت الإشارة إليه، وبين التغيرات الاقتصادية والاجتماعية – الفجائية والعشوائية المتقلبة – التي شهدتها المنطقة في عصر النفط، يتبين لنا مدى ابتعاد تلك

التغيرات عن نهج التنمية، ويتأكد لنا أنها لا ترقى إلى مستوى عملية تنمية بأي من التسميات المستحبة، بل إن مسار تلك التغيرات أخذ تدريجياً عبر حقب اليسر والعسر يصبح أقرب إلى "تنمية الضياع" منه إلى أي من تسميات التنمية المتعارف عليها.

وهذا الانحراف – عن نهج التنمية المستحبة – أكدت عليه أدبيات التنمية بشكل عام، كما أكدت خطورة غيابه أدبيات التنمية في المنطقة، التي كشفت قصور التغيرات التي شهدتها المنطقة في عصر النفط عن بلوغ مستوى عملية تنمية. ولعل نظرة إلى عناوين المراجع التي يشملها كشف المصادر التي استفادت منها هذه الدراسة، تشير إلى إدراك الدارسين طبيعة تلك التغيرات الفجائية والعشوائية المتقلبة، ومدى قصورها عن بلوغ عملية تنمية مستدامة. لقد أكدت أدبيات التنمية

بشكل عام، وأدبيات التنمية حول المنطقة بشكل خاص عجز تلك التغيرات عن توسيع الخيارات المتاحة للأجيال المتعاقبة، وذلك بسبب قصورها عن تنمية القدرات وإطلاق الطاقات الخيرة اللازمة لاستدامة مستويات المعيشة وخلق فرص عمل كريمة مجدية اقتصادياً، نتيجة لتدني مستويات المشاركة بكل أبعادها ونتيجة لانحراف نظام الحوافز الذي أفرزته التوجهات الاستهلاكية لتلك التغيرات... هذا من ناحية.

ومن ناحية أخرى... يبدو أن تلك التغيرات لم تهتد بنسق اجتماعي يصون الهوية ويحافظ على المصالح العليا للمجتمع باعتباره مؤسسة دائمة تتعاقب عليها الأجيال، وإنما كانت تغيرات منفصلة من عقالها، لم تضبطها استراتيجياً تنموية تلتزم باجتماعية الهدف وعقلية المنهج. ولذلك أصبح من الصعب على حكومات المنطقة أن تواجه المأزق الذي قادت إليه تلك التغيرات في حقب اليسر، وذلك عندما بدأت حلبة العسر النسبي الراهنة في منتصف الثمانينيات. كما كان تردد حكومات المنطقة في تغيير أسلوب حكمها سبباً إضافياً أدى إلى المأزق الراهن الذي حول تلك التغيرات، تدريجياً، إلى نمط من "تنمية" الضياع"، وذلك عندما وجدت حكومات المنطقة "أن فرض الحرمان مهمة سياسية تتطلب تدبيراً أكثر مما تحتاج مسألة توزيع المنافع"⁽¹⁰⁾ فضلت الحكومات – مع الأسف – اللجوء إلى حلول أنية وجزئية في انتظار أن تزول الأزمات المتلاحقة التي فرضتها المستجدات على المنطقة. لذلك استنزفت الحكومات احتياطياتها العامة، واضطرت إلى الاستدانة من الداخل والخارج، راهنة بذلك المستقبل عندما أضافت ديوناً مالية، إلى ما ترتب، نتيجة التغيرات التي صاحبت عصر النفط، من ديون إيكولوجية بسبب استنزاف الثروة النفطية وهدر الموارد الطبيعية الشحيحة، وديون اجتماعية نتيجة عدم تماسك المجتمع، وديون اقتصادية بسبب الخلل الإنتاجي، وديون أمنية نتيجة الانكشاف على الخارج.

وإذا كان من اليسير نفي صفة التنمية الشاملة والتنمية البشرية عن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي صاحبت عصر النفط، فهل من الممكن أيضاً نفي صفة التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي عن تلك التغيرات؟ ولعل نظرة مدققة إلى أسباب التغيرات الاقتصادية التي صاحبت عصر النفط، وتحري تأثيراتها في إنتاجية الفرد، وبناء قاعدة إنتاجية بديلة من النفط، تساعدنا على الإجابة عن هذا السؤال.

وابتداءً نلاحظ – إذا نظرنا بإمعان – أن دول المنطقة لم يتحقق فيها تزايد مطرد في متوسط الدخل الحقيقي للفرد لأية فترة طويلة من الزمن، وإنما نجد أن متوسط دخل الفرد – الحقيقي والنقدي – يتأرجح بين ارتفاع قياسي وهبوط حاد وذلك تعبيراً عن اتجاهات الطلب العالمي على النفط الخام وانعكاساً لمستويات أسعاره في السوق العالمية التي تحكمها عوامل خارجية، كما تخضع لتأثيرات التقدم التقني. ويمكننا أن نلاحظ تأرجح متوسط دخل الفرد بل تأرجح الناتج المحلي الإجمالي في كل عقد من العقود التي شهدت عصر النفط في المنطقة، ابتداءً من عقد الخمسينيات حتى وقتنا الحاضر (11).

وهذا التأرجح في متوسط دخل الفرد يؤكد حقيقة ليست في حاجة إلى كثير من التأكيد لكل ذي بصيرة، ألا وهي أن مصدر الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي متوسط دخل الفرد في دول المنطقة، ليست له علاقة بإنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب مفهوم النمو الاقتصادي، ولا يعكس تأثير تغييرات بنائية وتحولات هيكلية قادرة على استدامة مستويات الدخل المتحقق كما يتطلب مفهوم التنمية الاقتصادية، وإنما اعتمدت مستويات الناتج المحلي الإجمالي ومتوسطات دخل الفرد في المنطقة دائماً على استنصاب ثروة طبيعية غير متجددة (النفط)، كما اعتمدت على مستويات أسعار صادرات النفط الخام إلى السوق العالمية.

وقد بين تقييم جاسم السعدون لتجارب التنمية في دول المنطقة هبوط متوسط دخل الفرد بدلاً من زيادته – كما يتطلب مؤشر النمو الاقتصادي – حيث تشير الأرقام المجمعَة لدول مجلس التعاون "إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية كان حوالي 10.5 آلاف دولار عام 1982 وأصبح 8.1 آلاف دولار عام 1992" (12). وتوضح الأرقام المجمعَة لدول المنطقة أن الهبوط لم يكن في متوسط دخل الفرد فحسب، وإنما في قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، الذي قدر انخفاضه في عام 1992 بنحو 15 بالمائة عن مستواه في عام 1982، وجدير بالتأكيد أن المشكلة هنا ليست في انخفاض متوسط دخل الفرد، وإنما المشكلة في تأرجحه انعكاساً لأسعار النفط ومستوى الطلب عليه.

ويتضح من تلك الأرقام أن النمو الاقتصادي الصافي في دول المنطقة خلال عقد من الزمان، لم يكن إيجابياً، وإنما كان سلبياً فيما يتعلق بمتوسط دخل الفرد، وفيما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي أيضاً. هذا على الرغم

من اعتبارنا الناتج المحلي الإجمالي في دول المنطقة، تجاوزاً، معبراً عن عملية إنتاجية، في حين أننا نعلم بالتأكيد بأنه يمثل في معظمه ريع تصدير ثروة ناضبة، وليس مؤشراً على تزايد إنتاجية الفرد أو العامل كما يتطلب تعريف النمو الاقتصادي.

ولعل الأداء المتأرجح لاقتصادات المنطقة، وعدم قدرتها على استدامة مستويات الدخل لفترة طويلة من الزمن، ينفي عن تلك التغييرات الاقتصادية والاجتماعية صفة النمو الاقتصادي بالمعنى العلمي المتعارف عليه في علم الاقتصاد. كما أن الطبيعة الريعية لاقتصادات دول المنطقة، واستمرار اعتماد النشاطات الاقتصادية الاجتماعية في كل منها، على الإنفاق العام الذي يتم تمويل أكثر من 90 بالمائة منه من عائدات النفط السنوية، أو من فوائض عائدات النفط في سنوات اليسر، أو من الاقتراض بضمانات عائدات النفط في المستقبل... يشير إلى فشل دول المنطقة في بناء قاعدة إنتاجية بديلة من النفط، يمكنها تدريجياً توفير مصادر دخل وفرص عمل بديلة مما يوفره ريع صادرات النفط.

لذلك وجدنا أن دول المنطقة – عندما تراجع الطلب العالمي على النفط وانهارت أسعاره في منتصف الثمانينيات – لم تجد لديها غير النفط نفسه تراجع إليه من أجل المحافظة على الإنفاق العام الحرج الذي يتم الاعتماد عليه بشكل شبه مطلق في تحريك النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والمحافظة على مستويات مقبولة من المعيشة وفرص العمل. فسحبت حكومات المنطقة في غضون بضعة سنوات معظم الفوائض النفطية التي تراكت في أرصدة خارجية من الممكن تسهيلها (الاستثمارات الخارجية). وبعد أن تم تبديد معظم تلك الأرصدة الخارجية التي قدرت في عام 1980 بمبلغ 214 مليار دولار⁽¹³⁾، وربما بلغت في نهاية 1983 نحو 300 مليار، لم يكن أمام الحكومات من مخرج سهل سوى الاقتراض بضمان عائدات النفط المستقبلية.

وتقدر حصيلة العجز في الميزانيات العامة للدول الست في الفترة (1989 – 1993) فقط بنحو 135 مليار دولار، وقد تم تمويل نحو 82 مليار دولار بخلق دين عام داخلي وخارجي⁽¹⁴⁾، واستدين الباقي من الجهاز المصرفي المحلي حتى وصلت مستويات الاقتراض من المصارف التجارية المحلية أقصى طاقة ممكنة لها وأصبح يشكل خطراً على ملاءة المصارف الوطنية نفسها.

ثالثاً: ضياع فرص تنمية محتملة

نتضح لنا – من المقارنة السابقة – ماهية التغيرات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها المنطقة في عصر النفط. ويتبين لنا أن تلك التغيرات لم ترق حتى إلى مستوى نمو اقتصادي، فضلاً عن قصورها عن بلوغ مستوى عملية تنمية، بسبب افتقارها إلى عقلانية المنهج واجتماعية الهدف. وبذلك أضاعت تلك التغيرات العشوائية المتقلبة على المنطقة فرص تنمية محتملة، نتيجة عجزها عن إحداث تغييرات هيكلية تسمح ببناء قاعدة إنتاجية – مؤسسية وبشرية ومادية – بديلة من النفط، تكون قادرة ذاتياً على أن تحافظ على مستويات معيشة معقولة – ليست بالضرورة مستويات المعيشة نفسها التي سمح بها ريع النفط – وفرص عمل مجدية وكريمة، عندما تنضب الثروة النفطية أو يؤدي التقدم التقني إلى تآكل ريعها الاقتصادي تدريجياً.

وقد اتضح لنا قصور تلك التغييرات، عن بلوغ مرتبة التنمية الاقتصادية أو النمو الاقتصادي، من خلال تطبيق مؤشرات النمو الاقتصادي أو التنمية الاقتصادية على الأداء الاقتصادي لدول المنطقة. فدول المنطقة شهدت طفرات في الدخل بسبب تصدير ثروة طبيعية ناضبة، تهيأت لها أسواق خارجية مواتية. لذلك كان من الطبيعي جداً أن تتأرجح مستويات الدخل كلما تغيرت تلك العوامل التي أدت إلى طفرته في المقام الأول. من هنا لم تستطع أية من دول المنطقة خلال أي عقد من العقود التي صاحبت عصر النفط، أن تحقق تزايداً مطرداً في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، باعتبار ذلك مؤشراً على اطراد ارتفاع إنتاجية الفرد أو العامل، ودليلاً على استقرار العملية الإنتاجية، نتيجة بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية في استدامة النمو المستمر في متوسطات الدخل الحقيقي للفرد، عبر فترة طويلة من الزمن.

وإذا كانت تلك التغيرات قد عجزت عن تحقيق التنمية الاقتصادية كما عجزت عن تحقيق النمو الاقتصادي، فإنها – بحكم التعريف – قاصرة على بلوغ مرتبة عملية التنمية الشاملة أو التنمية البشرية، إذ يشكل اطراد تزايد متوسط الدخل الحقيقي للفرد لفترة طويلة، إضافة إلى بناء قاعدة إنتاجية تعتمد على مقوماتها الذاتية، مرتكزات أساسية لعملية التنمية المستدامة بكل مسمياتها المستحبة.

وهذا العجز لا ينفي وجود تحسن – مرهون استمرار معظمه باستمرار تدفق ريع النفط على الميزانيات العامة لدول المنطقة – في جوانب من الحياة المادية، مثل ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع المستوى الصحي وانتشار التعليم. لكن تبقى الحقيقة بأن ذلك التحسن يمثل حالة سمحت بها الوفرة النفطية، وليست عملية تعبر عن اتجاه مستمر في التحسن يعكس تحولات في الأبنية الاقتصادية والاجتماعية. لذلك بدأت مستويات المعيشة تتراجع بشكل عام، ومستويات معيشة ذوي الدخل المحدود تتراجع بشكل خاص. كذلك من الممكن أن تتراجع خدمات الصحة والتعليم والإسكان وغيرها تحت ضغط انخفاض معدلات الإنفاق العام التي تعكس ظاهرة تآكل ريع النفط.

أما الجوانب المعنوية من الحياة فلم تشهد تحسناً يذكر، باستثناء الكويت التي عاشت فترات متقطعة من الحياة الدستورية وتمتع بعض مواطنيها بقدر من حق الانتخاب، كما توفر فيها قدر من حرية التنظيم والتعبير وحكم القانون. ولذلك فإن المشاركة السياسية الفعالة وضمانات الحريات العامة وضمانات حقوق المواطن والإنسان لم تتقدم، بل إن بعضاً من ضماناتها التقليدية قد تراجع نتيجة لتراجع الدور السياسي القبلي، من دون استبداله بمؤسسات مجتمع مدني حديث، الأمر الذي أخل بمتطلبات الحد الأدنى من التوازن بين الدولة والمجتمع، وجعل الأفراد يقفون عاجزين أمام آلة الدولة التي تضخمت بفضل امتلاكها ريع النفط وتحكمها في سياسات إعادة توزيعه. وإلى جانب عدم تحقيق تقدم يذكر في الجوانب السياسية من الحياة، فإن المشاركة بكل أبعادها الأخرى قد تدنت، كما أن التماسك الاجتماعي قد تردى. كذلك غابت عن التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة اعتبارات المستقبل والعدالة بين الجيل الواحد وبين الأجيال المتعاقبة، فضلاً عن تزايد الانكشاف على الخارج بشكل عام والانكشاف الأمني بشكل خاص، الأمر الذي أثر في متطلبات الإرادة الوطنية التي بدا أن حكومات المنطقة قد استعادتها عندما انتهت الحماية البريطانية واكتسبت دول المنطقة الاستقلال.

ولعلنا – عند هذا الحد من العرض والمناقشة – نكون قد أوضحنا أسباب نفي صفة النمو والتنمية بكل مسمياتهما المستحبة عن محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط في المنطقة. ولكن نفينا هذا – كما سبقت الإشارة – ليس معنياً بالماضي بقدر اهتمامه بالمستقبل. لذلك فإننا نجد في استمرار نمط التغيرات العشوائية المتقلبة التي ما زالت التوجهات التي أفرزتها سائدة وفاعلة ومؤثرة، خطراً يندرج بنكوص مجتمعات المنطقة وطمس هويتها، فضلاً عن انهيار مستويات المعيشة فيها وانتشار البطالة وتفشي عوامل عدم الاستقرار. هذا إذا لم يتغير المسار الخطر للتغيرات التي صاحبت عصر النفط، ويتم الانعطاف إلى مسار آمن وفق استراتيجية تنمية تلتزم بعقلانية المنهج وترتكز على اجتماعية الهدف والمصالح العليا للمجتمع، باعتباره مؤسسة مستمرة عبر الزمن وتعاقب الأجيال.

رابعاً: نمط "تنمية" للضياع

السؤال المنطقي الذي يطرح نفسه بإلحاح على أهل المنطقة والمعنيين بمستقبل شعوبها – في الوقت الحاضر – في ضوء المحصلة السلبية التي أسفر عنها المسار الخاطيء في الماضي – هو إلى أين سوف يؤدي استمرار ذلك المسار الخطر بمجتمعات المنطقة وشعوبها في المستقبل؟ لقد فوتت التوجهات الاستهلاكية على المنطقة فرصة بناء قاعدة إنتاجية بديلة من النفط، وضيعت بالتالي فرصة بدء عملية تنمية مستدامة على كل من دولها. فهل تدفع اليوم التوجهات التي ما زالت تحكم مسار الحاضر، بمجتمعات المنطقة إلى الضياع، لا قدر الله، بعد أن ضيعت توجهات الماضي فرصاً ثمينة لبدء عملية تنمية مستدامة؟

إن المعطيات التي أفرزتها التغيرات المصاحبة لعصر النفط، إضافة إلى المستجدات الاقتصادية والأمنية التي تشهدها المنطقة في الوقت الحاضر... كلها – مع الأسف – تدفع بدول المنطقة بشكل عام، والدول الأصغر فيها بشكل خاص، إلى نمط "تنمية" الضياع، إن جاز تسمية التغيرات الراهنة "تنمية". إن احتمالات التراجع الاقتصادي الحاد وانهيار مستويات الدخل – ولا سيما بالنسبة إلى ذوي الدخل المحدود – وتفشي ظاهرة البطالة السافرة إلى جانب البطالة المقنعة، وتردي الخدمات العامة وتسهيلات البنية الأساسية، بسبب عدم القدرة على نفقات صيانتها، لم تعد مجرد احتمالات، وإنما أصبحت واقعاً محسوساً. والتفكك الاجتماعي وعدم الاستقرار السياسي وارد فيما يتعلق بكل دول المنطقة. وطمس الهوية وتحول بعض المجتمعات العربية في المنطقة إلى مجتمعات متعددة الجنسيات ومتناقضة الثقافات يظل احتمالاً وارداً بالنسبة إلى الدول الأصغر فيها. هذا إذا استمر – لا قدر الله – الخلل السكاني في تداعياته ولم يتمكن المواطنون من أن يعيدوا لأنفسهم الأهمية الاجتماعية ويكتسبوا حق المشاركة السياسية اللتين تسمحان لهم بأن يقوموا بدور التيار الرئيسي القائد في المجتمع. من هنا فإن احتمالات الضياع لا يجوز التقليل منها، إذ إن هناك خطراً ماثلاً يهدد بانزلاق التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الراهنة إلى مأزق يصعب الخروج منها. هذا إذا لم تكن بعض دول المنطقة قد انزلت إليها بالفعل.

إن القرائن، فضلاً عن المعطيات والتداعيات – مع الأسف – تشير إلى تآكل الإرادة الوطنية في ضوء الانكشاف على الخارج والتبعية الأمنية له. كما تشير إلى عجز بلدان المنطقة، نتيجة إصرار حكوماتها على الحكم بأسلوب نفس حكمها في الماضي – في وقت بدأ فيه ربيع النفط يتآكل وعائداته تنكمش – عجزها عن مواجهة المشكلات الهيكلية المزمنة وحل الإشكاليات المعقدة وإصلاح أوجه الخلل المتعددة التي تفاقمت في الفترة الأخيرة نتيجة التردد في مواجهتها في الوقت المناسب، وربما نتيجة عدم محاولة مواجهتها لسبب أو لآخر.

ولعل من بين الأسباب التي تدفع باحتمالات الضياع، سبب فقدان الحوار بين الحاكم والمحكوم، وربما بين أفراد "الفئة" الحاكمة نفسها، وانفراد متخذ القرار بالأمر متذرع بحجج لا تبررها اعتبارات المصلحة العامة. لذلك أصبحت كل القضايا المصيرية، ومنها ضرورة المصالحة مع العقل وتغليب اعتبارات المصلحة العامة والمحافظة على المصير والهوية والوجود، والموازنة بين دور الدولة ودور المجتمع، والمشاركة الشعبية في عملية اتخاذ القرارات الجماعية الملزمة... كلها قضايا غير مطروحة للحوار، بل إن الاقتراب منها – من دون أمر – يعتبر من المحرمات التي تستوجب النبذ والإقصاء، إن لم تتعرض للزجر والقذف... هذا على مستوى العلاقة بين الحاكم والمحكوم. أما على مستوى العلاقات بين الحكام أنفسهم في المنطقة، فإن كل

القضايا، التي يتوقف على حلها التعاون الإقليمي وكسب المستقبل والمساهمة في تشكيله، تعتبر على حد قول الأمين العام السابق المجلس التعاون عبد الله بشارة: "بطاطا حارة" يتجنب متخذو القرار تناولها أو الاقتراب منها. لذلك، وبسبب فقدان الحوار على المستوى الوطني والإقليمي، تعذر التعاون، داخل البلد الواحد وبين بلدان المنطقة، وفاتت فرص العمل من أجل مستقبل أفضل، واستمرت أوجه الخلل، وزاد الزمن والظروف من تفاقمها. هذا على الرغم من وجود إجماع – في المجالس الخاصة – على خطورة الأوضاع.

خامساً: تشابه دول المنطقة

هل تتشابه دول المنطقة إلى الدرجة التي تسمح لنا بسحب حالة قطر – التي ركزت على أوضاعها فصول هذه الدراسة – على تلك الدول؟ وهل هناك مبرر لاعتبار محصلة التغيرات التي صاحبت عصر النفط في قطر مشابهة للمحصلة التي صاحبت عصر النفط في دول المنطقة الأخرى؟ هذا سؤال يتطلب الإجابة بسبب العنوان الفرعي الذي تحمله الدراسة.

والإجابة حري بها أن تكون بالإيجاب. فقطر عضو في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ودول المجلس تمثل شريحة عربية تتماثل أو تتشابه – على الأقل – فيها الأوضاع والمعطيات والتداعيات – وهذا هو السبب وراء قيام تجمع دول المجلس "بهدف التعاون وصولاً إلى وحدتها". فنظم الحكم واحدة، والتحالفات الدولية واحدة، ومقومات الاقتصاد متطابقة، والبناء الاجتماعي متماثل، والمشكلات الهيكلية والإشكاليات الاجتماعية وأوجه الخلل متشابهة، إن لم تكن متطابقة أو متماثلة في كثير من الأحيان. وتوضح أدبيات التنمية في المنطقة أن أوجه الخلل المتعددة التي تعمقت فصول هذه الدراسة في تناولها، ليست خاصة بقطر وحدها، وإنما هي أوجه الخلل نفسها التي تعانيها وتتعرض لمخاطر تفاقمها دول المنطقة كلها. وإذا كان هناك قدر من الاختلاف من حيث الكم بين دولة وأخرى، أو من حيث الزمن – سبق دولة لغيرها – فإن تلك الفوارق من حيث الكيف والاتجاه ليست كبيرة بالدرجة التي تجعل المقارنة غير واردة.

فكل دول المنطقة تحكها عائلات حاكمة تعتبر نفسها فئة وحدها فوق الناس. وكل دول المنطقة منكشفة أمنياً على الخارج، وكلها تعتبر دولاً صغيرة، ومعظمها من أصغر دول العالم. وكلها معتمدة على تدفق مستويات عالية من ريع صادرات النفط. وكلها تعاني خللاً إنتاجياً وخبلاً سكانياً، إضافة إلى أوجه خلل متعددة أخرى. وأغلب بلدان المنطقة تتعرض لتآكل إرادتها الوطنية ويتراجع فيها الاستقلال الذي كسبته بعد زوال الحماية البريطانية. أما مجتمعات المنطقة، فقد صبت فيها أوجه الخلل التي سبقت الإشارة إليها، وحولتها نتيجة فقدان النسق وتشوه البناء الاجتماعي وضعف ارتباط مصير الوافدين ومستقبلهم بمصير المواطنين ومستقبلهم، إلى

تجمعات بشرية هي اليوم أقرب إلى معسكرات العمل منها إلى المجتمعات بالمعنى العلمي لمصطلح "المجتمع" في علم الاجتماع. لذلك ضعف تساند أفراد المجتمع وجماعاته وتدني تفاعلهم الإيجابي من أجل تغيير مسار الحاضر وتأمين المستقبل.

ولعلنا - في هذه الكلمة الختامية - في غنى عن عقد مقارنات بين محصلة التغيرات المصاحبة لعصر النفط في كل من دول المنطقة ومحصلتها - التي تبين لنا - في قطر. فتلك المقارنات - على أهمية القيام بها مستقبلاً من قبل فريق باحثين من كل بلد - لن تظهر فروقاً نوعية، وإنما قد تظهر فروقاً كمية مهمة أو فروقاً زمنية، تساعدنا على تحديد مسار التغيرات الراهنة. لذلك نكتفي بالإشارة هنا إلى بعض الدراسات والإحصاءات التي تساعدنا على المقارنة.

فالخلل السكاني والتدفق الخطر للعمالة الوافدة الهامشية - ولاسيما غير العربية منها - لا يستثنى منه بلد. فلمملكة العربية، وهي التي يفترض أن تكون أقل دول المنطقة خللاً سكانياً وأقلها اعتماداً على العمالة الوافدة، تشكل العمالة الوافدة 69 بالمائة من إجمالي قوة العمل فيها⁽¹⁵⁾، وكذلك تشكل العمالة الوافدة 70 بالمائة من قوة العمل في عمان. والخلل الإنتاجي - نتيجة الاعتماد على ريع النفط بدلاً من إنتاجية الفرد - عام في دول المنطقة بسبب غياب قاعدة إنتاجية بديلة من النفط. وتآكل ريع النفط ظاهرة عامة تعانيها جميع دول المنطقة، وانعكاساتها على الاقتصاد والمجتمع، وعلى مستويات المعيشة، وعلى فرص العمل، عامة ومحسوسة وتندثر بالخطر. وتبين لنا ظاهرة تآكل ريع النفط، مع انخفاض عائدات النفط النقدية لدول المنطقة إلى النصف في عام 1993 عن المستوى الذي بلغته عام 1980⁽¹⁶⁾. أما الانخفاض الحقيقي لعائدات النفط، فإنه أعظم من دون شك، يضاف إلى ذلك ارتفاع تكاليف إنتاج النفط بشكل عام في المنطقة، الأمر الذي يشير إلى اتجاه عام منتظر سوف يقضي في نهاية المطاف على ريع النفط، طال الزمن أو قصر. ولعل العجز المزمن في الميزانيات العامة لدول المنطقة يعبر عن إشكالية اجتماعية في دول المنطقة أكثر من كونه مشكلة مالية. فالإنفاق العام هو المحرك الرئيسي للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية. والإنفاق العام يعتمد على تدفق مستويات عالية من ريع النفط الذي أصبح اليوم متعزراً بسبب بروز ظاهرة تآكل ريع صادرات النفط. لذلك لاحظنا أن حجم الإنفاق في دول المنطقة مجتمعة قد انخفض من 101 مليار دولار عام 1980 إلى 65 مليار دولار عام 1986، تعبيراً عن انخفاض عائدات النفط. ولكن حجم الإنفاق عاد إلى الارتفاع إلى 92 مليار دولار عام 1993⁽¹⁷⁾. هذا على الرغم من أن عائدات النفط أقل بكثير من ذلك المستوى من الإنفاق، الأمر الذي اضطر دول المنطقة إلى الاستدانة بعد أن استنفدت معظم احتياطياتها النقدية.

أما كون التعليم في دول المنطقة يغلب عليه الطابع الكمي والشكلي وتوجهات "التشهيدي" – الحصول على الشهادة التي تؤهل حاملها لوظيفة حكومية – وكون تأثير التعليم في العملية الإنتاجية محدوداً جداً، وكذلك تنمية التفكير العقلاني وغرس روح المبادرة الخلاقة... فكلها أمور لا خلاف حولها، ولا تستطيع أية من دول المنطقة أن تدعي أن عكس ذلك كان من بين أهدافها التي وضعت موضع التطبيق بنجاح⁽¹⁸⁾. ومما يؤسف له، أن المستوى الكمي للتعليم في دول المنطقة بدأ يتعرض لضغوط تخفيض الإنفاق، وتراجع عن المستويات الكمية التي بلغها.

وإذا نظرنا بعمق إلى الأداء الإداري والتنمية الإدارية، وركزنا بشكل خاص على الإدارة العامة باعتبارها ذراع الإدارة السياسية ومؤشر إرادتها الحقيقية، فإننا نجد أن الإدارة في دول المنطقة بقطاعاتها كافة لا ترقى إلى مستوى إدارة تنمية وتغيير مجتمعي هادف، وإنما نجد الإدارة في دول المنطقة ذات توجهات تقليدية محافظة ونزعات فردية، يشغلها التسيير والمحافظة على الوضع القائم، أكثر من انشغالها بالتغيير وتهيئة شروط بدء عملية تنمية مستدامة⁽¹⁹⁾. ولذلك عجزت "البيروقراطية النفطية" في جميع دول المنطقة عن الاستفادة من فرص التنمية التي أتاحت، بل إن أسلوبها في الإدارة وتوجهاتها قد أدت إلى استهلاك النفط وعائداته بدلاً من استثمارهما. كما فشلت في حماية البيئة والحيلولة دون تلوث الموارد البحرية المتجددة وهدر المياه الجوفية⁽²⁰⁾.

وقد كان من نتائج إدارة اليسر التي شهدتها دول المنطقة بعد عام 1970 على وجه الخصوص، إفراز نظم حوافز خاطئة ومؤشرات مضللة، أدت إلى تصاعد حمى الاستهلاك، وزادت من درجة الاتكالية، وشجعت نشاطات طفيلية تعيش على استمرار دعم ريع النفط، بدلاً من أن تكون نشاطات بديلة منه، تولد مصادر دخل مستقل وتوفر فرص عمالة منتجة. وحتى إدارة قطاع النفط التي آلت إلى بعض دول المنطقة لم تستطع إدارته الحكومية أن تحافظ على مستواه. لذلك عادت حكومات المنطقة إلى شركات النفط الأجنبية تعطيها الامتيازات المجحفة التي تفوق أعباء عقودها شروط عقود الامتياز التي تخلصت منها المنطقة في الماضي. ومن المفارقات المحزنة أن أحد أسباب العودة إلى نظام امتيازات النفط الأجنبية هو عدم قدرة حكومات المنطقة على تمويل الاستثمارات اللازمة لإنتاج النفط حتى من الحقول النفطية التي سبق اكتشافها.

ولعل ظاهرة عجز الميزانيات العامة المزمّن في دول المنطقة كلها يشير إلى القاسم المشترك لسوء الإدارة في تلك الدول من دون استثناء. فقد لجأت الإدارة في دول المنطقة إلى المسكنات لحل إشكالية الميزانية بدلاً من إقدامها على الحلول الجذرية. لذلك عوضت التراجع في عائدات النفط بمد يدها إلى الاحتياطات العامة – التي كانت بعض الدول تسميها احتياطات الأجيال القادمة – وبعد أن استنفذت معظم تلك الفوائض النفطية،

عادت الحكومات إلى الاقتراض مدرجة بذلك الدول النفطية "الغنية" في مصيدة الديون التي وقعت فيها الدول "الفقيرة" (21).

وإلى جانب تردي أداء الإدارة في كل المجالات التي سبق أن ذكرناها، فإن محصلة الإدارة (أو عدم الإدارة!) بانت أخطر نتائجها السلبية في المجتمع الذي صبت فيه التغيرات التي صاحبت النفط، فأدت إلى تهميش دور المجتمع وتفكيكه بإضعاف تساند أفراده وجماعته، وأعاقت تفاعلهم الإيجابي من أجل تغيير مسار الحاضر وكسب المستقبل.

كلمة أخيرة

وإذا كان لي - في وداع هذه الخاتمة - أن أعبر عن مشاعر شخصية وأن أبدي بعض العتب، فإنني أقول إن محاولة رصد الواقع من منظور مختلف كانت جهداً مؤلماً، لما يلاحظه الكاتب من غشاوة يأس تعم أهل المنطقة، ومن عجز يبدو على همتهم، وما يتوقع من صدود أو عدم رغبة في النظر إلى الواقع من منظور مختلف، وذلك لما يطرحه المنظور المختلف من ضرورات تغيير وإعادة نظر في نمط الحياة الاستهلاكية المبذرة، ونبذ الاتكالية التي استمرهاها الناس، بل أدمنوا عليها. كما أن توقع ضيق الصدور كان له أثر مؤلم، حيث قد لا تحظى مثل هذه الدراسة لدى بعض الأوساط بتسامح الإمام الشافعي - رحمه الله - "رأيي صواب يقبل الخطأ ورأي غيري خطأ يقبل الصواب"، وبالتالي فإن هذه الدراسة قد تقابل - قبل قراءتها - بعدم الارتياح، لا بسبب ما يشوبها من نقص يجب إكماله، أو أخطاء يجب تلافيتها، فذاك حق مشروع، بل واجب، وإنما نتيجة لعدم احتمال سماع الرأي الآخر مهما يكن خافئاً. لكن يبقى - على الرغم من ذلك الافتراض المثبت - واجب يفرض علينا القيام بتقييم التغيرات التي صاحبت عصر النفط والتعرف إلى المحصلة التي أسفرت عنها حتى وقتنا الحاضر. وهذا الواجب لا يجوز التخلي عنه مهما يكن الألم المترتب على القيام به، فتلك ضريبة واجبة يجب دفعها.

وجدير بالتأكيد أن القيام بمحاولة رصد الواقع من منظور مختلف لم يكن بقصد اللوم، لوم جيلي والجيل الذي سبقه من الآباء. فنحن نستحق اللوم وإن اختلفت مقاديره، باختلاف مستوى معرفة البدائل، واختلاف الموقع في عملية اتخاذ القرار. ولوم النفس لا ضير فيه، فالله عز وجل كرم النفس اللوامة عندما أقسم بها في محكم كتابه العزيز. وفي ذلك حث على صحوة الضمير وتشجيع للنفس على محاسبة ذاتها قبل أن يلومها الغير، والإنسان مرآة أخيه، وشريكه في المسؤولية وشاهد عصره، ويجب عليه ألا يكتفم الشهادة.

وإنما القصد والمراد من الرجوع إلى الماضي ونقد تجاربه، ورصد الواقع الراهن واستشراف مساراته... هو تبصير الشباب الذين جنى عليهم عصر النفط حتى غيبيهم عن الاهتمام بالشؤون العامة، ورسخ لدى بعضهم روحاً اتكالية، وذلك عندما لم يجر إعدادهم لزمان غير زماننا، في وقت أصبح التغير السريع سمة العصر، فضلاً عن أن زماننا استثناء جاد به ريع النفط الذي بدأ يتآكل، وبالتالي فإن أجيال الشباب – وجيلنا كان واحد منهم – كانوا ضحايا أوجه الخلل التي أفرزها عصر النفط، وسوف يكونون غداً المتضررين معيشياً من تفاقم ظاهرة انحسار عائدات النفط نتيجة تآكل ريعه التي بدأت منذ منتصف الثمانينيات.

فإلى أهل المنطقة بصورة عامة، وإلى الشباب بصورة خاصة، توجهت هذه الدراسة – منذ البداية – فيما تناولته من عرض، وذلك من أجل إثارة اهتمامهم بالمستقبل الذي يتوقف شكله وكيفه، على مدى اهتمامنا به وأخذنا في الاعتبار ضرورة العمل من أجل كسبه. وما كان رجوعنا بالذاكرة إلى البدايات وتقديم قراءة موضوعية تاريخية إلا من أجل تنشيط الذاكرة الاجتماعية والتنبيه لخطورة مسار الحاضر تعزيزاً للعمل من أجل المستقبل.

علي خليفة الكواري

المراجع

- (1) علي خليفة الكواري، "نحو استراتيجية بديلة للتنمية الشاملة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط" في: جاسم خالد السعدون وعلي خليفة الكواري، رسالة إلى عاقل: التنمية في أقطار مجلس التعاون بين غير الممكن والممكن غير المرغوب (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1990)، ص44.
- (2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1990 (نيويورك؛ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1990)، ص12.
- (3) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1991 (نيويورك؛ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1991)، ص12.
- (4) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992 (نيويورك؛ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1992)، ص27.
- (5) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 (نيويورك؛ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1993)، ص21.
- (6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1994 (نيويورك؛ أكسفورد: مطبعة جامعة أكسفورد، 1994)، ص4.
- (7) المصدر نفسه، ص18.
- (8) Gerlad M. Meier, *Leading Issues in Economic Development*, 3rd ed. (New York: Oxford University Press, 1976), p. 6.
- (9) Simon Smith Kuznets, *Modern Economic Growth: Rate, Structure and Spread*, Studies in Comparative Economics; 7 (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1966), p. 1.
- (10) F. Gregory Gausé III, "The Political Economy of National Security in GCC States," Paper presented at: Gulf 2000 Conference, Abu Dhabi, 1995, p. 12.
- (11) النشرة الاقتصادية (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض) (1994)، ص33 و 87.
- (12) جاسم خالد السعدون، ناديا الشراح ودنيا بهيهاني، تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية (دبي: منتدى التنمية، 1995)، ص2.

- (13) عبد الوهاب علي التمار، إشراف، الأصول المالية الخارجية لأقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط (الكويت، كاظمة، 1985)، ص97.
- (14) السعدون، الشراح وبهباني، المصدر نفسه، ص3.
- (15) المصدر نفسه، ص7.
- (16) المصدر نفسه، ص3.
- (17) المصدر نفسه، ص3.
- (18) عبد العزيز الجلال، تربية اليسر وتخلف التنمية: مدخل إلى دراسة النظام التربوي في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة؛ 91 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1985).
- (19) أسامة عبد الرحمن، البيروقراطية النفطية ومعضلة التنمية: مدخل إلى دراسة إدارة التنمية في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، سلسلة عالم المعرفة؛ 57 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1982)، وخلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي، محور "المجتمع والدولة" (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1987)، ص 103 – 163.
- (20) السعدون، الشراح وبهباني، تقويم تجارب التنمية في دول الخليج العربية، ص8.
- (21) يوسف حمد الإبراهيم، أزمة المالية العامة في الكويت: الواقع، الاحتمالات وسبل المواجهة (مسقط: منتدى التنمية، 1994)، ويوسف خليفة اليوسف، عجز الموازنة العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وطرق علاجه (مسقط: منتدى التنمية، 1994).

الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن

" بلاغ إلى من يهمله الأمر "**

الدكتور علي خليفة الكواري

نيسان/ابريل 2008

نعم الخلل السكاني اعتداء على حقوق المواطن في أي بلد كان. وتفاقم الخلل السكاني في بعض دول الخليج العربي هو اعتداء صارخ على حقوق المواطن مع سبق الإصرار والترصد. فمن حق المواطنين في وطنهم أن يكون لهم دور وان يكونوا هم التيار الرئيسي في المجتمع وان تكون هويتهم هي الهوية الجامعة ولغتهم هي اللغة السائدة ومصالحهم المشروعة عبر الأجيال وحماية مصير مجتمعهم من التفكك والنكوص، هي محط الخيارات والموجه للقرارات العامة وعلى رأسها السياسة السكانية. هذا إلى جانب حقوق الإنسان التي يشاركون فيها كل من يقيم على ارض وطنهم.

فأين دول الخليج العربي بشكل عام من مراعاة حقوق المواطن هذه. وبشكل خاص أين الإمارات وقطر وربما البحرين من مراعاة حقوق المواطن باعتباره مواطنا واعتباره إنسان؟

لقد فاجأني الإحصاءات والتصريحات الرسمية في كل من الإمارات وقطر والبحرين في مطلع عام 2008، كما سوف تفاجئ المتتبعين الآخرين لمخاطر استمرار الخلل السكاني والداعين إلى تصحيحه. إن هذه الإحصاءات المفاجئة والتصريحات الرسمية التي تؤكدتها، أنها تعبر عن توجهات تجارية مخيفة، يمكن أن نطلق عليها " توجهات ما بعد الخلل السكاني " أو زمن التحول والتراجع عن القول بضرورة تصحيح الخلل السكاني.

لقد أصبحت الخيارات والقرارات العامة تبدو اليوم غير معنية بالخلل السكاني وغير مراعية لحقوق المواطن والحفاظ على لغته وهويته ووجوده. وأصبح خيار التوسع غير العقلاني في نشاط العقارات غير

** هذه صرخة خرجت من أعماق الضمير عبرت عن درجة مفاجئتي واستيائي وأنا المتابع المهتم بقضايا التنمية وأوضاع الخلل السكاني في أقطار الخليج العربي. عندما أطلعت على إحصاءات السكان وتفاقم الخلل السكاني في دول مجلس التعاون عام 2008. وقد نشرت المقالة في عدد كبير من الجرائد ووسائل الاعلام في المنطقة وبقية الدول العربية.

المبرر من وجهة نظر وطنية، هو أهم خيارات ما يسمى بالتنمية التي سبق وان أسميتها " بتنمية الضياع "، ضياع الأوطان ونكوص المجتمعات الوطنية وتهديد مستقبل الأجيال المتعاقبة، عندما يصبح المواطنون أقلية في وطنهم ويهمش دورهم الثقافي والإنتاجي والإداري وتصبح أوضاعهم المعيشية رهينة المكرمات والقرارات الإدارية وما تبقى من حماية قانونية هي اليوم عرضه للتغيير في أي وقت.

وعندها يلقي بالمواطنين في أتون منافسة غير عادلة مع نخب الوافدين من جميع أنحاء العالم. منافسة ينتظر أن يتحول بموجبها وضع المواطنين وثقافتهم ومجتمعهم في الإمارات وقطر على وجه الخصوص، إلى ما يشبه وضع المالايين في سنغافورا الذي تراجع لصالح المهاجرين الصينيين وأصبح المالوي السكان الأصليين لسنغافورا، في الدرجة السفلى سياسيا وثقافيا واجتماعيا واقتصاديا. هذا إذا لم أقل بعد مثل حال الهنود الحمر في أمريكا والغابرون في استراليا.

حالة الإمارات

كان أهل المنطقة في الماضي القريب من مواطنين ومسؤولين حكوميين، يحذرون من خطورة الخلل السكاني في الإمارات ومن نموذج دبي بشكل خاص، عندما بلغ عدد سكان الإمارات في عام 2001 حوالي 3.5 مليون وتدننت نسبة المواطنين في السكان إلى 20% ومساهماتهم في قوة العمل إلى 8.7%. وكان من المنتظر أن يتم تصحيح ذلك الوضع المختل الخطر الذي لا نظير له في أية دولة في العالم. ولكن المؤسف أن سكان الإمارات في نهاية 2007 قد تضخم بأكثر من الضعف في غضون 5 سنوات وبلغ ثمانية ملايين نسمة وانخفضت نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى 10% فقط وفي إجمالي قوة العمل إلى أقل من 5%. وأصبح عدد المواطنين البالغين 800 ألفا نسمة، حوالي نصف عدد الجالية الهندية البالغة 1.5 مليون كما ذكرت نشرة The Economist Intelligence Unit في عددها الخاص بالإمارات في شهر نوفمبر 2007، وبذلك أصبح المواطنون أقلية في وطنهم لا يتجاوز عددهم نصف عدد الجالية الهندية المطالبة بالتجنيس.

ومما يؤسف له حقا أن أبو ظبي وبقية الإمارات أصبحت تنافس دبي في نموذجها العقاري وما يؤدي إليه من تقاوم الخلل السكاني. فأبو ظبي على سبيل المثال تخطط لزيادة سكانها من 1.6 مليون إلي 3.1 مليون وفقا لخطة المسماة " رؤية أبو ظبي 2030". وفي تصريح لأحد المسؤولين في الإمارات أشار إلى توجه خطر

سوف يتم بمقتضاه استخدام مليون صيني، ربما نتيجة لما تقوم به الجالية الهندية من إضرابات وشغب. وكأني به كالمستجير من الرمضاء بالنار.

حالة قطر

وفي قطر التي كان المسئولون فيها ينتقدون نموذج دبي و يناون بأنفسهم عن تقليده، فاجتني ما حصل خلال الثلاثة أعوام الماضية. فقد بدأت المعلومات المخيفة والتصريحات الرسمية تشير إلي تفاقم الخلل السكاني بشكل أصبح الوضع السكاني في قطر أشبه بالإمارات، وربما يسير بوتيرة أسرع ينافس فيها نموذج دبي.

وما يخيف ليس مجرد الزيادة المذهلة في حجم السكان وتدني نسبة المواطنين فقط وإنما ايضا استمرارية السبب الرئيسي الذي أدى إلى ذلك التفاقم المفاجئ للخلل السكاني في قطر، في وقت كنا نظن فيه أن قطر واعية لمخاطر استمرار الخلل السكاني وأبعاده وتداعياته غير المحمودة العاقبة.

والسبب الرئيسي لهذه الزيادة المخيفة في حجم سكان قطر هي السياسة الجديدة التي قامت بموجبها الحكومة ببيع أراضي عامة، كما سمحت باستملاك الأجانب للعقارات والقيام بالاستثمار العقاري ووافقت على منح اقامات مفتوحة لكل من يملك شقة في المناطق المخصصة لشراء غير القطريين. ومن هذه المناطق مدينه الوصيل التي صممت لإسكان 200 ألف نسمة، معظمهم إن لم يكن كلهم من غير القطريين. الأمر الذي أدى إلى جانب سياسة الاستملاكات، إلى توسع هائل في النشاط العقاري تسبب في إزالة مناطق سكنية جديدة أربكت إزالتها الفجائية حياة المواطنين، حتى أطلقت إذاعة لندن على الوضع "سنامي". هذا إلى جانب ما أدت إليه من استخدام عمالة كثيفة.

وتفيد المعلومات والتصريحات المنشورة في الصحف، أن قطر تخطط لبناء 800 برج تم إكمال 50 برجاً منها فقط و150 تحت الإنشاء، وهناك 600 برج ينتظر بناءها في السنوات القليلة القادمة، وكان الله في عون المواطن الذي تحمل وسوف يتحمل كل أبعاد وتداعيات هذا الخيار العقاري المخيف.

ومن تبعات هذا الخيار العقاري الذي ترعاه وتسوقه الحكومة هو الزيادة المخيفة في حجم السكان وتدني نسبة المواطنين. فسكان قطر الذي استقر عددهم في عقد التسعينيات الماضية، وارتفعت نتيجة لذلك الاستقرار نسبة المواطنين من 28% عام 1993 إلى 31.50% عام 2001، عكس اتجاهه الحميد فجاءه مع الأسف منذ عام 2004 على وجه الخصوص، حيث تضاعف حجم السكان من حوالي 700 ألف عام 2004 إلى 1.5 مليون في مطلع عام 2008. وينتظر أن يصل حجم سكان قطر في عام 2012 إلى 2.3 مليون نسمة حسب التصريحات الرسمية.

و نتيجة لذلك تدنت نسبة المواطنين من إجمالي السكان من حوالي 29 % عام 2004 إلى 16% فقط في مطلع عام 2008. أما مساهمة القطريين في قوة العمل فربما تدنت إلى 7% في مطلع عام 2008 بعد أن كانت حوالي 15%.

وللعلم فقد قدر سكان قطر بحوالي 560 ألف نسمة عام 1993، و 600 ألف عام 2001. كما قدر عدد القطريين عام 1993 بحوالي 172 ألف، و 190 ألف عام 2001، و 205 ألف عام 2004، وبلغ عدد المواطنين 240 ألف نسمة في مطلع 2008.

حالة البحرين

ولعل ما نشر في البحرين من إحصاءات مخيفة تؤكد لنا أيضا أن السبب الرئيسي في تضخم حجم سكان بعض دول الخليج العربي وتدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان وفي قوة العمل، هو خيارات التوسع المفاجئ في النشاطات العقارية. فالبحرين مثلها مثل دبي لا تملك صادرات معتبرة من النفط الخام أو الغاز المسال مثل قطر وأبو ظبي، وإنما فتحت المجال لتوسع عقاري على نمط الإمارات وقطر وقامت الحكومة ببيع الأراضي وتسهيل إقامة المدن والمناطق الجديدة وما تتطلبه من تسهيلات الإقامة الدائمة واستقدام العمالة الوافدة بشكل كثيف غير مسبوق في البحرين التي تعاني من بطالة مزمنة وأزمة إسكان بالنسبة للمواطنين.

فقد نشر في صحف البحرين يوم 2008/2/28 بأن سكان البحرين قد زاد بنسبة 42% خلال عام واحد، من 742 ألف نسمة عام 2006 إلى 1.05 مليون عام 2007، نتيجة لتضاعف عدد الوافدين تقريبا حيث زاد عدد الوافدين من 283 ألف إلى 517 ألف. وبذلك تدنت نسبة المواطنين في إجمالي السكان من الثلثين إلى

النصف وفي قوة العمل تدنت مساهمة البحرينييين من حوالي 35% عام 2006 إلى 15% فقط عام 2007. هذا بالرغم أن عدد المواطنين قد زاد في عام واحد بنسبة 15% من 459 ألف عام 2006 إلى 529 ألف عام 2007 بسبب سياسة التجنيس الكثيف الذي اتبعته حكومة البحرين , والتي أدت إلي ارتفاع الزيادة السنوية في عدد المواطنين من 2.3% إلى 15%. وفي هذا إضرارا بمصلحة المواطن وتقويض لوضعه مرتين.

من ضيع وطن وين الوطن يلقاه

في الختام وفي ضوء هذه المعطيات والتداعيات المتوقعة لتفاقم الخلل السكاني، وجدت نفسي محتارا فيمن أوجه إليه خطابي هذا. فقد سبق وكتبت في الموضوع مرارا منذ عام 1981 حين أصدرت كتيباً بعنوان "نحو فهم أفضل لأسباب الخلل السكاني"، ولكن لا حياة لمن تنادي. فقررت هذه المرة أن أتقدم ببلاغ إلى من يهمله الأمر واشهد عليهم الله والأجيال القادمة، وارجوا أن لا يسجل هذا البلاغ ضد مجهول.

ومن يهتمهم أمر الحفاظ على الوطن وعدم ضياع الهوية العربية الإسلامية ونكوص المجتمعات الوطنية في دول المنطقة , هم المواطنون جميعا حكام ومحكومين في دول المنطقة ومن بعدهم العرب الآخرين كي لا تضاف نكبة أخرى إلى نكبات الأمة العربية.

وأقول في بلاغي هذا بخطورة ما أكدته الإحصاءات والتصريحات من تدني نسبة المواطنين في إجمالي السكان إلى 10% في الإمارات و16% في قطر , وإلى النصف في البحرين بعد أن كانت قبل عام واحد فقط تساوي الثلثين. أما مساهمة المواطنين في إجمالي قوة العمل فقد تدنت إلى 5% في الإمارات و7% في قطر و15% في البحرين.

وأطالب بسرعة معالجة الخلل السكاني والتصدي لأسبابه المفاجئة إلى جانب أسبابه المزمنة، وإبعاد المسؤولين عن تفاقم الخلل السكاني عن مراكز اتخاذ القرارات وتحديد الخيارات العامة واستبدالهم بمن يرتبط مصيرهم بمصير الوطن. أن متخذي القرارات ومحددي الخيارات العامة هم المصفي (الفلتر) الذي ينقيها من الشوائب.

أما حول السبب الرئيسي لتفاقم الخلل السكاني الراهن هذا بدلاً من تصحيح الخلل السكاني وما يتطلبه من ضرورة عكس اتجاه تدني نسبة المواطنين في السكان ومساهماتهم في إجمالي قوة العمل، فأني أعيد به بشكل رئيسي إلى الخيار الذي تم اتخاذه ووضع السياسات لتحقيقه وهو التوسع في بيع الحكومات للأراضي العامة وتشجيع المستثمرين الأجانب على الاستثمار وتسهيل الإقامة الدائمة لملاك الشقق في المناطق الجديدة من غير المواطنين، ورفع الحواجز عن استقدام العمالة الأجنبية اللازمة لبناء المدن والمناطق العقارية الجديدة، دون مراعاة لأبعاد وتداعيات الخلل السكاني.

وتذكر المعلومات المتاحة أرقام فلكية يصعب قرأتها وتخيلها، حول حجم الاستثمار العقاري المتوقع في دول مجلس التعاون في الوقت الحاضر والذي بلغ 2 تريليون دولار منها 700 مليار دولار في الإمارات وحدها. وهذا الحجم من الاستثمار العقاري سوف يتطلب عمالة كثيفة في مرحلة الإنشاء، كما سيتطلب إقامة وافدين جدد يشغلون هذه العقارات ومن ثم يقومون بتشغيلها.

وجدير، بالتأكيد أن تفاقم الخلل السكاني قد حصل بشكل مفاجئ في دول تمتلك فوائض نفطية مثل قطر و أبوظبي وأخرى ليس لديها صادرات معتبره من النفط الخام مثل البحرين وبقية الإمارات. وهذا يؤكد وجود إستراتيجية واحدة غير معنية بقضية الخلل السكاني ولا باعتبارات التنمية المستدامة، تم تطبيقها في الدول الثلاثة المدروسة، بناء على استشارات قدمتها وخطط وضعتها شركات ومعاهد أجنبية، نظرت إلى هذه البلاد كمشروعات تجارية، وليس دول وطنية عليها واجب بناء الدولة وتأهيل المواطن وتفعيل دور المجتمع وتحقيق التماسك الاجتماعي من خلال عملية تنمية وطنية مستدامة ذات بعد إنساني. عملية تنمية تكون لصالح أهل المنطقة بأجيالهم المتعاقبة، ويكون دور المواطنين هو الدور الرئيسي في قيادتها وتحديد خياراتها، فالتنمية الحميدة هي التي تستهدف صالح المواطنين بالدرجة الأولى وان يكون المواطنون هم عمادها، وما عداها فإنها " تنمية للضياع" والعياذ بالله.

علي خليفة الكواري

الدوحة: نيسان 2008